

الدراسة

التحليلية للحديث النبوي

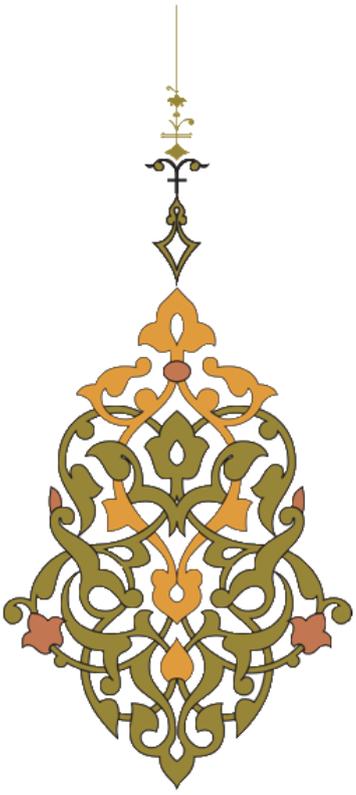
تأليف

الأستاذ الدكتور

قاسم محمد أحمد الخزرجي

٢٠٢٠ م

١٤٤١ هـ





المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ^(١).

يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا^(٢).

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا^(٣).

وبعد:

إن الأحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم إما أن تكون صدرت عنه ابتداءً لأجل التعليم والإرشاد والتوجيه، أو جواباً عن سؤال وجه له، أو تفسيراً لآية، أو ذكراً لمثل، أو قصة عن الأنبياء والأمم السابقين، والناظر لهذه الأحاديث يجد أن ألفاظها معروفة عند الصحابة رضي الله عنهم، ومعانيها مفهومة عندهم لكن ليس ذلك في كل ألفاظ الأحاديث ومعانيها، فبعض هذه الألفاظ والمعاني استدعت سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عنها، أو أن النبي صلى الله عليه وسلم عرف من وجوههم عدم معرفتهم بها فبينها، ويمكن عد ما تقدم مرحلة أولى من مراحل حاجة الأحاديث النبوية للبيان بالشرح، وهكذا وجدنا ازدياد الحاجة لهذا البيان ازدياداً طردياً مع تقدم الزمن فألفت مؤلفات خاصة بالمتون في بيان غريب الحديث، ومختلفه، وناسخه ومنسوخه، وفقهه، أما ما يتعلق بأسانيده فالمؤلفات في ذلك كثيرة تراجماً، وجرحاً وتعديلاً، ومؤتلفاً ومختلفاً، ومتفقاً ومفترقاً، ومتصلاً ومرسلاً، وسالماً ومعللاً، حتى ظهرت مؤلفات تجمع بين كل ما يحتاج إليه من ذلك تتضمن عنواناتها كلمة (شرح)، وقد استمر هذا النوع من التأليف وتطور حتى وصل زمننا، فلا زال التأليف في الشرح لكتب الرواية مستمراً، ثم ظهر استعمال اصطلاحي ل: "شرح الحديث" هو: الدراسة التحليلية، اكتسبت اسمها من المنهج التحليلي، وصارت الدراسة التحليلية مشتهرة ووضعت ضمن المفردات التي تدرس في الكليات، سواء في الدراسة الأولية أو في الدراسة العليا، وقد أحببت أن أساهم في خدمة هذا النوع من علوم الحديث فوضعت هذا الكتاب

(١) آل عمران: الآية ١٠٢.

(٢) النساء: الآية ١.

(٣) الأحزاب: الآيتان ٧٠-٧١.



المبحث الأول: مفهوم الدراسة التحليلية للحديث

بعنوان (الدراسة التحليلية للحديث النبوي المفهوم والتطبيق)، وقد جاء في مبحثين أولهما في الجانب النظري، وثانيهما في الجانب التطبيقي، فتضمن المبحث الأول المفهوم من حيث التعريف والنشأة والأهمية والمصنفات وخطوات الدراسة التحليلية، وجاء المبحث الثاني بأحاديث مختارة دُرست دراسة تحليلية.

والله أسأل أن يكون عملي في هذا الكتاب خالصا متقبلا، وأن يتجاوز عني ما فيه من نقص وخلل وتقصير، والحمد لله أولا وآخرا.

المبحث الأول مفهوم الدراسة التحليلية للحديث



المبحث الأول

مفهوم الدراسة التحليلية للحديث

المطلب الأول: تعريف الدراسة التحليلية للحديث

سأعرف الدراسة التحليلية للحديث باعتبار أجزائها، وباعتبارها مركبا علما لفن مخصوص.

أولاً: تعريف الدراسة

لغة: هي مصدر للفعل درس، الدال والراء والسين أصل واحد يدل على خفاء وخفض وعفاء. فالدرس: الطريق الخفي، ودرست الكتاب أدرسه درسا أي ذلته بكثرة القراءة حتى خف حفظه علي، وأصل الدراسة: الرياضة والتعهد للشيء^(١).

اصطلاحاً: اطلعت على المعاني اللغوية للفعل درس، وما ذكره المفسرون لمعناه في القرآن الكريم، فقد ورد في قوله تعالى: **وَدَرَسُوا مَا فِيهِ^(٢)**، وقوله تعالى: **وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ^(٣)**، وقوله تعالى: **وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ^(٤)**، ووجدت أن المفسرين يفسرونه بمعنى القراءة والعلم^(٥)، وبناء على ما تقدم حاولت وضع تعريف للدراسة فقلت: هي مفهوم عام يندرج تحته القراءة والكتابة والحفظ والمذاكرة والفهم والعلم، تحصل بمجموع ذلك أو بمعظمه، ينتج عنها تطور الإدراك لدى الدارس.

ثانياً: تعريف التحليل

لغة: التحليل مصدر من الفعل حَلَّلَ يَحْلُلُ، والفعل حَلَّلَ مزيد بضعيف عينه، وأصله (حَلَّلَ) بالفك، ويدغم عينه ولامه فيقال: حلّ، قال ابن فارس: الحاء واللام له فروع كثيرة ومسائل، وأصلها كلها عندي فتح الشيء، لا يشذ عنه شيء^(٦).

والفعل حلّ قد يكون من الباب الأول، وقد يكون من الباب الثاني، فمن الباب الأول نقول حلّ يحلّ ومعناه النزول، ومن الباب الثاني نقول: حلّ يحلّل ومعناه الوجوب، ومن ذلك قوله تعالى: **كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحِلِّ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى^(٧)** فمن قرأ (فَيَحِلُّ) بكسر الحاء^(٨)

(١) مقاييس اللغة: ٢/٢٦٧، ولسان العرب: ٦/٧٩.

(٢) سورة الأعراف من الآية ١٦٩.

(٣) سورة الأنعام من الآية ١٠٥.

(٤) سورة الأنعام من الآية ١٥٦.

(٥) تفسير الطبري: ١٢/٢٤٢، وتفسير ابن أبي حاتم: ٥/١٤٢٥.

(٦) مقاييس اللغة: ٢/٢٠.

(٧) سورة طه: الآية ٨١.

(٨) هي قراءة الإمام الكسائي، ينظر: إبراز المعاني: ٥٩٥، والنشر في

القراءات العشر: ٢/٣٢١.



المبحث الأول: مفهوم الدراسة التحليلية للحديث

يكون معناه: فيجب عليكم، وهي قراءة الكسائي، ومن قرأ: (فِيحُلُّ) بضم الحاء^(١) يكون معناه: فينزل عليكم، قاله الزجاج^(٢).

وعموما فقد جاء هذا الفعل في اللغة لمعان متعددة أبينها فيما يأتي:

فيقال: حلّ بالمكان يحلّ حُلُولًا ومَحَلًا وحَلًا وحَلًا، بفك التضعيف نادر: وذلك نزول القوم بمحلة وهو نقيض الارتحال؛ وحله واحتل به واحتله: نزل به.

وحل المحرم من إحرامه يحل حلا وحلالا إذا خرج من حرمه. وأحل: خرج، والحل والحلال والحلال والحليل: نقيض الحرام، نقول: أحله الله وحلله.

وحل العقدة يحلها حلا: فتحها ونقضها فانحلت. والحل: حل العقدة. وفي المثل السائر: يا عاقد اذكر حلا، هذا المثل ذكره الأزهري والجوهري؛ قال ابن بري: هذا قول الأصمعي وأما ابن الأعرابي فخالفه وقال: يا حابل اذكر حلا وقال: كذا سمعته من أكثر من ألف أعرابي فما رواه أحد منهم يا عاقد، وذكره ابن سيده على هذه الصورة في ترجمة حبل: يا حابل اذكر حلا.

وكل جامد أذيب فقد حل.

والمُحَلَّل: الشيء اليسير.

ويقال: إحليل، وهو مخرج اللبن من الضرع.

والحلل: استرخاء عصب الدابة، يقال: فرس أحل.

والحلل: برود اليمن ولا تسمى حلة حتى تكون ثوبين، وقيل ثوبين من جنس واحد^(٣).

اصطلاحا: تحليل الجملة بيان أجزائها ووظيفة كل منها^(٤). ونستطيع القول إنه تفكيك مكونات الشيء وأنه ضد التركيب.

ثالثا: تعريف الحديث

لغةً: الحاء والذال والفاء أصل واحد، وهو كون الشيء لم يكن. يقال حدث أمر بعد أن لم يكن، الجديد، ويجمع على أحاديث، على خلاف القياس^(٥).

اصطلاحا: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة^(٦).

(١) هي قراءة القراءة التسعة الباقيين، ينظر: إبراز المعاني: ٥٩٥، والنشر في القراءات العشر: ٣٢١/٢.

(٢) لسان العرب: ١٧٠/١١.

(٣) العين: ٢٥/٣، ومقاييس اللغة: ٢٠/٢-٢٢، ولسان العرب: ١٦٣/١١ - ١٧٢.

(٤) المعجم الوسيط: ١٩٤/١.

(٥) العين: ١٧٧/٣، ومقاييس اللغة: ٣٦/٢، ولسان العرب: ١٣٣/٢.

(٦) توجيه النظر: ٨٧، وتيسير مصطلح الحديث: ١٧.



وعلم الحديث عند العلماء قسمان:

القسم الأول: علم الحديث رواية: وهو العلم الذي يشتمل على أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقاريره وروايتها وضبطها وتحريروا ألفاظها.

القسم الثاني: علم الحديث دراية: ويقصد به العلم الذي يعرف به حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها وحال الرواة وشروطهم وأصناف مروياتهم^(١).

والدراسة التحليلية متضمنة للقسمين معا، فالباحث في هذا النوع من الدراسة يستعمل علم الحديث رواية بالنظر في الأحاديث المرورية واختيار ما يناسبه أو يتطلبه الأمر منه سواء كانت الأحاديث المختارة أقوالا أو أفعالا أو تقارير أو صفات للنبي صلى الله عليه وسلم، ويعمل على ضبطها وتحريروا ألفاظها.

ثم يطبق الباحث ما تعلمه من خطوات علم الحديث دراية فيصنف الرواية التي يروم دراستها على أنها حديث مرفوع أو موقوف أو مقطوع، وكيف تحملها وكيف أداها، وبين أحوال الرواة والحكم على الحديث. تعريف الدراسة التحليلية للحديث:

هي طريقة علمية عملية يعمد فيها الباحث إلى حديث أو أكثر يفتح فيها أجزاءه، ويفك بها إشكالاته، ويحدد متعلقاته، وفق ضوابط متبعة أصلية وتكميلية.

وهنا أحب أن أسجل ملاحظة على العنوان المتداول لهذا العلم وهو (الحديث التحليلي) فالتحليل في هذا العنوان جاء وصفا للحديث، والحقيقة أن التحليل هو وصف للدراسة، فالدراسة التحليلية هي التي تقوم على خطوات محددة يتم تطبيقها على الحديث، بما يعني أن الحديث ليس تحليليا! بل الدراسة هي التحليلية، وعليه يكون العنوان الأنسب لهذا العلم هو: الدراسة التحليلية للحديث، أو: دراسة الحديث التحليلية، أو: تحليل الحديث، فهو عنوان أدق يشمل الجانب التنظيري والجانب التطبيقي، فضلا عن صوابه من حيث اللغة. نشأة الدراسة التحليلية للحديث:

إن استعمال مصطلح الدراسة التحليلية يعد استعمالا متأخرا من حيث اللفظ، أما المضمون فيرجع بتاريخه إلى نشأة الشروح الحديثية، ذلك أن الأصل في الأحاديث أنها تنقل رواية بالسند والمتن بطرق التأليف المتنوعة التي ترجع لمراد المؤلف من جمعه للأحاديث في مصنف ما، فمنها المسانيد والسنن والجوامع والموطآت والمعاجم والأجزاء وغيرها. ولما أحتاجت الأمة لفهم ما في هذه الأحاديث من معانٍ كثيرة - عقائد وفقه وأخلاق-، وألفاظ تحتاج لبيان، ومعرفة الأسانيد والحكم على الحديث، شرع العلماء في خدمة هذه الروايات كل حسب منهجه والحاجة الدافعة للتأليف فمنهم مختصر في شرحها، ومنهم مطول، ومنهم مبين للألفاظ فقط، ومنهم معرف بالأسانيد، ومنهم مخرج لها وحاكم عليها، فنتج لدينا تراث حديثي هائل مدعاة للفخر والاعتزاز.

(١) السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ومكانتها من حيث الاحتجاج والعمل: نور بنت حسن قاروت، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة: ١١



المبحث الأول: مفهوم الدراسة التحليلية للحديث

قال الإمام النووي: فأذكر فيه إن شاء الله جملا من علومه الزاهرات من أحكام الأصول والفروع والآداب والإشارات الزهديات وبيان نفائس من أصول القواعد الشرعية وإيضاح معاني الألفاظ اللغوية وأسماء الرجال وضبط المشكلات وبيان أسماء ذوي الكنى وأسماء آباء الأبناء والمبهمات والتنبيه على لطيفة من حال بعض الرواة وغيرهم من المذكورين في بعض الأوقات واستخراج لطائف من خفيات علم الحديث من المتون والأسانيد المستفادات وضبط جمل من الأسماء المؤتلفات والمختلفات والجمع بين الأحاديث التي تختلف ظاهرا وبطن البعض من لا يحقق صناعتي الحديث والفقه وأصوله كونها متعارضات وأنبه على ما يحضرنى في الحال في الحديث من المسائل العملية وأشير إلى الأدلة في كل ذلك إشارات إلا في مواطن الحاجة إلى البسط للضرورات وأحرص في جميع ذلك على الإيجاز وإيضاح العبارات وحيث انقل شيئا من أسماء الرجال واللغة وضبط المشكل والأحكام والمعاني وغيرها من المنقولات فإن كان مشهورا لا أضيفه إلى قائله لكثرتهم إلا نادرا لبعض المقاصد الصالحات، وإن كان غريبا أضفته إلى قائله إلا أن أذهل عنه بعض المواطن لطول الكلام، أو كونه مما تقدم بيانه من الأبواب الماضية. وإذا تكرر الحديث أو الاسم أو اللفظة من اللغة ونحوها بسطت المقصود منه في أول مواضعه، وإذا مررت على الموضوع الآخر ذكرت أنه تقدم شرحه وبيانه في الباب الفلاني من الأبواب السابقة، وقد أقتصر على بيان تقدمه من غير إضافة، أو أعيد الكلام فيه لبعده الموضوع الأول، أو ارتباط كلام أو نحوه أو غير ذلك من المصالح المطلوبة^(١).

المطلب الثاني: أهمية الدراسة التحليلية للحديث:

لتحليل الأحاديث أهمية كبيرة تتبع من الحاجة لمعرفة ما تتضمنه هذه الأحاديث من معان كثيرة متنوعة، والوقوف على درجة الأحاديث وأحوال الرجال والتمييز بينهم، ولما كان فهم الأحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم يتفاوت بين الناس بحسب التفاوت العلمي قامت الحاجة لشرح وبسط ما في هذه الأحاديث من عقائد وأحكام وآداب ودعوة وقصص، وهو ما قام به العلماء بالفعل، قال السخاوي: ووراء الإحاطة بما تقدم الاشتغال بفقه الحديث والتفتيح عما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه. وقد تكلم البدر بن جماعة في مختصره فيما يتعلق بفقهه وكيفية الاستنباط منه، ولم يطل في ذلك، والكلام فيه متعين، وذكر شروطه لمن بلغ أهليته ذلك. وهذه صفة الأئمة الفقهاء والمجتهدين الأعلام، كالشافعي ومالك وأحمد والحماديين والسفيانيين وابن راهويه والأوزاعي، وخلق من المتقدمين والمتأخرين^(٢).

إن كثرة التصنيف في شروح الأحاديث، وتصدي كبار أهل الشأن لهذا الأمر وقيامهم به يستشف منه الأهمية الكبيرة لهذا النوع من الدراسات المتعلقة بالحديث.

(١) شرح النووي على صحيح مسلم: ٥/١.

(٢) فتح المغيث: ٣٧/٤.



المطلب الثالث: المصنفات في الدراسة التحليلية للحديث:

لو نظرنا للمفهوم العام للدراسة التحليلية للأحاديث وللجانب العملي نجد أن التصنيف في هذه الدراسة يعد متقدما زمنيا، فعملية شرح الأحاديث وبيان معانيها العامة، ومعاني مفرداتها، وتخريج أحاديثها، والحكم عليها، وتراجم رجالها، واستنباط دلالات عقديّة وجوانب فقهية وثمرات أخلاقية، كل ما تقدم وغيره موجود في مصنفات مستقلة قد تعنى بأحد الجوانب المتقدمة، أو تضم ذلك كله. وتعد المصنفات في شروح كتب الرواية أوضح صورة للدراسة التحليلية بمعناها الحالي، وهي كتب كثيرة لعل أولها كتاب أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري للخطابي المتوفى سنة ٣٨٨هـ، وله أيضا معالم السنن، وهو شرح على سنن أبي داود، وغير ذلك الكثير.

قال السخاوي: وفي ذلك أيضا تصانيف كثيرة؛ (كالتمهيد) و: (الاستذكار)، كلاهما لابن عبد البر. و: (معالم السنن) و: (إعلام الحديث على البخاري)، كلاهما للخطابي. و (شرح السنة) للبخاري مفيد في بابه. و: (المحلى) لابن حزم، كتاب جليل، لولا ما فيه من الطعن على الأئمة وانفراده بظواهر خالف فيها جماهير الأمة. و: (شرح الإمام) و: (العمدة)، كلاهما لابن دقيق العيد، وفيهما دليل على ما وهبه الله تعالى له من ذلك. ونعم الكتاب (شرح مسلم) لأبي زكريا النووي، وكذا أصله للقاضي عياض، و: (شرح البخاري) لشيخنا، و: (الأحاديث في شرح الترمذي) للقاضي أبي بكر بن العربي، والقطعة التي لابن سيد الناس عليه أيضا، ثم الذيل عليها للمصنف، وانتهى فيه إلى النصف، وقد شرعت في إكماله، إلى غير ذلك مما يطول إيراده من الشروح التي على الكتب الستة، وكلها مشروحة^(١).

المطلب الرابع: الفرق بين الدراسة التحليلية والدراسة الموضوعية

تتشترك كل من الدراسة التحليلية والدراسة الموضوعية في وجود رابط بين الأحاديث المدروسة يبني عليها موضوع التأليف أو البحث، لكن الدراسة الموضوعية تعتمد وحدة الموضوع بين الأحاديث بغض النظر عن الألفاظ الواردة فيها فهي مشتركة أو لا، بينما نجد في الدراسة التحليلية أن اعتماد الألفاظ المتقاربة أو اللفظ نفسه، أو كون الأحاديث لراوٍ واحد، أو في كتاب بعينه، هو الأساس في قيام الدراسة، وهذا يعني أن الدراسة الموضوعية تقوم على أساس فكرة معينة تناولتها أحاديث مختلفة يعمل المؤلف والباحث على إيصالها للمتلقي، وهذا شرط أساس لهذا النوع من الدراسة، بينما ليس من الضروري وجود ذلك في الدراسة التحليلية، وهذا ما يجعل الدراسة الموضوعية خطوة متقدمة للأمام عن الدراسة التحليلية.

وهنا ينبغي التنبيه على أن الأفكار التي يروم المؤلف والباحث إيصالها عبر الدراسة الموضوعية ينبغي لها أن تكون قائمة على الأدلة المقبولة وفق ضوابط المحدثين، أما الدراسة التحليلية فمن الممكن أن تكون بعض الأحاديث المدروسة فيها ضعيفة.

(١) فتح المغيث: ٣٧/٤.



المبحث الأول: مفهوم الدراسة التحليلية للحديث

المطلب الخامس: خطوات الدراسة التحليلية للحديث:

لكل دراسة لا بد من خطوات محددة، ومنهج متبع يسير عليه الباحث، وهذا ما عليه الدراسة التحليلية للأحاديث، فالدارس فيها يسير وفق خطوات معلومة يطبقها على جميع الأحاديث، ونستطيع أن نقسم هذه الخطوات قسمين:

أولاً: خطوات رئيسية: وهي الخطوات التي لا تقوم الدراسة التحليلية بدونها يعمد الباحث على تطبيقها على الحديث أو كل الأحاديث التي وقع عليها الإختيار لتكون موضوع الدراسة، وقد لا يتم تناول بعض هذه الخطوات بالدراسة في بعض الأحاديث لأسباب محددة نبينها أثناء الكلام على كل خطوة، وهذه الخطوات هي:

١. اختيار حديث الباب
٢. التخريج
٣. التراجم
٤. الحكم على الحديث
٥. غريب الحديث
٦. المعنى العام
٧. الفوائد المستنبطة

ثانياً: خطوات تكميلية: وهي الخطوات التي تكمل الدراسة قد يحتاجها الباحث وقد لا يحتاجها بناء على الوجود أو عدمه في الأحاديث، فيمكن الإستغناء عن أي واحدة منها كونها غير موجودة في الحديث، أو كونها قليلة الأهمية، أو كونها لا تخدم بعض المواضيع، أو كونها بالإمكان ذكرها في خطوة (المعنى العام)، وهذه الخطوات هي:

١. بيان سبب ورود الحديث
٢. المؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق
٣. لطائف الإسناد
٤. بلاغة الحديث
٥. الإعراب
٦. الناسخ والمنسوخ.
٧. مختلف الحديث.

توطئة: في اختيار موضوع الدراسة:



إن مما يشغل ذهن الباحث الذي يروم الكتابة في الدراسة التحليلية هو اختيار موضوع البحث، والدراسة التحليلية هنا ليست بمعزل عن باقي أنواع الدراسات في هذا الجانب، أعني كيفية اختيار الموضوع، إذ إن على الباحث أن يختار موضوعا نافعا يحبه وله رغبة في الكتابة فيه كي ينتج عنه دراسة مقبولة. ثم إن عليه أن يختار موضوعا جزئيا، فالأصل في البحث أن يكون جزئيا وليس عاما في كل شيء، فليس من المعقول أن يكون مثلا موضوعه (أحاديث دين الإسلام) كلها، ولا جانبا رئيسا كاملا من الإسلام كان تكون (أحاديث العقيدة الإسلامية)، أو مثلا (أحاديث الأخلاق في الإسلام)، ومن المعلوم أن الأخلاق قسمان: محاسن ومساوئ، فهو هنا أيضا لا يأخذ كل أحاديث محاسن الأخلاق مثل الصدق أو التعفف أو الكرم، ولا كل أحاديث مساوئ الأخلاق، مثل الكذب أو النميمة أو البخل، بل يختار خلقا واحدا منها، بل حتى إن بعض هذه الأخلاق يمكن أن يتم تناولها من أكثر من جانب فينتج عنها عدة موضوعات، وهذا ما ينبغي أن تكون عليه الدراسة التحليلية، ومثل ما تقدم يمكن قوله عن أصحاب المرويات، فلا يمكن أن يأخذ مرويات كل الصحابة دراسة وتحليل، ولا مرويات مثلا كل أهل مكة أو أهل البصرة، بل يأخذ راويا واحدا، أو أكثر يجمعهم جامع ما.

وسنبدأ ببيان معنى كل خطوة من هذه الخطوات.

أولا: الخطوات الرئيسية

الخطوة الأولى: حديث الباب

هو الحديث الذي يريد الباحث دراسته دراسة تحليلية، ويكون حديثا واحدا فقط، أو منضمًا مع أحاديث أخرى يتشكل منها موضوع ما في بحث أو رسالة أو أطروحة. وعند اختيار حديث الباب يجب التنبيه على ما يأتي:

1. يجب أن يكون متن الحديث المختار للدراسة متطابقا أو متوافقا مع العنوان الرئيس لموضوع الدراسة، فإذا كان الموضوع تم اختياره بناء على لفظ ما فيجب أن يكون حديث الباب متضمنا لذلك اللفظ الذي يحمل معنى الموضوع، فمثلا موضوع (أحاديث السداد) ينبغي أن تكون متضمنة لفظ السداد على اختلاف اشتقاقاته مثل: "سددوا وقاربوا"، و: "قل اللهم اهدني وسددي"، فالسداد هنا بمعنى فعل الإستقامة وفعل الصواب، فلا يصح اختيار مثل: "وكانت له - أي النبي صلى الله عليه وسلم - قوس يسمى السداد"، فالسداد هنا اسم لقوس النبي صلى الله عليه وسلم وليس بالمعنى الذي ذكرناه، وعليه فلا يدخل في الموضوع. وإذا كان الموضوع تم اختياره بناء على مجموعة مرويات لصحابي أو راوٍ ما فيجب أن يكون حديث الباب هو أحد مرويات ذلك الصحابي أو الراوي، ولا يصح إدخال حديث لصحابي أو راوٍ غيره، لا علاقة له بالموضوع.
2. يجب ذكر حديث الباب سندا وممتنا، ولا يكتفى بإيراد المتن فقط.

3. لو كان حديث الباب مرويا بأسانيد متعددة فالذي ينبغي اختياره منها هو أصحها إسنادا، كأن يروى بإسناد صحيح وإسناد ضعيف، أما إذا كانت الأسانيد كلها صحيحة كأن جاءت رواية الحديث في صحيح البخاري وسنن ابن ماجه ومعجم الطبراني فالذي نختاره منها هو أصحها إسنادا وهو هنا حديث صحيح البخاري ليكون



المبحث الأول: مفهوم الدراسة التحليلية للحديث

حديث الباب، وهذا في حال كون المتن مرويا في كل هذه الكتب بالسياق نفسه، أما إذا كان المتن المروي في هذه الكتب مختلفا بزيادة ألفاظ تتضمن سبب ورود أو حكما زائدا أو قصة ما، فالضابط لاختيار حديث الباب في هذه الحال هو المتن الذي يحوي ألفاظا أكثر تتوافق مع الموضوع الرئيس للبحث، مع عدم إغفال جانب الإسناد في كونه مقبولا أو غير شديد الضعف.

٤. عند قراءة الإسناد يلفظ بكلمة (قال) قبل كل لفظ من ألفاظ الأداء، وهذه الكلمة وإن لم تكتب في الأسانيد لأجل الإختصار لكن على القارئ الإتيان بها.

٥. التنبيه للإشارة بالرمز: فقد كان الرواة يختصرون بعض الكلمات التي يكثر ذكرها، يختصرونها في الكتابة فقط، وينطقون بها كاملة دون اختصار، ومن ذلك: حدثنا = ثنا = نا = دثنا، أخبرنا = أنا = أرنا، (ح) عند تحويل السند، ولا يدخل في ذلك اختصار الصلاة والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم؛ إذ لم يفعل ذلك أحد من السابقين. وهنا أنبه على ضرورة معرفة الطالب والباحث بطرق التحمل وصيغ الأداء كي يستطيع التمييز بين الألفاظ.

الخطوة الثانية: التخرīj

التخرīj في اللغة: هو مصدر من الفعل خرَجَ يخرج، وجاء في اللغة لمعان عدة منها: الاستنباط والتوجيه والتدريب والإبراز والإظهار^(١).

واصطلاحا: إخراج المحدث الأحاديث من الكتب وسوقها بروايتها أو رواية بعض شيوخه أو نحو ذلك، والكلام عليها، وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين. وقد يطلق على مجرد الإخراج والعزو^(٢).

والتخرīj لم يعرف عند الإئمة السابقين لأنهم كانوا يتميزون بقوة الحفظ فهم ليسوا بحاجة إلى ذلك لسعة اطلاعهم وحفظهم. فلما قل الاطلاع صعب على الطلاب معرفة الحديث، فانبرى بعض العلماء إلى علم التخرīj^(٣).

(١) توجيه النظر: ٧٢٤/٢.

(٢) ينظر: لسان العرب ابن منظور مادة (خرج): ٢٤٩/٢، وينظر مادة (خرج) في القاموس المحيط، الفيروز آبادي: ٢٣٨/١، وتاج العروس الزبيدي: ١٥٨/٤، ومختار الصحاح الرازي: ١٩٦.

(٣) ينظر: تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري: أبو ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني



وأول ما ألف فيه أبو القاسم الحسيني: (تخريج الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب)، والحازمي في كتاب (تخريج أحاديث المهذب).
ومن كتب التخريج:

١. نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزيلعي.
٢. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر.
٣. تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي.
٤. تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للحافظ العراقي.
٥. الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي.

كيفية عرض التخريج:

تخريج حديث الباب إما أن يكون:

أولاً: بمجرد العزو إلى الكتب التي روت الحديث: ويكون هذا بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث في الكتب التي تعتمد التبويب، فإن كان كتاب الرواية غير مبوب فيذكر الجزء والصفحة والرقم.
مثال:

قال الإمام البخاري:

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: ﴿خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى خَيْبَرَ فَمَرْنَا لَيْلًا فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ لِعَامِرِ بْنِ الْأَكْوَعِ أَلَا تَسْمِعُنَا مِنْ هُنَيْهَاتِكَ قَالَ وَكَانَ عَامِرٌ رَجُلًا شَاعِرًا فَنَزَلَ يَحْدُو بِالْقَوْمِ يَقُولُ:

اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَأَيْنَا

فَاغْفِرْ فِدَاءً لَكَ مَا اقْتَفَيْنَا وَثَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا



المبحث الأول: مفهوم الدراسة التحليلية للحديث

وَأَلْقَيْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنَّا إِذَا صَاحَ بِنَا أَتَيْنَا

وَبِالصِّيَاحِ عَوَّلُوا عَلَيْنَا

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ هَذَا السَّائِقُ قَالُوا عَامِرُ بْنُ الْأَكْوَعِ فَقَالَ يَرْحَمُهُ اللَّهُ.... ﴿١﴾

التخريج:

الحديث متفق عليه عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، أخرجه البخاري (كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه: ١٣٨٢/٣ رقم ٦١٤٨)، ومسلم (كتاب الجهاد والسير، باب غزوة خيبر: ٤٧٢ رقم ١٨٠٢)، والنسائي (كتاب الجهاد، باب من قاتل في سبيل الله فارتد عليه سيفه: ٢٦/٦ رقم ٣١٤٧)، وأحمد (حديث سلمة بن الأكوع: ٤٨/٤ رقم ١٦٦٢٥).

ثانيا: وإما أن يكون مع العزو ذكر الصحابي الذي روى الحديث، أو أن يتوسع قليلا فيذكر إسناد كل صاحب كتاب.

مثال:

قال الإمام أبو داود:

حدثنا مُسَدَّدٌ ثنا يحيى عن سُفْيَانَ بنِ سَعِيدٍ حدثني عبد العزيز بن رُفَيْعٍ عن تَمِيمِ الطَّائِيِّ عن عَدِيِّ بنِ حَاتِمٍ أَنَّ حَاطِبًا خَطَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ مَنْ يُطِيعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدَ وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَالَ قُمْ أَوْ أَذْهَبْ بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ^(١).

التخريج:

أخرجه أبو داود: (كتاب الأدب - بدون باب ٢٩٥/٤ رقم ٤٩٨١)، ومسلم: (كتاب الجمعة - باب تخفيف الصلاة والجمعة: ٥٩٤/٢ رقم ٨٧٠)، قال: (حدثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ وَمُحَمَّدُ بن عبد الله بن نُمَيْرٍ قَالَا حدثنا وَكَيْعٌ عن سُفْيَانَ بن عبد العزيز بن رُفَيْعٍ عن تَمِيمِ بن طَرْفَةَ عن عَدِيِّ بن حَاتِمٍ أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ مَنْ يُطِيعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدَ وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ قُلْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ قَالَ ابن نُمَيْرٍ فَقَدْ غَوَى)، والنسائي في سننه: (كتاب النكاح - باب ما يُكْرَهُ من الخُطْبَةِ: ٩٠/٦ رقم ٣٢٧٩) بنحو حديث مسلم، قال: أخبرنا إسحق بن منصور، قال: أنبأنا عبد الرحمن، قال: حدثنا سفيان، به. وفي سننه الكبرى: (٣/٣٢٢ رقم ٥٥٣٠) بنحو حديث

(١) استدل بهذا الحديث أبو جعفر النحاس في القطع والائتناف: ٨٨، وأبو عمرو الداني في المكتفى: ١٠٣، والأشموني في منار الهدى: ١٤.



مسلم، قال: أخبرنا إسحاق بن منصور المروزي، قال: أخبرنا عبد الرحمن يعني ابن مهدي، قال: حدثنا سفيان، به. وأحمد في مسنده: (١٨٢/٣٠ رقم ١٨٢٤٧)، بمثل حديث مسلم، قال: حدثنا وكيع، به. وأيضاً في: (١٢٦/٣٢ رقم ١٩٣٨٢)، بمثل حديث أبي داود، قال: حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، به. والبيهقي في السنن الكبرى: (٢١٦/٣ رقم ٥٦٠٠)، بمثل حديث مسلم، بإسناده إلى وكيع، به. وابن أبي شيبة في مصنفه: (٧٤/٦ رقم ٢٩٥٧٤)، بمثل حديث مسلم، قال: حدثنا وكيع، به. وابن حبان في صحيحه: (٣٧/٧ رقم ٢٧٩٨)، بمثل حديث مسلم، بإسناده إلى وكيع، به.

ثالثاً: وإما أن يتوسع أكثر فيكون بربط الأسانيد التي تنتهي لكل صحابي ببعضها، والنظر من هو مدار الإسناد لهذا الحديث، ويمكن عمل تشجير لكل حديث يبسر النظر والمعرفة لمواضع الإسناد.
مثال:

قال الإمام البخاري: حدثنا مسدد، حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا خالد بن ذكوان، قال: قالت الربيع بنت معوذ ابن عفراء، جاء النبي صلى الله عليه وسلم فدخل حين بني علي، فجلس على فراشي كمجلسك مني، فجعلت جواريات لنا، يضرين بالدف ويندبن من قتل من آبائي يوم بدر، إذ قالت إحداهن: وفينا نبي يعلم ما في غد، فقال: «دعي هذه، وقولي بالذي كنت تقولين».

التخريج:

أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب ضرب الدف في النكاح والوليمة: ١١٩٠/٣ رقم ٥١٤٧، قال: حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في النهي عن الغناء: ٢٨١/٤ رقم ٤٩٢٢، قال: حدثنا مسدد حدثنا بشر، والترمذي: أبواب النكاح، باب ما جاء في إعلان النكاح: ٣٨٥/٢ رقم ١٠٩٠، قال: حدثنا حميد بن مسعدة البصري، قال: حدثنا بشر بن المفضل، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب الغناء والدف: ٣٣٩/٣ رقم ١٨٩٧، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: حدثنا حماد بن سلمة، وأحمد: حديث الزبيع بنت معوذ بن عفراء رضي الله عنها: ٥٧٤/٤٤ رقم ٢٧٠٢٧، قال: حدثنا عفان، قال حدثنا حماد بن سلمة.

مسدد وحميد بن مسعدة كلاهما عن بشر بن المفضل، ويزيد بن هارون وعفان كلاهما عن حماد بن سلمة. وكلاهما بشر بن المفضل وحماد بن سلمة، عن خالد بن ذكوان أبي الحسين، به.

تنبيه:

يراعى في ترتيب الكتب في فقرة التخريج أحد أمرين:



المبحث الأول: مفهوم الدراسة التحليلية للحديث

الأول: الترتيب حسب القدم في الوفاة: وهذا الترتيب سهل يعتمد فيه النظر إلى سنوات الوفاة لأصحاب الكتب فيرتبهم الباحث في فقرة التخريج على أيهم أقدم وفاة فيكون ذكره أولاً، وهكذا على حسب عدد الكتب التي قام عليها موضوع الدراسة، فلو كانت مثلاً الدراسة في الكتب التسعة يكون ترتيبها وفق الآتي:

١. الموطأ: للإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، أبو عبد الله الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)^(١).
٢. المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، أبو عبد الله الشيباني، (ت ٢٤١هـ)^(٢).
٣. سنن (مسند) الإمام الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام، أبو محمد التميمي الدارمي السمرقندي، (ت ٢٥٥هـ)^(٣).
٤. صحيح الإمام البخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة، أبو عبد الله الجعفي البخاري، (ت ٢٥٦هـ)^(٤).
٥. صحيح الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد، أبو الحسين القشيري النيسابوري، (ت ٢٦١هـ)^(٥).
٦. سنن الإمام ابن ماجه محمد بن يزيد أبو عبد الله الربيعي القزويني، وماجه لقب لوالده يزيد، (ت ٢٧٣هـ)^(٦).
٧. سنن الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر، الأزدي السجستاني، (ت ٢٧٥هـ)^(٧).
٨. جامع الإمام الترمذي محمد بن عيسى بن سورة بن موسى، أبو عيسى الترمذي، (ت ٢٧٩هـ)^(٨).
٩. سنن الإمام النسائي أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر، أبو عبد الرحمن النسائي، وهي نسبة إلى موطنه الذي ولد فيه مدينة (نسا)، بفتح النون من مدن خراسان، (ت ٣٠٣هـ)^(٩).

(١) ينظر: مشاهير علماء الأمصار لابن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) حققه م. فلايشهر (دار الكتب العلمية- بيروت ١٩٥٩م): ١٤٠، وطبقات الحفاظ: ٩٦.

(٢) ينظر: التاريخ الكبير للإمام البخاري، حققه السيد هاشم الندوي (مكتبة الرياض الحديثة-الرياض- د.ت): ٥/٢، والكنى والأسماء للإمام مسلم حققه عبد الرحيم محمد القشيري (ط١، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة ١٤٠٤هـ): ٥٠٢/١.

(٣) ينظر: الثقات: ٣٩٤/٨، وتهذيب التهذيب: ١٨١/٣.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) حققه شعيب الأرنؤوط و محمد العرقسوسي (ط٩- مؤسسة الرسالة- بيروت ١٤١٣هـ): ٣٩١/١٤، وتهذيب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، حققه خليل مأمون شيحا (ط١- دار المعرفة- بيروت ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م): ٣٠/٥، وطبقات الحفاظ لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، (دار الكتب العلمية- بيروت ١٤٠٣هـ): ٢٥٢.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٩٩/٢٧، وطبقات الحفاظ: ٢٦٤.

(٦) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٠/٢٧، وسير أعلام النبلاء: ٢٧٧/١٣.

(٧) ينظر: تاريخ بغداد: ٥٧/٩، وسير أعلام النبلاء: ٢٠٣/١٣، وطبقات الحفاظ: ٢٦٥.

(٨) ينظر الثقات لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي (ت ٣٥٤هـ)، حققه السيد شرف الدين أحمد (ط١، دار الفكر- بيروت ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م): ١٥٣/٩، وسير أعلام النبلاء: ٢٧٠/١٣.



الثاني: الترتيب حسب القوة (الأصححة): وهذا الترتيب أدق من الأول، وهو ليس من السهولة بمكان فهو يتطلب معرفة بالكتب والمؤلفين والمناهج وأقوال العلماء في منزلة الكتب، وسأخذ الكتب التسعة المتقدمة، وأذكر فيها التنبيهات الآتية:

١. إن أصح كتاب في كتب الرواية عموماً، والكتب التسعة خصوصاً هو صحيح الإمام البخاري، يليه في ذلك صحيح الإمام مسلم، وتقديم الصحيحين على غيرهما من الكتب قدر مشترك بين جمهور العلماء، فقد تلقوا هذين الكتابين بالقبول، وأقروا لهما بالأصححة، قال النووي: اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الاتقان والحدق والغوص على أسرار الحديث^(٢).

٢. إن إضافة السنن الثلاثة للصحيحين كانت بسبب جلالة مصنفيهما وتقدمهم في العلم، ودقة تصانيفهم، وعموم نفعها، وقد عرف عن النسائي شرطه الشديد في الرواة الذين خرج لهم في كتابه، كما عرف عن أبي داود بيانه للأحاديث في كتابه من حيث الحكم فقد خرج الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وبين ما فيه من ضعف شديد، وما سكت عنه فهو صالح، وكذا فإن الترمذي خرج الصحيح والحسن حتى قيل إن كتابه أصل في معرفة الحديث الحسن، وفيه أحاديث ضعيفة كذلك، وهذه الكتب الثلاثة منضمة للصحيحين سميت بالأصول الخمسة، والترتيب المشهور فيها هو: صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن أبي داود، جامع الترمذي، سنن النسائي، وأنبه هنا على أن هذا الترتيب قائم على أساس القدم في الوفاة، وليس الأصححة، إذ إن كتاب الترمذي دون الكتابين الآخرين.

٣. إضافة سنن ابن ماجه^(٣) للكتب الخمسة المتقدمة فصارت الكتب الستة، وتذكر هذه السنن سادساً للكتب بسبب تأخر إضافتها للكتب الستة لا بسبب الترتيب على القوة والأصححة، وإن كان سنن ابن ماجه أدنى الكتب الستة بالفعل، قال الحافظ ابن حجر: كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب وفيه أحاديث ضعيفة جداً حتى بلغني أن السري كان يقول: "مهما انفرد بخبر فيه هو ضعيف غالباً"، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي وفي الجملة ففيه أحاديث منكورة، والله تعالى المستعان. ثم وجدت بخط الحافظ شمس

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٢٥/١٤، وطبقات الحفاظ: ٢٠٦.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم: ١٤/١.

(٣) وهو لقب أبيه لا جده ولا أنه اسم أمه خلافاً لمن زعم ذلك وهاؤه ساكنة وصلها ووقفها لأنه اسم أعجمي.
الرسالة المستطرفة: ١٢/١.



المبحث الأول: مفهوم الدراسة التحليلية للحديث

الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه: سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزني يقول: "كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف"، يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة^(١).

وإن عد سنن ابن ماجه سادس الكتب الستة ليس متفقا عليه، فنرى أن رزين بن معاوية العبدي في كتابه التجريد، وابن الأثير الجزري في كتابه جامع الأصول جعلاً الموطأ سادساً، ومنهم من عد سنن الدارمي سادساً، فقد قال قوم من الحفاظ منهم ابن الصلاح والنووي وصلاح الدين العلائي والحافظ ابن حجر: لو جعل مسند الدارمي سادساً كان أولى^(٢). لكن الذي استقر عليه العمل أن سادسها سنن ابن ماجه، قال ابن كثير: وأبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، صاحب السنن التي كمل بها الكتب الستة: السنن الأربعة بعد الصحيحين، التي اعتنى بأطرافها الحافظ ابن عساكر، وكذلك شيخنا الحافظ المزني اعتنى برجالها وأطرافها، وهو كتاب قوي التبويب في الفقه^(٣).

وأول من أضاف سنن ابن ماجه إلى الخمسة مكملاً به الستة أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي في أطراف الكتب الستة له وكذا في شروط الأئمة الستة له ثم الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي في الكمال في أسماء الرجال

٤. يعد موطأ الإمام مالك واحداً من أقوى كتب الرواية، وفيه من الصحيح الكثير، والذي شابهه هو وجود المنقطعات والبلاغات فيه، وقد أتى على الموطأ وبين قوة أحاديثه الكثير من العلماء، لذا أرى أن رتبته تلي الصحيحين، والله أعلم، قال ابن حجر: والحاصل من هذا أن أول من صنف في الصحيح يصدق على مالك باعتبار انتقائه وانتقاده للرجال، فكتابه أصح من الكتب المصنفة في هذا الفن من أهل عصره وما قاربه كمصنفات سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، والثوري، وابن إسحاق، ومعر وابن جريج، وابن المبارك وعبد الرزاق وغيرهم، ولهذا قال الشافعي: "ما بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك"^(٤)، وقال ابن حجر أيضاً: والموطأ في الجملة أنظف أحاديث وأتقن رجالاً منه -يعني سنن الدارمي-^(٥).

٥. يعد كتاب "سنن الدارمي" من أقوى كتب الرواية، وتعرف أيضاً باسم: "مسند الدارمي"، وهو ليس بمسند بل هو مرتب على الأبواب. وقد سماه بعضهم بالصحيح، قال ابن حجر: ولم أر لمغلطاي سلفاً في تسمية الدارمي صحيحاً، إلا قوله إنه رآه بخط المنذري، وكذا قال العلائي. وقال ابن حجر: ليس دون السنن في الرتبة، بل لو ضم إلى الخمسة لكان أمثل من ابن ماجه، فإنه أمثل منه بكثير. وقال العراقي: اشتهر تسميته

(١) تهذيب التهذيب: ٥٣١/٩١.

(٢) ينظر: الرسالة المستطرفة: ١٣/١.

(٣) اختصار علوم الحديث: ٢٤٠-٢٤١.

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح: ٢٧٨-٢٧٩.

(٥) المصدر نفسه: ٢٨١/١.



بالمسند كما سمي البخاري كتابه بالمسند لكون أحاديثه مسندة، قال: إلا أن فيه المرسل والمعضل والمنقطع والمقطوع كثيراً^(١).

٦. أما مسند الإمام أحمد بن حنبل وأبي داود الطيالسي وغيرهما من المسانيد كمسند عبيد الله بن موسى، وإسحاق بن راهويه، وعبد بن حميد، وأبي يعلى الموصلي، والحسن بن سفيان، وأبي بكر البزار، فهؤلاء عادتهم أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه، غير مقيدين بأن يكون محتجا به أو لا، فلهذا تأخرت مرتبتها - وإن جلت لجلالة مؤلفيها - عن مرتبة الكتب الخمسة وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب، والله أعلم^(٢). وأمثلة هذه المسانيد وأقواها هو مسند الإمام أحمد بن حنبل، قال الهيثمي في زوائد المسند: مسند أحمد أصح صحيحاً من غيره، وقال ابن كثير: وكذلك يوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيراً من أحاديث مسلم، بل والبخاري أيضاً، وليست عندهما، ولا عند أحدهما، بل ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الأربعة، وهم: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(٣).

٧. قد خُرِّجَت كتب كثيرة على الصحيحين، يؤخذ منها زيادات مفيدة، وأسانيد جيدة، كمستخرج أبي عوانة، ومستخرج أبي بكر الإسماعيلي، ومستخرج البرقاني، ومستخرج أبي نعيم الأصبهاني وغيرهم. وكتب آخر التزم أصحابها صحتها، كابن خزيمة، وابن حبان البستي، وهما خير من المستدرک بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً^(٤).

أقول: ولا يقدم واحد منها على الآخر إلا بالدراسة المنضبطة بحيث يعرف النسبة الأعلى من الأحاديث المقبولة في كل كتاب فيقدم على غيره.

بناء على ما تقدم فيمكننا تقسيم كتب الرواية أقساماً بحسب القوة كما يأتي:

القسم الأول: وفيه الصحيحان والموطأ، وأعلىها صحيح البخاري بلا منازع، يليه صحيح مسلم، ثم موطأ مالك.
القسم الثاني: وفيه السنن الأربعة وسنن الدارمي ومسند أحمد، وما يؤديه اجتهادي في ترتيب هذه الكتب حسب القوة هو:

- أ- سنن النسائي.
- ب- سنن أبي داود.
- ج- سنن الدارمي.
- د- جامع الترمذي.

(١) ينظر: المصدر نفسه، وتدريب الراوي: ١/١٩٠.

(٢) مقدمة ابن الصلاح: ٣٨.

(٣) اختصار علوم الحديث: ٢٧.

(٤) المصدر نفسه.



المبحث الأول: مفهوم الدراسة التحليلية للحديث

هـ - مسند أحمد.

و - سنن ابن ماجه.

القسم الثالث: وفيه الكتب التي اشترطت الصحة: صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، والمختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما للضياء المقدسي الحافظ، والمستدرک على الصحيحين، والمختارة أقوى من المستدرک، قال السخاوي: وهي أحسن من المستدرک^(١).

وترتيب هذه الكتب حسب القوة على ما قدمت ذكره، فعلى المستدرک تعقبات ومواخذات كثيرة، ويكون أقوى منه كتب المستخرجات على الصحيحين، ثم يلي هذه الكتب باقي المسانيد والسنن والمصنفات.

القسم الرابع: وفيه الكتب التي روت الأحاديث الضعيفة على اختلاف مراتبها، والكتب التي جمعت الأحاديث الموضوعية، قال الشاه ولي الله الدهلوي: كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع ما لم يوجد في الطبقتين الأوليين وكانت في المجاميع والمسانيد المختلفة فتوهوا بأمرها وكانت على السنة من لم يكتب حديثه المحدثون كثير من الوعاظ المتشدقين وأهل الأهواء والضعفاء، أو كانت من آثار الصحابة والتابعين، أو من أخبار بني إسرائيل، أو من كلام الحكماء والوعاظ، خلطها الرواة بحديث النبي سهواً أو عمداً، أو كانت من احتملات القرآن والحديث الصحيح فرواها بالمعنى قوم صالحون لا يعرفون غوامض الرواية فجعلوا المعاني أحاديث مرفوعة، أو كانت معاني مفهومة من إشارات الكتاب والسنة جعلوها أحاديث مستبدة برأسها عمداً، أو كانت جملاً شتى في أحاديث مختلفة جعلوها حديثاً واحداً بنسق واحد.

ومظنة هذه الأحاديث كتاب المجروحين لابن حبان، والكامل لابن عدي، وكتب الخطيب، وأبي نعيم، والجوزقاني، وابن عساكر، وابن النجار، والديلمي.

وأصلح هذه الطبقة ما كان ضعيفاً محتملاً، وأسوأها ما كان موضوعاً أو مقلوباً شديد النكارة، وهذه الطبقة مادة كتاب الموضوعات لابن الجوزي^(٢).

ملاحظة: في فقرة التخریح إما أن:

١. نذكر أولاً الكتاب الذي اخترنا منه حديث الباب، ثم نرتب بعده الكتب الأخرى التي روت الحديث على حسب ما قدمنا من القسمين، إما على القدم في الوفاة، أو حسب القوة (الأصححة).

(١) فتح المغیث: ٥٧/١.

(٢) حجة الله البالغة: ٢٣٣/١.



٢. أو أن نذكر الكتاب الذي أخذنا منه حديث الباب في الموضوع الذي يجب أن يكون فيه من حيث القدم في الوفاة، أو القوة، ونضع عبارة (واللفظ له) تمييزاً وتنبيةً للقارئ أن الحديث المختار هو من هذا الكتاب.

الخطوة الثالثة: تراجم الرجال:

وهي خطوة مهمة جداً نعني بها ترجمة رواة الإسناد رجالاً كانوا أو نساء، ثقات كانوا أو ضعفاء، وتأتي أهميتها من كون الحكم على الحديث غالباً يستفاد من هذه التراجم، هذا الحكم الذي يؤثر تأثيراً كبيراً على التعامل مع الحديث ومضمونه، فيقسم الأحاديث إلى مقبولة ومردودة، ثم بعد ذلك ينظر في ضوابط التعامل مع كل قسم منهما.

وفي خطوة التراجم يجب التنبيه على ما يأتي:

١. تتنوع التراجم بالنظر إلى الحاجة وطبيعة الدراسة إلى أنواع: فمنها تراجم تعريفية تتضمن التعريف بهذا الراوي المترجم له من غير بيان حاله، وتراجم منقبية تتضمن ذكر الفضائل والخصائص للراوي المترجم له، وتراجم نقدية تتضمن التعريف بالراوي مع بيان حاله من حيث الجرح والتعديل والتوصل لنتيجة فيه بحيث تذكر درجته للإستفادة منها في فقرة الحكم على الحديث.

٢. تتألف عناصر الترجمة من:

- أ- الاسم: ونعني به الاسم الأول للشخص مثل (محمد) و(زيد).
- ب- النسب: هم ما يذكر من آباء الرواة وأجدادهم وآباء أجدادهم إلخ، وليس كل الرواة في ذكر ذلك سواء، فبعضهم يطوّل في ذكر نسبه لأجل شرفه أو لأجل شهرته، ومنهم من لا يطول في ذكره.
- ج- الكنية: هي التي يبتدأ فيها بأب أو أم، مثل (أبو عبد الرحمن) و: (أم عبد الله).
- د- اللقب: هو ما وضع لتعريف ذات معينة لا على سبيل الاسم العلمية، وهذا قد يحتاج إليه في المعرفة بحال الرجل إذا أردنا الكشف عنه ويكون مشهوراً بلقبه فيذكر به في الإسناد، فإذا أردنا كشفه من كتب



المبحث الأول: مفهوم الدراسة التحليلية للحديث

التواريخ مثلا التي رتبته على الأسماء والحروف فطلبناه في الحرف الذي هو أول في اللقب لم نجده مذكورا بلقبه فنطلبه في كتب الألقاب نجد اسمه فيها ثم نرجع إلى التواريخ لنعرف حاله منها^(١).

واللقب أنواع، منا ما يشعر بمدح أو بدم، ومنها اسم مفرد، ومنها ما دل على لون أو عيب أو مرض، ومنها ما دل على صنعة وحرفة، ومنها نسبة لبلد أو قبيلة، والمهم هو أن اللقب يعرف به هذا الشخص. قال السخاوي: وهي تارة تكون بألفاظ الأسماء؛ كأشهب، وبالصنائع والحرف؛ كالبقال، وبالصفات كالأعمش، والكنى؛ كأبي بطن، والأنساب إلى القبائل والبلدان وغيرها^(٢).

هـ - النسبة: وهي ما ينسب له الراوي من قبيلة أو بلد، والقبيلة: نعني بها ما ينتهي به نسب الإنسان لرجل من الرجال ذا شأن يسمى به ما يتناسل من صلبه، أو لأجل صفة جامعة تجمع عدة أشخاص تكون لهم ولمن يتناسل منهم، وتكون الصلبية هي الجامع في القبيلة.

ومن ذلك معرفة الموالى المنسوبين إلى القبائل بوصف الإطلاق، فإن الظاهر في المنسوب إلى قبيلة - كما إذا قيل: "فلان القرشي" أنه منهم صلبية، فإذا بيان من قيل فيه "قرشي" من أجل كونه مولى لهم مهم. والولاء أنواع: أولها ولاء العتاقة: وهذا يقال فيه: "مولى فلان" أو "لبنى فلان" والمراد به مولى العتاقة، وهذا هو الأغلب في ذلك.

والثاني: ولاء الإسلام: فمنهم من أطلق عليه لفظ "المولى" والمراد بها ولاء الإسلام، ومنهم أبو عبد الله البخاري: فهو محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم، نسب إلى ولاء الجعفيين لأن جده - وأظنه الذي يقال له الأحنف - أسلم - وكان مجوسيا - على يد اليمان بن أحنس الجعفي جد عبد الله بن محمد المسندي الجعفي أحد شيوخ البخاري. وكذلك الحسن بن عيسى الماسرجسي مولى عبد الله بن المبارك: إنما ولاءه من حيث كونه أسلم - وكان نصرانيا - على يديه.

والثالث: ولاء الحلف والموالاة: ونعني به الحلف الذي يحصل بين قبيلتين أو أكثر، فينسب أحد المتحالفين لقبيلة الثاني^(٣).

والنسبة للبلد تعني ذكر بلد الراوي الذي ولد أو عاش أو تلقى العلم فيه، مقرونا معه بياء النسبة، مثل: (المكي) و(المدني) و(البصري)، وغيرها كثير.

و - الشيوخ: هم الرجال الذين تحمل منهم الراوي مروياته بأحد أنواع التحمل الثمانية.

(١) الإقتراح في بيان الاصطلاح: ٥١.

(٢) فتح المغيث: ٢٢٢/٤. ومن أمثلة الألقاب ما قاله الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري: "رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان: معاوية بن عبد الكريم الضال، إنما ضل في طريق مكة، وعبد الله بن محمد الضعيف، إنما كان ضعيفا في جسمه لا في حديثه".

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: ٤٠٠.



ي- التلاميذ: هم الرجال الذين تحملوا من الراوي وتلقا مروياتهم كلها أو بعضها عنه بأحد طرق التحمل الثمانية.

أ- أقوال علماء الجرح والتعديل، والنتيجة في الراوي بناء عليها، ونذكر فيها ثلاثة أمور:
الأول: أقوال المعدلين: ونعني بها كل قول دال على تعديل الراوي، مع ملاحظة ترتيب العلماء على القدم في الوفاة.

الثاني: أقوال المجرحين: ونعني بها كل قول دال على جرح الراوي، مع الملاحظة نفسها في ترتيب العلماء.
الثالث: النتيجة: وهي القول النهائي الذي توصل له الباحث في هذا الراوي صاحب الترجمة.

وهنا أحب أن أذكر تقريبا عاما للتعامل مع الرواة:

إن الراوي إجمالا لا يخلو من أن يكون معلوما أو مجهولا، وكما يأتي:

أولا: الراوي المعلوم: هو من علم حاله بورود معلومات عنه جرحا أو تعديلا أو كليهما، وهو ثلاثة أنواع:

١. معلوم العدالة: وهو الراوي الذي عدله كل من ذكره.

٢. معلوم الجرح: وهو الراوي الذي جرحه كل من تكلم فيه.

٣. المختلف فيه: وهو الراوي الذي عدله بعض العلماء وجرحه آخرون.

ثانيا: الراوي المجهول: وهو من جهل حاله لعدم الوقوف على أقوال فيه جرحا ولا تعديلا، وهو أيضا ثلاثة أنواع:

١. مجهول العين.

٢. مجهول الحال.

٣. المستور^(١).

بب- الولادة والوفاة: تذكر في تراجم الرواة مواليدهم ووفياتهم، ومعرفتها من الأمور المهمة جدا فهي من الوسائل التي يعرف بها اتصال السند وانقطاعه. ومن الجدير بالذكر أن معظم الرواة قد لا نقف لهم على سنوات الولادة، بينما نجد عكس ذلك في الوفيات فمعظم الرواة ذكرت لهم سنوات الوفاة.

٣. إن عناصر الترجمة قد يجدها الباحث كلها في بعض التراجم، وقد لا يجد بعضها في تراجم أخرى، وإن أهم شيء في الترجمة هو تحديد شخصية الراوي المترجم له بحيث لا يختلط بغيره، وبيان حال هذا الراوي جرحا وتعديلا.

(١) محاضرات في الجرح والتعديل: ٩١.



المبحث الأول: مفهوم الدراسة التحليلية للحديث

٤. قد تطول الترجمة للراوي الواحد أو تختصر بناء على أساس الحاجة، فالرواة المشهورون بالثقة أو بالضعف لا حاجة للتطوير في ترجمتهم.
٥. إن التراجم تكون لرجال إسناده حديث الباب، وقد تقوم الحاجة لترجمة غيرهم من الرجال الواردين في المتابعات والشواهد لحديث الباب.
٦. إذا كان حديث الباب في الصحيحين أو أحدهما فيكتفى بالترجمة لرجال الإسناد ترجمة تعريفية في الهامش.
٧. لو كانت الدراسة قائمة على أكثر من حديث وتكرر الراوي مرة ثانية فلا حاجة لإعادة الترجمة كاملة بل نشير بأن الراوي تقدمت ترجمته في حديث رقم كذا، ونذكر نتيجة ترجمته من حيث الجرح والتعديل.
٨. نشدد هنا على أهمية معرفة علم الجرح والتعديل والمصنفات فيه وعلمائه وألفاظه ومراتبها.
٩. إن المصنفات في التراجم متنوعة بحسب غاية ورغبة المؤلف من تأليفه، فمنها مصنفات مختصرة، ومنها مطولة، ومنها عامة في الرواة، ومنها خاصة برواة كتاب أو كتب معينة، ومنها ما هو في الثقات، ومنها ما هو في الضعفاء، ومنها ما ضم الثقات والضعفاء.
١٠. تؤخذ كل ترجمة من مظانها، فالحديث المختار من الكتب الستة تؤخذ تراجم رجاله من المصنفات في رجال الكتب الستة، ثم ينفع من المصنفات في التراجم العامة كمصادر أخرى لترجمة الراوي نفسه، وترجمة الصحابي تؤخذ من المصنفات في تراجم الصحابة رضي الله عنهم.

الخطوة الرابعة: الحكم على الحديث:

- بعد أن تمت ترجمة رجال الإسناد نحكم على الحديث، والحديث يأخذ حكمه من التراجم، ويستفاد أيضا من خطوة التخريج حيث تم فيها الإطلاع على الأسانيد والمتابعات والشواهد ليحكم بعد المقارنة بضبط الرواة للحديث من عدمه، مع ملاحظات أخرى هي:
١. لو كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فلا حاجة من الباحث للحكم على الحديث لاشتراط صاحبي الصحيحين الصحة، ولتلقى الأمة لكتابيهما بالقبول، وعليه فيأتي الباحث هنا بعبارة: هذا حديث صحيح



١. أخرجه البخاري ومسلم، أو أخرجه البخاري - حال انفراد البخاري بإخراجه -، أو أخرجه مسلم - حال انفراد مسلم بإخراجه - .
٢. على الباحث أن لا يكتفي بحكمه هو على الحديث بل ينبغي أن يكون حكمه مستندا على أقوال العلماء المتقدمين والمتأخرين، فيورد أقوالهم في الحكم ويوثقها في الهامش من مصادرها.
٣. تعد المصنفات في تخريج الحديث وفي كتب الزوائد مصدرا مهما في الحكم على الحديث كون أن مؤلفيها يحكمون على الأحاديث ويوردون أقوال العلماء في ذلك.
٤. على الباحث الرجوع لكتب العلل للاطلاع على ما ذكره العلماء فيها فلعل حديث الباب أن يكون أحد الأحاديث التي فيها علة لا يعرفها الباحث واطلع عليها العلماء الكبار فنصوا عليها، وهذا الأمر متعين بصورة أكبر حال كون رجال الإسناد كلهم من الثقات، وكون الحديث خارج الصحيحين.
٥. تنقسم الأحاديث من حيث الحكم إلى أربعة أقسام، أولها قسم اتفق العلماء على تصحيحه، وهنا لا يشغل الباحث نفسه والذي عليه هو أن ييحكم بالصحة توافقا معهم، وثانيها قسم اتفق العلماء على تضعيفه، وهذا أيضا لا يتعب الباحث نفسه فيه بل يحكم بالضعف توافقا معهم، وثالثها قسم اختلف العلماء في الحكم عليه، فمنهم مصحح ومنهم مضعف، وهنا يحكم الباحث بحسب اجتهاده وتوافقه مع المصححين أو المضعفين، وقسم رابع لا يجد الباحث حكما عليه، وهنا يعمل الباحث عقله ويستشير أهل الخبرة لأجل الحكم.

الخطوة الخامسة: غريب الحديث

وهو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم، لقلة استعمالها، و (غريب الحديث) ليس هو (الحديث الغريب) فهذا الأخير يرجع إلى الانفراد من جهة الرواية^(١). وهو فن مهم، يقبح جهله بأهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامة، والخوض فيه ليس بالهين، والخائض فيه حقيق بالتحري جدير بالتوقي. ومما يدل على أهميته ما قاله ابن الصلاح: رويانا عن الميموني قال: ... سئل أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث، فقال: " سلوا أصحاب الغريب، فإنني أكره أن أتكلم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن فسأخطئ"^(٢).

فالباحث في هذه الخطوة إذن ينظر في متن حديث الباب ليرى ما فيه من ألفاظ غامضة وغريبة تحتاج لبيان فيعمد إلى الكتب المصنفة في الغريب يستخرج منها المعاني المذكورة في ألفاظ الأحاديث، ومن هذه الكتب: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، وغريب الحديث لابن قتيبة، وغريب الحديث للخطابي، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير.

(١) مقدمة ابن الصلاح: ٢٧٢، وفتح المغيث: ٢٤/٤.

(٢) مقدمة ابن الصلاح: ٢٧٢.



المبحث الأول: مفهوم الدراسة التحليلية للحديث

وينبغي التنبيه على أنه في حال لم يجد الباحث معنى الكلمة التي يطلبها في كتب الغريب فيإمكانه الرجوع لكتب المعاجم والإستفادة منها في بيان المعاني.

الخطوة السادسة: المعنى العام للحديث:

وهي من الخطوات الرئيسة المهمة التي تمثل الجانب العملي للسنة النبوية، فالمعاني المطلوب إيصالها والأفكار والأحكام الشرعية كل ذلك يتحقق هنا، وتعتمد هذه الخطوة على الثراء الثقافي للباحث من نحو وصرف وبلاغة وعقيدة وفقه وأخلاق وزهد وقدرة على الإنشاء والتعبير والتحكم بالألفاظ والمعرفة بالمصطلحات، فينتج عنه بياناً لمراد النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الحديث الذي صدر عنه، وإمكان الباحث هنا الإيجاز والإختصار، وإمكانه التويل وهو الأفضل لكن من غير استطراد في مواضيع جانبية لم يتناولها متن حديث الباب.

ويستطيع الباحث هنا أن يعرض المعنى العام على شكل قطعة واحدة مسترسلة، وإمكانه وضع عنوانات داخل هذه الخطوة تتلاءم مع متن الحديث، وإمكانه استعمال التنقيط عند الحاجة لذلك، مع التنبيه على تجنب التكرار عند شرحه للأحاديث بل ينوع في كفيات البيان كي يدفع الملل عن القارئ، وعليه استعمال حسن الدخول في بداية المعنى العام لكل حديث.

وفي حال اشتراك أكثر من حديث بالعنوان الفرعي تكون دراسة الخطوات الأخرى مستقلة لكل حديث ويجمع المعنى العام للحديثين أو الأحاديث في مكان واحد، ومثل ذلك خطوة (ما يستفاد من الأحاديث).

الخطوة السابعة: ما يستفاد من الحديث

وهي عبارة عن الفوائد والملح واللطائف التي تستنبط من متن الحديث، وهي قسمان أولها ما يجده الباحث منصوصاً عليه في كتب الشروح يوردها الشارح عند شرحه للحديث وغالباً ما تأتي بعد قولهم: وفي الحديث كذا، و: دل الحديث على كذا، و: حثّ على كذا، ونحوها. وثانيها: ما يفهمه الباحث، ويستنبطه بإعمال فكره في النظر في متن حديث الباب.

ثانياً: الخطوات التكميلية:

١. بيان سبب ورود الحديث:

هو الباعث على ورود الحديث الذي لأجله حدث النبي صلى الله عليه وسلم بذلك الحديث كما في سبب نزول القرآن الكريم. وفيه فوائد كثيرة، وإن كان العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب^(١).

(١) شرح نخبة الفكر: للقاري: ٨١٤.



هو قسمان: فقسم يذكر في الحديث، ومن أمثلته: حديث سؤال جبريل عليه السلام النبي صلى الله عليه وسلم عن الإسلام، والإيمان والإحسان، وعن الساعة. وقسم ثانٍ لا يذكر السبب في الحديث أو يذكر في بعض طرقه، فهو الذي ينبغي الاعتناء به؛ لأنه يذكر السبب يتضح الفقه في الحديث^(١)، وله أمثلة سيأتي بعضها في القسم التطبيقي.

٢. لطائف الإسناد: هي عبارة عما يتضمنه الإسناد من أمور تميزه، وأوصاف تعود إلى الرواة أو طرق التحمل والأداء، مثل الإسناد العالي والنازل، والمسلسل برواة معينين، أو بصيغة تحمل واحدة، أو بكون الرواة من مدينة أو بلد واحد كأن يكونوا كلهم مكيين، أو بصريين، ورواية الأكابر عن الأصاغر، ورواية الآباء عن الأبناء، ورواية الأبناء عن الآباء، والمدبح ورواية الأقران.

٣. المؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق:

أما المؤتلف والمختلف فهو ما يألف - أي تتفق - في الخط صورته، وتختلف في اللفظ صيغته، وهو فن جليل، من لم يعرفه من المحدثين كثر عثاره، ولم يعدم مخجلاً، وهو منتشر لا ضابط في أكثره يفرع إليه، وإنما يضبط بالحفظ تفصيلاً. ومثاله: سَلَامٌ وَسَلَامٌ، وَعِمَارَةٌ وَعِمَارَةٌ^(٢).

وأما المتفق والمفترق، فهو ما اتفق لفظاً وخطاً، بأن يشترك أكثر من راوٍ بالاسم واسم الأب نفسه بل وربما الجد أيضاً. ولم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كل علم. ومن أمثلته: أحمد بن جعفر بن حمدان، أربعة كلهم في عصر واحد^(٣).

٤. بلاغة الحديث: البلاغة عند أهل اللغة هي حُسْنُ الكلام مع فصاحته وأدائه لغاية المعنى المراد. والبلاغة تكون وصفاً للكلام، ووصفاً للمتكلم.

وبلاغة الكلام في الاصطلاح: هي مطابقة الكلام لمقتضى حال من يُخاطبُ به مع فصاحة مفرداته وجُمَلِه^(٤).

والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب، نزل عليه القرآن وبلغه، وأوتي جوامع الكلم، وله أساليب بلاغية متنوعة، وطرق خطاب متعددة، موجودة في هذه الأحاديث.

٥. الإعراب: هو تغير الحركات في آخر الكلمات بسبب وجود عامل مختلف يؤثر فيها، والناظر للأحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم يجد أن من الأحاديث ما فيه اختلاف في الإعراب، وهذا ناتج عن

(١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: ٤٦٩.

(٢) مقدمة ابن الصلاح: ٣٤٤.

(٣) المصدر نفسه: ٣٤٥، و: ٣٦٠.

(٤) البلاغة العربية: ١٢٨.



المبحث الأول: مفهوم الدراسة التحليلية للحديث

اختلاف الروايات مما يؤدي إلى تعدد المعاني، أو أنه ناتج عن أخطاء بعض الرواة يقعون فيها بسبب عجمتهم أو لحنا منهم في بعض الحالات، وهذه ينبغي بيانها وتصحيحها.

قال الرامهرمزي: أما تغيير اللحن فوجوبه ظاهر، لأن من اللحن ما يزيل المعنى ويغيره عن طريق حكمه، وكثير من رواة الحديث لا يضبطون الإعراب ولا يحسنونه، وربما حرفوا الكلام عن وجهه، ووضعوا الخطاب في غير موضعه، وليس يلزم من أخذ عن هذه الطائفة أن يحكي ألفاظهم إذا عرف وجه الصواب، إذا كان المراد من الحديث معلوما ظاهرا، ولفظ العرب به معروفا فاشيا، ألا ترى أن المحدث، إذا قال: «لا يؤم المسافر المقيم» فنصب المسافر ورفع المقيم، وكذلك: «لا يؤم المقيد المطلق» فنصب المقيد ورفع المطلق كان قد أحال وكنا عند عبد الله بن أحمد بن موسى عبدان يوما وهو يحدثنا، وأبو العباس سريح حاضر، فقال عبدان: من دعي فلم يجب فقد عصى الله ورسوله ففتح الياء من قوله «يجب»، فقال له ابن سريح: إن رأيت أن تقول: يجب يعني بضم الياء فأبى عبدان أن يقول، وعجب من صواب ابن سريح، كما عجب ابن سريح من خطئه فهذا ونحوه يزيل المعنى، فلا يعتد بألفاظ هذه الطائفة، ولا يلتفت إلى كراهيتهم للإعراب وذمهم لأهله^(١).

قال الحافظ ابن حجر عند شرحه لحديث: «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ، يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ»: قوله: أن يكون خير مال المسلم يجوز في خير الرفع والنصب فإن كان غنم بالرفع فالنصب وإلا فالرفع وتقدم بيان ذلك في كتاب الإيمان أول الكتاب والأشهر في الرواية غنم بالرفع وقد جوز بعضهم رفع خير مع ذلك على أن يقدر في يكون ضمير الشأن وغنم وخير مبتدأ وخبر ولا يخفى تكلفه^(٢).

٦. **الناسخ والمنسوخ.** هو رفع الشارع صلى الله عليه وسلم الحكم السابق من أحكامه بحكم من أحكامه لاحق^(٣).

وجود الناسخ والمنسوخ في الحديث معلوم وله أمثلة كثيرة، وبالتالي فلو مر على الباحث حديث ناسخ أو منسوخ لزم عليه بيانه، وهذا كما قلنا يكون في خطوة مستقلة أو في المعنى العام.

إن معرفة الناسخ والمنسوخ له طرق، فمنه ما يعرف بنص النبي صلى الله عليه وسلم مثل كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ومنه ما عرف بقول الصحابي مثل كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار ومنه ما عرف بالتاريخ كحديث أفطر الحاجم والمحجوم وحديث احتجم وهو

(١) المحدث الفاضل: ٥٢٦.

(٢) فتح الباري: ٤٢/١٣.

(٣) فتح المغيث: ٤٧/٤.



صائم بين الشافعي أن الأول كان سنة ثمان والثاني سنة عشر ولا يثبت التقدم ولا التأخر بقول الصحابي ثم نسخ فرما قاله عن اجتهاد ولا بكونه من أحداث الصحابة أو متأخري الصحبة فرما سمعه من صحابي قديم ومنه ما عرف بالإجماع كحديث قتل شارب الخمر في الرابعة عرف نسخه بالإجماع على خلافه والإجماع لا ينسخ وإنما يدل على النسخ^(١).

٧. **مختلف الحديث.** هذا فن من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف، وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرا، فيفوق بينهما، أو يرجح أحدهما فيعمل به دون الآخر^(٢). وربما سماه المحدثون "مشكل الحديث"^(٣).
مثال مختلف الحديث:

حديث: "لا عدوي ولا طيرة ... الذي رواه مسلم، مع حديث "فر من المجذوم فرارك من الأسد"^(٤).
فهذا حديثان صحيحان، ظاهرهما التعارض؛ لأن الأول ينفي العدوى، والثاني يثبتها. وقد جمع العلماء بينهما، ووقفوا بين معناها على وجوه متعددة^(٥).

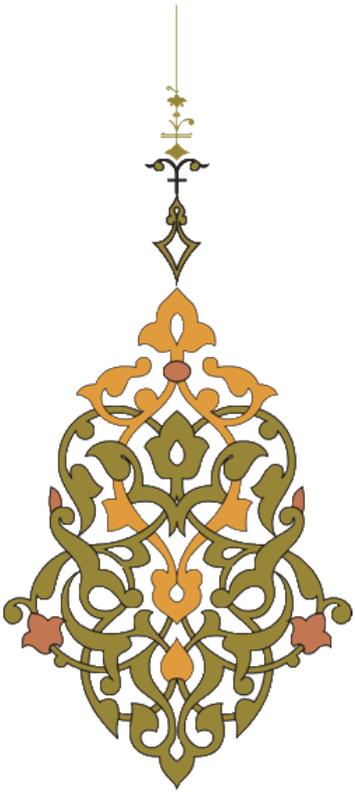
(١) المنهل الروي: ٦٢، وتوضيح الأفكار: ٢/٢٣٨.

(٢) تدريب الراوي: ٢/٦٥١.

(٣) منهج النقد: ٣٣٧.

(٤) صحيح البخاري: كتاب الطب: ١٠ / ١٥٨، حديث ٥٧٠٧..

(٥) تيسير مصطلح الحديث: ٧١.



المبحث الثاني
نماذج تطبيقية من الدراسة
التحليلية للحديث



المبحث الثاني

نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ (١) حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ (٢) عَنْ أَبِي حَصِينٍ (٣) عَنْ أَبِي صَالِحٍ (٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (٥) قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُقَلِّ خَيْرًا أَوْ لِيَصْنُتْ».

التخريج:

الحديث متفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري: (كتاب الأدب- باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره: ١٣٥٨/٣ رقم ٦٠١٨)، ومسلم: (كتاب الإيمان- باب الحث على إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت إلا عن الخير: ٢٥ رقم ٤٧)، ومالك: (كتاب صفة النبي صلى الله عليه وسلم - باب جامع ما جاء في الطعام والشراب: ٥٦٥-٥٦٦ رقم ١٧٢٨)، وأبو داود: (كتاب الأدب- باب في حق الجوار: ٣٢٩/٤ رقم ٥١٥٤)، والدارمي: (كتاب الأطعمة- باب في الضيافة: ١٢٩٥/٢ رقم ٢٠٧٩) والترمذي: (أبواب صفة القيامة والرقائق والورع- باب (بدون باب): ٢٧٣/٤ رقم ٢٥٠٠)، وأحمد: (حديث أبي هريرة رضي الله عنه: ٢٦٧/٢ رقم ٧٦١٥)، وابن ماجه: (كتاب الفتن- باب كف اللسان عن الفتنة: ٤٥٧/٥ رقم ٣٩٧١).

غريب الحديث:

- (١) قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي أبو رجاء البغلاني، ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة (٢٤٠هـ) عن تسعين سنة.
- تقريب التهذيب للإمام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: ٥٢٩ رقم ٥٥٢٢، وينظر: الكاشف للإمام محمد بن أحمد الذهبي: ٣٨٣/٢ رقم ٤٦٠٦.
- (٢) أبو الأحوص: سلام بن سليم الحنفي مولاها الكوفي، ثقة متقن صاحب حديث، من السابعة مات سنة (١٧٩هـ).
- تقريب التهذيب: ٣١٠ رقم ٢٧٠٣، وينظر: الكاشف: ٤٧٤/١ رقم ٢٢٠٥.
- (٣) أبو حصين: عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفي، ثقة ثبت سني وربما دلس، من الرابعة، مات سنة (١٢٧هـ).
- تقريب التهذيب: ٤٤٨ رقم ٤٤٨٤، وينظر: الكاشف: ٢٤٦/٢ رقم ٣٧٥٠.
- (٤) أبو صالح: ذكوان السمان المدني، ثقة ثبت، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة، من الثالثة مات سنة (١٠١هـ).
- تقريب التهذيب: ٢٤٣ رقم ١٨٤١، وينظر: الكاشف: ٢٥٢/١ رقم ١٥٠١.
- (٥) أبو هريرة: عبد الرحمن بن صخر الصحابي الجليل، أجمع أهل الحديث على أنه أكثر الصحابة حديثاً، مات سنة سبع أو ثمان أو تسع وخمسين وهو ابن (٧٨) سنة.
- ينظر: الإستيعاب: ١٧٦٨/٤ رقم ٣٢٠٨، والإصابة: ٤٢٧/٧ رقم ١٠٦٧٤.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

ليصمت: يقال: صمت العليل وأصمت إذا اعتقل لسانه فهو صامت ومصمت، ومثلها ساكت وأسكت، ومنه حديث: ((إن امرأة من أحمس حجت مصمته))^(١) أي ساكئة لا تتكلم^(٢)، وعلى هذا يكون معنى أو ليصمت: أو ليعقل لسانه عن قول غير الخير.

المعنى العام:

اشتمل حديث الباب على أمور ثلاثة تجمع مكارم الأخلاق الفعلية والقولية، أما الفعلية منها فهي عدم إيذاء الجار، وإكرام الضيف، وأولهما - عدم إيذاء الجار - يرجع إلى الأمر بالتخلي عن الرذيلة، والثاني - إكرام الضيف - يرجع إلى الأمر بالتخلي بالفضيلة، وأما القولية فهي أن يقول خيراً أو يصمت، وحاصله: من كان حامل الإيمان فهو متصف بالشفقة على خلق الله قولاً للخير، وسكوتاً عن الشر، فعلاً لما ينفع، أو تركاً لما يضر^(٣).

والمراد بقوله عليه الصلاة والسلام ((يؤمن)) هو الإيمان الكامل، وظاهر الحديث انتفاء الإيمان ممن لم يلتزم ذلك، وليس مراداً، بل أريد به المبالغة كما يقول القائل: إن كنت ابني فأطعني، تهيباً له على الطاعة، لا أنه بانتفاء طاعته ينتفي أنه ابنه أو أن المراد: من كان كامل الإيمان فليأت بها، وخص النبي صلى الله عليه وسلم الإيمان بالله واليوم الآخر إشارة إلى المبدأ والمعاد، أي من آمن بالله الذي خلقه، وآمن بأنه سيجازيه بعمله، فليفعل الخصال المذكورات^(٤) في الحديث وهي:

أولاً: عدم إيذاء الجار

وفي حديث ابن شريح ((فليكرم جاره))^(٥)، وفي رواية مسلم بلفظ: ((فليحسن إلى جاره))^(٦)، وقد ورد تفسير الإكرام والإحسان للجار وترك أذاه في عدة أحاديث منها: أن الصحابة رضي الله عنهم قالوا: يا رسول الله:

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب - مناقب الأنصار - باب أيام الجاهلية: ٨٦٦/٢ رقم ٣٨٣٤، والبيهقي في السنن الكبرى، حققه محمد عبد القادر عطا (مكتبة دار الباز - مكة المكرمة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، كتاب النذور - باب ما يوفى به من النذور وما لا يوفى: ٧٦/١٠.

(٢) ينظر: الفائق في غريب الحديث لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٨٣هـ)، (ط١)، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م: ٢٦٢/٢، والنهية في غريب الحديث لأبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ) حققه طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي (المكتبة العلمية - بيروت ١٣٩٩هـ): ٥١/٣.

(٣) ينظر: فتح الباري: ٤٤٦/١.

(٤) ينظر: فتح الباري: ٤٤٦/١ و ٥٣٣/١٠، وعون المعبود شرح سنن أبي داود لمحمد شمس الحق العظيم آبادي (ط٢)، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م: ٤٣/١٤.

(٥) صحيح البخاري: كتاب الأدب - باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر...: ١٣٥٨/٣ رقم ٦٠١٩.

(٦) صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار: ٢٥ رقم ٤٧.



((ما حق الجار على الجار، قال: إن استقرضك أقرضته، وإن استعانك أعنته، وإن مرض عدته، وإن احتاج أعطيته، وإن افتقر عدت عليه، وإن أصابه خير هنيئته، وإن أصابته مصيبة عزيزته، وإذا مات اتبعت جنازته، ولا تستطيل عليه بالبناء فتحجب عنه الريح إلا بإذنه، ولا تؤذيه بريح قدرك إلا أن تغرف له، وإن اشتريت فاكهة فأهد له، وإن لم تفعل فأدخلها سراً، ولا تخرج بها ولدك ليغيظ بها ولده))^(١)، - وأحاديث الوصاة بالجار كثيرة وصحيحة يطول المقام بذكرها - ثم الأمر بالإكرام يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال فقد يكون فرض عين وقد يكون فرض كفاية وقد يكون مستحباً، ويجمع الجميع أنه من مكارم الأخلاق^(٢).

(١) المعجم الكبير لسليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) حققه حمدي عبد المجيد السلفي (ط ٢، مكتبة العلوم والحكم - الموصل ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م): ٤١٩/١٩ رقم ١٠١٤، وشعب الإيمان لأحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) حققه محمد سعيد بسيوني (ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٠هـ): ٨٣/٧، قال الهيتمي عنه بعد أن أورده: ضعيف، ينظر: مجمع الزوائد لعلي ابن أبي بكر الهيتمي (ت ٨٠٧هـ)، (دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت ١٤٠٧هـ): ١٦٥/٨.

(٢) ينظر: فتح الباري: ٤٤٦/١٠.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

ثانياً: إكرام الضيف

وإكرامه يكون بطلاقة الوجه، وطيب الكلام، وتعجيل قرأه، والقيام بنفسه في خدمته، والإطعام ثلاثة أيام، في اليوم الأول بمقدوره وميسوره، والباقي بما حضره من غير تكلف لئلا يتقل عليه وعلى نفسه، وبعد الثلاثة يعد من الصدقة إن شاء فعل وإلا ترك.

وأجمع المسلمون على الضيافة وأنها من متأكدات الإسلام، واختلفوا: هل الضيافة على الحاضر والبادي أم على البادي خاصة، فذهب الشافعي إلى أنها عليهما، وقال مالك وسحنون إنما ذلك على أهل البوادي، لأن المسافرين يجد في الحضر المنازل في الفنادق ومواضع النزول، وما يشتري من المأكل في الأسواق، وقد تتعين الضيافة لمن اجتاز محتاجاً وضيق عليه^(١).

ثالثاً: قول الخير أو الصمت

هذا من جوامع الكلم لأن القول كله إما خير وإما شر، وإما آيل إلى أحدهما، فدخل في الخير كل مطلوب من الأقوال فرضها وندبها، فأذن فيه على اختلاف أنواعه، ودخل فيه ما يؤول إليه، وما عدا ذلك مما هو شر أو يؤول إلى الشر، فأمر عند إرادة الخوض فيه بالصمت، ومعنى الحديث أن المرء إذا أراد أن يتكلم فليفكر قبل كلامه فإن علم أنه لا يترتب عليه مفسدة، ولا يجر إلى محرم ولا مكروه فليتكلم، وإن كان مباحاً فالسلامة في السكوت، لئلا يجر المباح إلى المحرم والمكروه، فعلى هذا يكون الكلام المباح مأموراً بتركه مندوباً إلى الإمساك عنه مخافة انجراره إلى المحرم أو المكروه، وهذا يقع في العادة كثيراً أو غالباً، وقد ندب الشارع إلى الإمساك عن كثير من المباحات لئلا ينجر صاحبها إلى المحرمات أو المكروهات، قال الأستاذ أبو القاسم القشيري: الصمت بسلامة وهو الأصل، والسكوت في وقته صفة الرجال، كما أن النطق في موضعه من أشرف الخصال^(٢).

ما يستفاد من الحديث:

- ١- حضّ النبي صلى الله عليه وسلم على إكرام الجار وحسن مجاورته وترك أذاه.
- ٢- دل الحديث على أن الضيافة برهان على قوة الإيمان وصدق اليقين^(٣).
- ٣- في تخصيص الإيمان بالله واليوم الآخر إشارة وتنبية إلى المبدأ والمعاد، فمن آمن بالله خالقاً ومجازياً فليفعل الخصال المذكورة^(٤).
- ٤- إستحباب ترك الكلام المباح خوفاً من انجراره إلى المكروه أو الجناح^(١).

(١) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ١٨/٢-١٩، وعون المعبود: ٤٣/١٤.

(٢) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ١٩/٢، وفتح الباري: ٤٤٦/١٠، وتحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري (ت ١٣٥٣هـ) (دار الكتب العلمية - بيروت - بدون تاريخ الطبع): ١٧/٧.

(٣) ينظر: الفقه الواضح من الكتاب والسنة للدكتور محمد بكر إسماعيل (ط ٢- دار المنار - القاهرة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م): ٣/٣٢٧.

(٤) ينظر: فتح الباري: ٤٤٦/١٠.



- ٥- في الحديث الحثُّ على قول الخير مما هو واجب أو مندوب.
- ٦- الصمت عن الخير وعن ذكر الله عز وجل وعن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منهي عنها بحسب مفهوم المخالفة.

الحديث الثاني:

قال الإمام الدارمي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَغْلَى بْنِ عَطَاءٍ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَفْيَانَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ فِي الْإِسْلَامِ لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا قَالَ اتَّقِ اللَّهَ ثُمَّ اسْتَقِمَّ قَالَ قُلْتُ ثُمَّ أَيُّ شَيْءٍ قَالَ فَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ»

التخريج:

أخرجه الدارمي (كتاب الرقاق - باب حفظ اللسان: ١٧٨٠/٣ رقم ٢٧٥٢)، وأخرجه مسلم: (كتاب الإيمان - باب جامع أوصاف الإسلام، إلى قوله (ثم استقم): ٢٤ رقم ٦٢)، والترمذي: (أبواب الزهد - باب ما جاء في حفظ اللسان: ٢١٠/٤ رقم ٢٤١٠)، وأحمد: (حديث سفيان بن عبد الله الثقفي: ٤١٣/٣ رقم ١٥٤٩٤)، وابن ماجه: (كتاب الفتن - باب كف اللسان في الفتنة: ٤٥٩/٥ رقم ٣٩٧٢).

(١) ينظر: عون المعبود: ٤٣/١٤.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

تراجم الرجال:

رجاله خمسة:

- ١- سعيد بن الربيع الحرشي أبو زيد الهروي البصري، ثقة من صغار التاسعة، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: شيخ ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وهو أقدم شيخ للإمام البخاري وفاة، مات سنة (٢١١هـ)^(١).
- ٢- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم الواسطي ثم البصري، ثقة حافظ متقن، وهو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتنش بالعراق عن الرجال، من السابعة، مات سنة (١٦٠هـ)^(٢).
- ٣- يعلى بن عطاء العامري ويقال الليثي الطائفي، ثقة، من الرابعة، قال الأثرم: أثنى عليه أحمد بن حنبل خيراً، وقال ابن معين والنسائي: ثقة، أخرج له البخاري في جزء القراءة، وبقية الستة، مات سنة (١٢٠هـ)^(٣).
- ٤- عبد الله بن سفيان بن عبد الله الثقفي الطائفي، من الثالثة، قال ابن أبي حاتم: روى عنه يعلى بن عطاء، سمعت أبي يقول ذلك، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: ثقة، وقال الذهبي: ما روى عنه في علمي سوى يعلى بن عطاء، لكن وثقه النسائي^(٤).
- ٥- سفيان بن عبد الله بن ربيعة بن الحارث الثقفي الطائفي، صحابي، كان عاملاً لعمر بن الخطاب على الطائف، يعد في البصريين^(٥).

الحكم على الحديث:

الحديث رجاله كلهم ثقات، واتصل سنده، فيكون صحيح الإسناد، والله تعالى أعلم. أخرج مسلم في صحيحه عن طريق عروة عن سفيان بن عبد الله^(٦)، والترمذي عن طريق عبد الرحمن بن ماعز عن سفيان، وقال: هذا حديث حسن صحيح^(٧)، وصححه ابن حبان^(٨)، والحاكم وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه^(٩)، ووافقه الذهبي^(١٠).

(١) ينظر: الجرح والتعديل: ٢٠/٤، والثقات: ٢٦٥/٨، وتهذيب التهذيب: ٣٠٥/٢ رقم ٢٧٠٦، وتقريب التهذيب: ٢٨٠ رقم ٨٣٠٣.

(٢) تقريب التهذيب: ٣١٧ رقم ٢٧٩٠، وينظر: الجرح والتعديل: ٣٦٩/٤، وتهذيب التهذيب: ٤٩٤/٢ رقم ٣٢٥٧.

(٣) ينظر: الثقات: ٦٥٢/٧، وتهذيب الكمال: ٣٩٣/٣٢، وتهذيب التهذيب: ٢٤٧/٦ رقم ٩١٥٠، وتقريب التهذيب: ٧٠٥ رقم ٧٨٤٥.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل: ٦٦/٥، وميزان الاعتدال: ٣٣٠/٢ رقم ٤٧٢٣، وتهذيب التهذيب: ١٤٩/٣ رقم ٣٨٩٦، وتقريب التهذيب: ٣٦٣ رقم ٣٣٦٠.

(٥) ينظر: الإستيعاب: ٦٣٠/٢ رقم ١٠٠٣، والإصابة: ١٢٤/٣ رقم ٣٣١٧.

(٦) صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب جامع أوصاف الإسلام: ٢٤ رقم ٦٢.

(٧) جامع الترمذي: كتاب الزهد، باب ما جاء في حفظ اللسان: ٢١٠/٤ رقم ٢٤١٠.

(٨) صحيح ابن حبان: ٩/١٣ رقم ٥٧٠٢.

(٩) المستدرک للحاكم: ٣٤٩/٤ رقم ٧٨٧٤.

(١٠) ينظر: التلخيص: ٣٤٩/٤.



قلت: قد أخرج مسلم في صحيحه وقد تقدم تخريجه.

المعنى العام:

يعد هذا الحديث من جوامع كلم النبي صلى الله عليه وسلم ، أجاب فيه السائل عن عمل يستمسك به في الإسلام بكلمات قليلة ولكنها تؤدي معاني كثيرة ومتعددة، حيث أرشده إلى الإستقامة، وهو مطابق لقوله تعالى: إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا^(١)، والمعنى: أن من وحد الله تعالى وآمن به، ثم استقام على أمره ولم يحد إلى نواهيه، وكان ملتزماً بفعل الطاعات وترك المنهيات إلى أن توفي على ذلك...^(٢).

وقد ذكر في معنى الإستقامة أقوال كثيرة، نذكر منها:

١- قال القاضي عياض: المراد بالإستقامة اتباع الحق، والقيام بالعدل، وملازمة المنهج المستقيم^(٣).

٢- وقيل: هي لفظ جامع لجميع الأوامر والنواهي، فإنه لو ترك أمراً أو فعل منهيّاً، فقد عدل عن الطريق المستقيمة حتى يتوب^(٤).

والإستقامة نوعان: إستقامة مع الحق سبحانه وتعالى بفعل طاعته عقداً- أي نيّة- وفعللاً وقولاً، وإستقامة مع الخلق بالتعامل معهم بخلق حسن، وبذلك تحصل الإستقامة الجامعة، قال الطيبي: الإستقامة التامة لا تكون إلا لمن فاز بالقدح المعلى، ونال المقام الأسنى، وهي رتبة الأنبياء^(٥).

وأما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بلسانه، وإشارته إليه من غير اكتفاء بالقول، ففيه زيادة تنبيه على أهمية أمر اللسان وخطورته، وأنه لا بد من إمساكه إلا عن الخير، فإن من أكثر كلامه أكثر سقطه، ومن أكثر سقطه كثرت ذنوبه، وكثرت الكلام مفسد لا تحصي^(٦).

ما يستفاد من الحديث:

١- أن الإستقامة درجة رفيعة، ومقام عال، إذا وصله المسلم حصل الخيرات، ومن لم يكن مستقيماً في حاله ضاع سعيه وخاب جهده^(٧).

٢- أن حفظ اللسان وسيلة للخلاص من آفاته^(٨).

٣- في إشارة النبي صلى الله عليه وسلم إلى لسانه زيادة تأكيد على أن حفظه من الأفعال المطلوبة شرعاً.

٤- من أراد التمسك بالإسلام فعليه سؤال أهل العلم والصلاح ليرشدوه إلى مبتغاه.

(١) سورة فصلت: من الآية (٣٠).

(٢) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ٩/٢، وتحفة الأحوذى: ٧٧/٧.

(٣) فيض القدير: ٤٩٦/١.

(٤) تحفة الأحوذى: ٧٧/٧.

(٥) ينظر: فيض القدير: ٤٩٦/١.

(٦) ينظر: إهداء الديباجة: ٣٢١/٥.

(٧) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ٩/٢.

(٨) شجرة المعارف والأحوال وصالح الأقوال والأعمال للعز بن عبد السلام

(ت٦٦٠هـ)، حققه أباد خالد الطباع (ط٣)، دار الفكر- دمشق ١٤٢١هـ-

٢٠٠٠م): ٤٣٢.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

٥- لتتبع طرق الإجابة من النبي صلى الله عليه وسلم - فمرة بالقول وأخرى بالإشارة - فائدة في ترسيخ الإجابة في ذهن من يسأل.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ^(١) حَدَّثَنَا يَحْيَى^(٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ^(٣) حَدَّثَنِي نَافِعٌ^(٤) عَنْ ابْنِ عُمَرَ^(٥) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَخْبَرُونِي بِشَجَرَةٍ مِثْلُهَا مِثْلُ الْمُسْلِمِ تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَلَا تَحْتُ وَرَفَقَهَا فَوْقَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ فَكْرَهُتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ وَتَمَّ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَلَمَّا لَمْ يَتَكَلَّمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هِيَ النَّخْلَةُ فَلَمَّا خَرَجْتُ مَعَ أَبِي قُلْتُ يَا أَبَتَاهُ وَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَقُولَهَا لَوْ كُنْتَ قُلْتَهَا كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ كَذَا وَكَذَا قَالَ مَا مَنَعَنِي إِلَّا أَنِّي لَمْ أَرَكْ وَلَا أَبَا بَكْرٍ تَكَلَّمْتُمَا فَكْرَهُتُ».

(١) مسدد بن مسرهد بن مسرهد الأسدي، ثقة حافظ، يقال إنه أول من صنف المسند بالبصرة، يقال: اسمه عبد الملك ومسدد لقب، من العاشرة، مات سنة (٢٢٨هـ).

تقريب التهذيب: ٦١٤ رقم ٦٥٩٨، والكاشف: ١١٧/٣ رقم ٦٢٥٨.

(٢) يحيى بن سعيد القطان التميمي، أبو سعيد البصري، ثقة متقن حافظ إمام قدوة من التاسعة، مات سنة (١٩٨هـ) وله (٧٨) سنة.

تقريب التهذيب: ٦٨٥ رقم ٧٥٥٧، وينظر: الكاشف: ٢٤٣/٣ رقم ٦٢٥٨.

(٣) عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني، أبو عثمان، ثقة ثبت، قدمه أحمد بن صالح بن صالح على مالك في نافع، من الخامسة، مات سنة (١٤٧هـ).

تقريب التهذيب: ٤٣٧ رقم ٤٣٢٤، وينظر: الكاشف: ٢٢٤/٢ رقم ٣٦١٥.

(٤) نافع أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر، ثقة ثبت فقيه مشهور، من الثالثة، مات سنة (١١٧هـ).

تقريب التهذيب: ٦٤٩ رقم ٧٠٨٦، وينظر: الكاشف: ١٨٢/٣ رقم ٥٨٦٨.

(٥) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبد الرحمن، ولد سنة ثلاث من المبعث النبوي، واستصغر يوم أحد وهو ابن (١٤) سنة، من المكثرين وكان شديد المتابعة للأثر مات سنة (٧٣هـ).

ينظر: الإستيعاب: ٩٦٩/٣، والإصابة: ١٨١/٤ رقم ٤٨٣٧.



التخريج:

الحديث متفق عليه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أخرجه البخاري: (كتاب الأدب- باب إكرام الكبير ويبدأ الأكبر بالكلام والسؤال: ١٣٨١/٣ رقم ٦١٤٤)، ومسلم: (كتاب صفة القيامة والجنة والنار- باب مثل المؤمن مثل النخلة: ٧١٤ رقم ٢٨١١)، والدارمي: (المقدمة- باب من هاب الفتيا مخافة السقط: ٣٣٠/١ رقم ٢٩٠)، والترمذي: (أبواب الإستئذان والآداب- باب ما جاء في مثل المؤمن القاريء للقرآن وغير القاريء: ٥٤٧/٤ رقم ٢٨٦٧)، وأحمد: (حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: ١٢/٢ رقم ٤٥٩٩).

سبب ورود الحديث:

ما رواه البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ((بيننا نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم جلوس إذ أتني بجمار نخلة فقال صلى الله عليه وسلم: إن من الشجر...))^(١)، فعندما جيء بجمار النخلة سألهم النبي صلى الله عليه وسلم عن النخلة.

غريب الحديث:

تَحْتُ ورقها: الحتُّ والإنحِتات والتحاتُّ سقوط الورق عن الغصن وغيره، ولا تحُتُّ ورقها أي ولا تسقط ورقها، والحتُّ أيضاً التقشير، وكل شيء قشرته عن شيء، فقد حَتَّته عنه^(٢).

المعنى العام:

في هذا الحديث شبَّه النبي صلى الله عليه وسلم المسلم بالنخلة، ووجه الشبه بينهما الأوراق من حيث عدم سقوطها، ويدل على ذلك ما جاء في رواية أخرى عن ابن عمر رضي الله عنهما ولفظه قال: ((كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال: إن مثل المؤمن كمثل شجرة لا تسقط لها أنملة أتدرون ما هي؟ قالوا: لا، قال: هي النخلة، لا تسقط لها أنملة، ولا تسقط لمؤمن دعوة))^(٣)، وما يعضد ذات المعنى رواية في البخاري جاء فيها: ((إن من الشجر لما بركته كبركة المسلم))^(٤)، وهذا أعم من الذي قبله.

وبركة النخلة في جميع أجزائها مستمرة في جميع أحوالها، فمن حيث ثمرتها فهي أنواع، ومأكولة حتى تبيس، وأما بقية الأجزاء فمنه ما يكون علفاً للدواب، وليفاً في الحبال، أو يبقى ليكون ظلاً وفيراً، وغير ذلك مما لا

(١) صحيح البخاري: كتاب الأطعمة- باب أكل الجمار: ١٢٥٣/٣ رقم ٥٤٤٤.

(٢) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ) حققه د. محمد عبد المعيد خان (ط ١)، دار الكتاب العربي- بيروت ١٣٩٦هـ: ٣/٣٨٩، ولسان العرب: ٢٢/٢.

(٣) مسند الحارث، للحارث بن أبي أسامة (ت ٢٨٢هـ)، حققه د. حسين أحمد صالح الباكري (ط ١)، مركز خدمة السنة والسير- المدينة المنورة ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م: ٢/٩٦٥ رقم ١٠٦٧.

(٤) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة هامش (١).



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

يخفى، وكذلك بركة المسلم عامة في جميع أحواله من كثرة طاعاته ومكارم أخلاقه، بالمواظبة على صلاته وصيامه وقراءته وذكره وصدقته، فنفع تلك الطاعات وبركتها مستمرة للمسلم ولغيره حتى بعد موته^(١).

وفي الحديث نجد أنّ ابن عمر رضي الله عنهما قد وقع في نفسه الجواب مذ سمع اللغز من النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنه التزم الصمت لوجود من هم أكبر منه في مجلس النبي صلى الله عليه وسلم وأنهما لم يقلوا شيئاً، لاسيما وإن أحدهما أبوه عمر، والثاني أبو بكر رضي الله عنهما، فلما وجد نفسه أصغر القوم كره الكلام استحياءً، والأصل تقديم الكبير حيث يقع التساوي، أما لو كان عند الصغير ما ليس عند الكبير فلا يمنع من الكلام بحضرة الكبير، لأنّ عمر رضي الله عنه تأسف حيث لم يتكلم ولده، مع أنه اعتذر له بكونه بحضوره وحضور أبي بكر، ومع ذلك تأسف عمر على كونه لم يتكلم^(٢).

ما يستفاد من الحديث:

- ١- دل الحديث على امتحان العالم أذهان الطلبة بما يخفى، مع بيانه لهم إن لم يفهموه^(٣).
- ٢- في الحديث التحريض على الفهم في العلم^(٤).
- ٣- فيه إشارة إلى أنّ الملغز له ينبغي أن يتقن لقرائن الأحوال الواقعة عند السؤال، وأنّ الملغز ينبغي له أن لا يبالغ في التسمية بحيث لا يجعل للملغز له باباً يدخل منه، بل كلما قرره كان أوقع في نفسه سامعه^(٥).
- ٤- استحباب الحياء ما لم يؤد إلى تقويت مصلحة^(٦).
- ٥- في الحديث دليل على بركة النخل وما يثمره^(٧).
- ٦- في الحديث توقير الكبير وتقديم الصغير أباه في القول^(٨).
- ٧- أنّ العالم الكبير قد يخفى عليه بعض ما يدركه من هو دونه، لأنّ العلم مواهب والله يؤتي فضله من يشاء^(٩).
- ٨- في الحديث الإشارة إلى حقارة الدنيا في عين عمر، لأنه قابل فهم ابنه لمسألة واحدة بحمر النعم مع عظم مقدارها وغلاء ثمنها^(١٠).

(١) ينظر: فتح الباري: ١/١٤٥-١٤٦.

(٢) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ١٧/١٥٤، وفتح الباري: ١٠/٥٣٦.

(٣) فتح الباري: ١/١٤٦، وتحفة الأحوذى: ٨/١٣٦.

(٤) فتح الباري: ١/١٤٦.

(٥) المصدر نفسه، وتحفة الأحوذى: ٨/١٣٥.

(٦) فتح الباري: ١/١٤٦.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) شرح النووي على صحيح مسلم: ١٧/١٥٤.

(٩) فتح الباري: ١/١٤٧.

(١٠) المصدر نفسه.



الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ ^(١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ^(٢) عَنْ مَنْصُورٍ ^(٣) عَنْ الْمُسَيَّبِ ^(٤) عَنْ وَرَادٍ ^(٥) عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ^(٦) عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ وَمَنْعًا وَهَاتِ وَوَادَ الْبَنَاتِ وَكِرَهُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ وَكَثَّرَ السُّؤَالَ وَإِضَاعَةَ الْمَالِ﴾.

- (١) سعد بن حفص الطلحي مولاها أبو محمد الكوفي المعروف بالضحخ، ثقة من كبار العاشرة.
- (٢) تقريب التهذيب: ٢٧٥ رقم ٢٢٣٤، وينظر: الكاشف: ٣٠٤/١ رقم ١٨٤١.
- (٣) شيبان بن عبد الرحمن التميمي مولاها النحوي أبو معاوية البصري، ثقة صاحب كتاب، من السابعة، مات سنة (١٦٤هـ).
- (٤) تقريب التهذيب: ٣٢٠ رقم ٢٨٣٣، وينظر: الكاشف: ١٧/٢ رقم ٢٣٣٦.
- (٥) منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبو عتاب الكوفي، ثقة ثبت وكان لا يدلّس، من طبقة الأعمش، مات سنة (١٣٢هـ).
- (٦) تقريب التهذيب: ٦٣٦ رقم ٦٩٠٨، وينظر: الكاشف: ١٥٩/٣ رقم ٥٧٢٣.
- (٧) المسيب بن رافع الأسدي الكاهلي أبو العلاء الكوفي الأعمى، ثقة، من الرابعة مات سنة (١٠٥هـ).
- (٨) تقريب التهذيب: ٦١٩ رقم ٦٦٧٥، وينظر: الكاشف: ١٢٨/٣ رقم ٥٥٢٤.
- (٩) ورّاد أبو سعيد الثقفي، أو أبو الورد الكوفي، كاتب المغيرة ومولاه، ثقة، من الثالثة.
- (١٠) تقريب التهذيب: ٦٧٣ رقم ٧٤٠١، وينظر: الكاشف: ٢٢٣/٣ رقم ٦١٢٦.
- (١١) المغيرة بن شعبة بن مسعود الثقفي أبو عبد الله صحابي مشهور، من دهاة العرب، أسلم عام الخندق وولي أمرة البصرة ثم الكوفة، مات سنة (٥٠هـ) على الصحيح.
- ينظر: الإستيعاب: ١٤٤٥/٤ رقم ٢٤٨٣، والإصابة: ١٩٧/٦ رقم ٨١٨٥.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

التخريج:

الحديث متفق عليه عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، أخرجه البخاري: (كتاب الأدب- باب عقوق الوالدين من الكبائر: ١٣٥١/٣ رقم ٥٩٧٥)، ومسلم: (كتاب الأفضية- باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة: ٤٤٧ رقم ١٧١٥)، ومالك: (كتاب الجامع- باب ما جاء في إضاعة المال وذوي الوجهين: ٦٠٠ رقم ١٨٦٣)، والدارمي: (الرقاق- باب إنَّ الله كره لكم قيل وقال: ١٨١٠/٣ رقم ٢٧٩٣)، وأحمد: (حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: ٢٥٤/٤ رقم ١٨٤١٨).

غريب الحديث:

وَأد: وأد البنات أي قتلهن، وهي عادة بعض أهل الجاهلية إذا ولدت لأحدهم بنت دفنها في التراب وهي حية، يقال: وأدها يبدها وأداً فهي موعودة، وهي التي ذكرها الله تعالى في كتابه^(١).

المعنى العام:

نهى النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث عن عدة أمور، وقد جاء نهيه مرة بلفظ حرم ومرة بلفظ كره، وجاء في روايات أخرى بألفاظ: لا يرضى، ويسخط، وقال العلماء: إنَّ المراد بالرضا والسخط والكرهية من الله تعالى هو أمره ونهيه وثوابه وعقابه، أو إرادته الثواب لبعض العباد، وفي قوله صلى الله عليه وسلم: حرم ثلاثاً وكره ثلاثاً دليل على أنَّ الكراهية في هذه الثلاثة للتنزيه لا للتحريم، والله أعلم^(٢).
وقد اشتمل الحديث على عدة منهيات هي:

١. عقوق الأمهات:

فقد حرم الله تعالى عقوق الأمهات ومعناه صدور ما يتأذنين به من قول أو معصية، وهو من الكبائر بإجماع العلماء، وقد خصهن النبي صلى الله عليه وسلم بالذكر وإن كان عقوق الآباء عظيمًا، لأنَّ عقوقهن أقبح، ولأنَّ أكثر العقوق يقع عليهنَّ، ويطمع الأولاد فيهن، أو لغير ذلك، فهو من تخصيص الشيء بالذكر إظهاراً لعظم موقعه^(٣).

٢. وأد البنات:

أي دفن البنات أحياءً حين يولدن، وهو فعل بعض أهل الجاهلية يفعلونه كراهة فيهن، فخصهن صلى الله عليه وسلم لا لاختصاص الحكم بهنَّ، بل لأنَّه كان هو الواقع، فوجه النهي إليه، وأول من فعل ذلك قيس بن

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث: ١٤٢/٥، والموءودة ذكرت في: التكوير:

٨.

(٢) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ١٢-١٠/١٢.

(٣) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ١٢-١٠/١٢، وفيض القدير: ٢٢٧/٢.



عاصم التميمي، أغار عليه عدوه فأسر ابنته فاستقرشها، ثم حدث الصلح بعد ذلك، فخير بنته فاخترت زوجها، فألى على نفسه أن لا تولد له بنت إلا دفنها، فتبعه العرب، وكان عليه وزر السنة السيئة التي سنها^(١).

٣. منعاً وهات:

أي حرم منع ما عنده، أو حرم منع الواجبات من الحقوق، وهات بالكسر فعل أمر من الإيتاء، أي حرم أخذ ما لا يحل من أموال الناس، والحاصل فإن النبي صلى الله عليه وسلم عبر بها عن البخل والمسألة، فكره أن يمنع الإنسان ما عنده ويسأل ما عند غيره، وهو معنى قولهم: يمنع الناس رفته ويطلب ردهم^(٢).

٤. قيل وقال:

ذكر في معناها ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنهما مصدران للقول، تقول: قلت قولاً، والمراد في الأحاديث الإشارة إلى كراهة كثرة الكلام لأنها تؤول إلى الخطأ، وقد كرر القول بأنه قيل وقال للمبالغة في الزجر عنه.

الوجه الثاني: أن المقصود بهما إرادة حكاية أقاويل الناس والبحث عنها ليخبر عنها، فيقول: قال فلان وقيل كذا، وقد جاء النهي عنه إما للزجر عن الاستكثار منه، وإما لشيء مخصوص منه، وهو ما يكرهه المحكي عنه.

الوجه الثالث: أن المقصود بقيل وقال هو حكاية الإختلاف في أمور الدين كقوله قال فلان كذا وقال فلان كذا، ومحل الكراهة في ذلك أن يكثر منه بحيث لا يؤمن مع الإكثار من الزلل^(٣).

٥. كثرة السؤال:

اختلف في المراد بكثرة السؤال هل هو سؤال المال أو سؤال عن المشكلات والمعضلات أو أعم من ذلك، والأولى حمله على العموم، وقد ذهب بعض العلماء إلى أن المراد به كثرة السؤال عن أخبار الناس وأحداث الزمان، أو كثرة سؤال إنسان بعينه عن تفاصيل حاله، فإن ذلك مما يكرهه المسؤول غالباً، وثبت ذم السؤال للمال، ومدح من لا يلحف فيه^(٤)، كقوله تعالى: لا يسألون الناس إلحافاً^(٥).

٦. إضاعة المال:

(١) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ١٢/١٠-١٢، والديباج للسيوطي حققه أبو إسحاق الحويني الأثري (دار ابن عفان - السعودية ١٤١٦هـ-١٩٩٦م): ٣١٨/٤، وفيض القدير: ٢٢٧/٢.

(٢) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ١٢/١٠-١٢، وسبل السلام لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، حققه محمد عبد العزيز الخولي (ط٤)، دار إحياء التراث العربي- بيروت ١٣٧٩هـ): ١٦٣/٤، وفيض القدير: ٢٢٧/٢.

(٣) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ١٢/١٠-١٢، وفتح الباري: ٤٠٧/١٠، وفيض القدير: ٢٢٧/٢.

(٤) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ١٢/١٠-١٢، وفتح الباري: ٤٠٧/١٠، وتنوير الحوالك للسيوطي (المكتبة التجارية- مصر ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م): ٢٥٥/١، وشرح الزرقاني: ٥٢٧/٤.

(٥) البقرة: من الآية (٢٧٣).



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

ذهب أكثر العلماء إلى حمل إضاعة المال على الإسراف، وقيده بعضهم بالإنفاق في الحرام، والرأي الأقوى في تفسيره أنه ما أنفق في غير أوجهه المأذون فيها شرعاً سواء كانت دينية أم دنيوية، فمنع النبي صلى الله عليه وسلم منه لأن الله تعالى عندما أعطى الأموال جعل فيها قياماً لمصالح العباد، وفي تذييرها تفويت تلك المصالح، إما في حق مضيعها وإما في حق غيره، ويستثنى من ذلك كثرة إنفاقه في وجوه البر لتحصيل ثواب الآخرة، ما لم يفوت حقاً أخروباً أهم منه^(١).

(١) ينظر: فتح الباري: ٤٠٧/١٠، وشرح الزرقاني: ٥٢٨/٤.



ما يستفاد من الحديث:

- ١- تحريم عقوق الأمهات، والحضّ على برهنّ.
- ٢- تحريم وأد البنات، والقضاء على عادة أهل الجاهلية في ذلك.
- ٣- التحذير من منع صاحب الحقّ حقه، وتحريم المماطلة.
- ٤- التحذير من الخوض في أخبار الناس، ونقل ما يسيء إليهم، وأن يتحدّث الإنسان بكل ما سمع^(١).
- ٥- الإشارة إلى كراهة كثرة الكلام لأنّها تؤوّل إلى الخطأ^(٢).
- ٦- النهي عن كثرة السؤال.
- ٧- التحذير من إضاعة المال.
- ٨- الحضّ على التمسك بالأخلاق الحميدة والخصال الطيبة الجميلة التي تسبب للإنسان صلاح معاشه ومعااده^(٣).

الحديث الخامس:

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَيَزِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ مَوْهَبِ الْهَمْدَانِيِّ قَالَا حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ يَغْنِيَانِ ابْنَ فَضَالَةَ عَنْ عَقِيلِ بْنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ﴿أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ كُلِّ لَيْلَةٍ جَمَعَ كَفَّيْهِ ثُمَّ نَفَثَ فِيهِمَا وَقَرَأَ فِيهِمَا قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا مَا اسْتَطَاعَ مِنْ جَسَدِهِ يَبْدَأُ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ وَمَا أَقْبَلَ مِنْ جَسَدِهِ يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾

التخريج:

أخرجه أبو داود: (كتاب الأدب، باب ما يقال عند النوم: ٣١٣/٤ رقم ٥٠٥٦)، وأخرجه البخاري: (كتاب فضائل القرآن، باب فضل المعوذات: ١١٦٢/٣ رقم ٥٠١٧)، والترمذي: (أبواب الدعوات، باب ما جاء في من يقرأ القرآن عند النوم: ٤٠٧/٥ رقم ٣٤٠٢)، وأحمد: (حديث السيدة عائشة رضي الله عنها): ١٥٤/٦ رقم ٢٥٧٢٣، وابن ماجه: (كتاب الدعاء، باب ما يدعو به إذا أوى إلى فراشه: ٣٢٧/٥ رقم ٣٨٧٥).

(١) فقه الإسلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام لعبد القادر شعبة

الحمد (مطابع أضواء البيان- الرياض- د.ت): ١٨٥/١٠.

(٢) فتح الباري: ٤٠٧/١٠.

(٣) فقه الإسلام: ١٨٥/١٠.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

تراجم الرجال:

رجاله سبعة.

- ١- قتيبة بن سعيد: ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).
- ٢- يزيد بن خالد بن يزيد بن موهب الرملي أبو خالد، ثقة عابد، من العاشرة، مات سنة (٢٣٢هـ) أو بعدها^(١).
- ٣- المفضل بن فضالة بن عبيد بن ثمامة القُتُباني المصري أبو معاوية القاضي، ثقة فاضل عابد، أخطأ ابن سعد في تضعيفه، من الثامنة مات سنة (١٨١هـ)^(٢).
- ٤- عُقَيْل بن خالد بن عَقِيل الأيَلي أبو خالد الأموي مولاهم، ثقة ثبت، سكن المدينة ثم الشام ثم مصر، من السادسة، مات سنة (١٤٤هـ) على الصحيح^(٣).
- ٥- ابن شهاب: محمد بن مسلم بن عبيد الله القرشي الزهري أبو بكر الفقيه الحافظ، متقن من رؤوس الرابعة، مات سنة (١٢٤هـ)^(٤).
- ٦- عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه مشهور من الثالثة، مات سنة (٩٤هـ) على الصحيح، ومولده في أوائل خلافة عثمان^(٥).
- ٧- عائشة بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين، أفقه النساء مطلقاً، ولدت بعد المبعث بأربع أو خمس سنين، وتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعد موت خديجة بثلاث سنين، ماتت سنة (٥٧هـ) على الصحيح، ودفنت بالبيع^(٦).

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث صحيح، رجاله كلهم ثقات، والحديث مخرج في صحيح البخاري عن قتيبة بن سعيد عن المفضل بالإسناد نفسه^(١).

(١) تقريب التهذيب: ٦٩٦ رقم ٧٧٠٨، وينظر: التاريخ الكبير: ٣٢٩/٨، والجرح والتعديل: ٢٥٩/٩، والثقات: ٢٧٦/٩، وتهذيب الكمال: ١١٤/٣٢ رقم ٦٩٨٢.

(٢) تقريب التهذيب: ٦٣٢ رقم ٦٨٥٨، وينظر: الطبقات الكبرى: ٥١٧/٧، والتاريخ الكبير: ٤٠٥/٧، والجرح والتعديل: ٣١٧/٨، والثقات: ١٨٤/٩، وتذكرة الحفاظ: ٢٥١/١، وتهذيب الكمال: ٤١٥/٢٨ رقم ٦١٥١، وسير أعلام النبلاء: ١٥٣/٨.

(٣) تقريب التهذيب: ٣٩٦ رقم ٤٦٦٥، وينظر: الطبقات الكبرى: ٥١٩/٧، والتاريخ الكبير: ٩٤/٧، ومعرفة الثقات: ١٤٤/٢، والجرح والتعديل: ٤٣/٧، والثقات: ٣٠٥/٧، وتذكرة الحفاظ: ١٦١/١، وتهذيب الكمال: ٢٤٢/٢٠ رقم ٤٠٠١.

(٤) تقريب التهذيب: ٥٩١ رقم ٦٢٩٦، وينظر: الجرح والتعديل: ٧١/٨، وتهذيب الكمال: ٤١٩/٢٦ رقم ٥٦٠٦، وتهذيب التهذيب: ٢٦٦/٥ رقم ٧٤٢٦.

(٥) تقريب التهذيب: ٤٥٤ رقم ٤٥٦١، وينظر: الجرح والتعديل: ٣٩٥/٦، وتهذيب الكمال: ١١/٢٠ رقم ٣٩٠٥، وتهذيب التهذيب: ١١٣/٤ رقم ٥٣٤٧.

(٦) ينظر: الإستيعاب: ١٨٨١/٤ رقم ٤٠٢٩، والإصابة: ١٦/٨ رقم ١١٤٥٧.



غريب الحديث:

نفث:

النفث بالفم شبيه بالنفخ، وهو أقل من التفل، لأن التفل لا يكون إلا ومعه شيء من الريق^(٢).

المعنى العام:

نبه الحديث على فضل المعوذات والدعاء بها إذا أوى المرء إلى فراشه، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما يأوي إلى فراشه كل ليلة يجمع كفيه ثم ينفث فيهما، والنفث هو التفل بغير ريق أو مع ريق خفيف، ثم يمسح بهما ما استطاع من جسده بيده على رأسه ووجهه وما أقبل من جسده^(٣). وهذه السور الثلاث يطلق عليها تغليياً بالمعوذات، وأما المسح بهما ما استطاع من جسده فذلك لبركتها كما جاء تأكيد ذلك في حديث آخر^(٤)، وفي ذلك أيضاً إثبات للرقية لأن الرقية هي ذكر مع مسح، والمسح في معنى النفث^(٥).

ومما يجدر ملاحظته أن هذا المسح مخصوص بوقت مخصوص ولم يأت في هذا الحديث ولا في غيره من الأحاديث ما يعمم ذلك فالأولى الإقتصار في ذلك على موطن الشاهد.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- في الحديث بيان لفضل المعوذات.
- ٢- في الحديث إثبات للرقية والرد على منكره من أهل الإسلام^(٦).
- ٣- التأكيد على أن المسح مخصوص بوقت مخصوص وهو مسح بالمعوذات وقت النوم.

(١) صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن- باب فضل المعوذات: ١١٦٢/٣ رقم ٥٠١٧.

(٢) ينظر: غريب الحديث لابن سلام: ٢٩٨/١، والنهاية في غريب الحديث: ٨٧/٥.

(٣) ينظر: فتح الباري: ١٣١/٨، وعون المعبود: ٢٦٩/١٣، وتحفة الأحوزي: ٢٤٥/٩، وشرح الزرقاني: ٤١٧/٤.

(٤) ينظر: فتح الباري: ١٣٢/٨.

(٥) ينظر: شرح الزرقاني: ٤١٧/٤.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٤١٧/٤.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

الحديث السادس:

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ زِيَادٍ وَهُوَ الْمُلقَّبُ بِسَبْلَانَ (١) أَخْبَرَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ (٢) عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (٣) وَأَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ (٤) سَمِعَهُ مِنْهُمَا سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةَ يُحَدِّثَانِ عَنْ نَافِعٍ (٥) عَنِ ابْنِ عُمَرَ (٦) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿إِنَّ أَحَبَّ أَسْمَائِكُمْ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ﴾
التخريج:

أخرجه مسلم: (كتاب الأدب، باب النهي عن التكني بأبي القاسم وبيان ما يستحب من الأسماء: ٥٥٧ رقم ٢١٣٢)، وأبو داود: (كتاب الأدب، باب في تغيير الأسماء: ٢٨٧/٤ رقم ٤٩٤٩)، والدارمي: (كتاب الإستئذان، باب ما يستحب من الأسماء: ١٧٦٦/٣ رقم ٢٧٣٧)، والترمذي: (أبواب الأدب، باب ما يستحب من الأسماء: ٥٢٠-٥٢١ رقم ٢٨٣٣)، وأحمد: (حديث عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما: ١٢٨/٢ رقم ٦١٢٢)، وابن ماجه: (كتاب الأدب، باب ما يستحب من الأسماء: ٥٩٥/٥ رقم ٣٧٢٨).

المعنى العام:

أوضح الحديث عدة أمور منها أن أحب أسماء الأدميين إلى الله تعالى هما عبد الله وعبد الرحمن، والحكمة من ذلك أنها تضمنت ما هو وصف واجب لله تعالى، وما هو وصف للإنسان وواجب له، وهو العبودية،

(١) إبراهيم بن زياد البغدادي أبو إسحاق المعروف بسبْلَانَ، ثقة، من العاشرة، مات سنة (٢٢٨هـ).

تقريب التهذيب: ١١٤ رقم ١٧٥، وينظر: الكاشف: ٢١٢/١ رقم ١٣٦.

(٢) عَبَّادُ بْنُ عَبَّادِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ الْمُهَلَّبِ بْنِ أَبِي صَفْرَةَ الْأَزْدِيِّ أَبُو معاوية البصري، ثقة، رقما وهم، من السابعة، مات سنة (١٧٩هـ)، أو بعدها بسنة.

التهذيب: ٣٤٥ رقم ٣١٣٢، وينظر: الكاشف: ٥٣٠/١ رقم ٢٥٦٦.

(٣) عبید الله بن عمر بن حفص بن عاصم العدوي العمري أبو عثمان، ثقة ثبت، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، من الخامسة، مات سنة بضع وأربعين ومائة.

تقريب التهذيب: ٤٣٧ رقم ٤٣٢٤، وينظر: تهذيب الكمال: ١٢٤/١٩ رقم ٣٦٦٨.
(٤) عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن العمري المدني، ضعيف عابد، من السابعة، مات سنة (١٧١هـ) وقيل بعدها.

تقريب التهذيب: ٣٧٢ رقم ٣٤٨٩، وينظر الكاشف: ٥٧٦/١ رقم ٢٨٧٠.

(٥) نافع أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر، ثقة ثبت فقيه مشهور، من الثالثة، مات سنة (١١٧هـ).

تقريب التهذيب: ٦٤٩ رقم ٧٠٨٦، وينظر: الكاشف: ١٨٢/٣ رقم ٥٨٦٨.

(٦) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبد الرحمن، ولد سنة ثلاث من المبعث النبوي، واستصغر يوم أحد وهو ابن (١٤) سنة، من المكثرين وكان شديد المتابعة للأثر مات سنة (٧٣هـ).

ينظر: الإستيعاب: ٩٦٩/٣، والإصابة: ١٨١/٤ رقم ٤٨٣٧.



ثم أضيف العبد إلى الرب إضافة حقيقية فصدقت أفراد هذه الأسماء وشرفت بهذا التركيب، فحصلت لها هذه الفضيلة^(١).

وذكر بعض أهل العلم أنّ الحكمة من هذه الأهمية لهذين الأسمين أنّه لم يقع في القرآن إضافة عبد إلى اسم من أسمائه تعالى غيرهما، ولأنّهما أصول الأسماء الحسنی من حيث المعنى، فكان كل منهما يشتمل على الكل، ولأنّهما لم يسم الله بهما أحداً غيره^(٢).

وهناك من زعم أنّ هذه الأهمية مخصوصة، لأنّهم كانوا يسمون عبد الدار وعبد العزى، فكأنه قيل لهم أحب الأسماء المضافة إلى العبودية هذان لا مطلقاً، لأنّ أحبها إليه محمد وأحمد إذ لا يختار لنبيه صلى الله عليه وسلم إلا الأفضل.

وهذا القول على وجاهته إلا أنّه يمكن الردّ عليه بالقول إن المفضول قد يؤثر لحكمة وهي هنا الإيماء إلى حيازته مقام الحمد وموافقته للحميد من أسمائه تعالى، على أنّ من أسمائه عبد الله كما في سورة الجن، وإنما سمى ابنه إبراهيم لبيان جواز التسمي بأسماء الأنبياء وإحياء لاسم أبيه إبراهيم ومحبة فيه، وطلباً لاستعمال اسمه وتكراره على لسانه، وإعلاناً لشرف الخليل، وتذكيراً للأمة بمقامه الجليل، ولذلك ذهب بعضهم إلى أنّ أفضل الأسماء بعد ذينك الأسمين هو إبراهيم^(٣).

وهناك من يرى أنّ الأحبية في هذين الاسمين عند الله بسبب أنّ أحب الأسماء التي يسمى بها الإنسان إلى الله ما تُعبد به، لأنّه ليس بين العبد وربه نسبة إلا العبودية، فمن تسمى بها فقد عرف قدره ولم يتعد طوره^(٤).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الخلاف قد وقع في التسمي بعبد النبي فذهب بعض العلماء إلى أنّه لا يحرم إذا قصد به التشريف بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ويعبر بالعبد هنا بال خادم، ومال أكثر العلماء إلى منع ذلك خشية التشريك واعتقاد حقيقة العبودية^(٥)، وهو الأولى والذي تطمئن إليه النفس، خاصة في زماننا الذي فشا فيه الجهل بالعقيدة وصار بعض الناس يصف الأنبياء بما لا يجب لهم.

ويلاحظ أيضاً أنّ في تقديم عبد الله على عبد الرحمن إشارة إلى أشرفية الأول على الثاني، وهذا ما أكده بعض أهل العلم، فأخرجوا أنّ عبد الله أشرف من عبد الرحمن فإنّه تعالى ذكر الأول في حق الأنبياء، والثاني في حق المؤمنين. وزاد بعض العلماء أنّ التسمي بعبد الله أفضل مطلقاً لأنّه قد بدأ به هنا، وهذا التقديم يؤذن بمزيد الإهتمام، وأيضاً فإن اسم الله هو قطب الأسماء، وهو العلم الذي يرجع إليه جميع الأسماء، ولا يرجع هو إلى شيء، فلا اشتراك في التسمية به البتة، والرحمة قد يتصف بها الخلق فعبد الله أخص في النسبة من عبد الرحمن،

(١) ينظر: فيض القدير: ٤١٢/٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٩/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

(٤) ينظر: فيض القدير: ١٦٩/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

فالتسمي به إذن أفضل وأحب إلى الله مطلقاً^(١). وأخيراً فإنه قد يلحق بهذين الاسمين ما كان مثلهما كعبد الرحيم وعبد الملك وعبد الصمد^(٢).

ما يستفاد من الحديث:

- ١- استحباب الأسماء المعبّدة لله تعالى، وأحبها عبد الله وعبد الرحمن.
- ٢- أحبية هذين الاسمين متأتٍ من أمور، منها أنهما أصول الأسماء الحسنی من حيث المعنى، ومنها كونه لم يقع في القرآن إضافة ((عبد)) إلى اسم من أسمائه غيرها^(٣).
- ٣- يلتحق بهذين الاسمين ما كان مثلهما وفي معناهما كعبد الرحيم وعبد الملك ونحو ذلك^(٤).
- ٤- في الحديث إشارة إلى أفضلية وأشرفية ((عبد الله)) على ((عبد الرحمن))، وذلك لأنه بدء به وقدم وهذا مؤذن بمزيد من الإهتمام^(٥).

الحديث السابع:

قال الإمام أحمد: حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن أبي ذئب عن عبد الله بن السائب بن يزيد عن أبيه عن جده عن النبي ع قال: ﴿لا يأخذن أحدكم متاع صاحبه لعباً جاداً وإذا أخذ أحدكم عصا صاحبه فليردها إليه﴾.

التخريج:

أخرجه أحمد (حديث يزيد بن السائب (رضي الله عنه): ٢٢١/٤ رقم ١٨١٠٦)، وأخرجه أبو داود: (كتاب الأدب، باب من يأخذ الشيء على المزاح: ٣٠١/٤ رقم ٥٠٠٣)، والترمذي: (أبواب الفتن، باب ما جاء لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً: ٣٥/٤ رقم ٢١٦٠).

سبب ورود الحديث:

أن أول مشهد شهده زيد بن ثابت مع رسول الله (ﷺ) الخندق وهو ابن (١٥) سنة وكان ممن ينقل التراب يومئذ مع المسلمين وغلبته عيناه يومئذ فرقد، فجاء عمارة بن حزم فأخذ سلاحه وهو لا يشعر، فقال رسول الله (ﷺ): من له علم بسلاح هذا الغلام، فقال عمارة بن حزم يا رسول الله أنا أخذته، فرده، فنهى رسول الله (ﷺ) يومئذ أن يروّع المؤمن، أو أن يؤخذ متاعه لعباً ولا جاداً^(٦).

تراجم الرجال:

(١) ينظر: المصدر نفسه.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤١٢/٢.

(٣) ينظر: فيض القدير: ١٦٩/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٤١٢/٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٩/١.

(٦) اللمع في أسباب الحديث للحافظ السيوطي، حققه غياث عبد اللطيف دحدوح (ط١، دار المعرفة - بيروت ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م): ١٥٣-١٥٤.



رجالہ خمسہ:

- ۱- يحيى بن سعيد القطان التميمي، أبو سعيد البصري، ثقة متقن حافظ إمام قدوة من التاسعة، مات سنة (١٩٨هـ) وله (٧٨) سنة^(١).
- ۲- محمد بن عبد الرحمن: ابن أبي ذئب القرشي العامري أبو الحارث، ثقة فقيه فاضل، من السابعة، مات سنة (١٥٨هـ)^(٢).
- ۳- عبد الله بن السائب بن يزيد الكندي أبو محمد المدني، ابن أخت نمر، وثقه النسائي، وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، من الرابعة مات سنة (١٢٦هـ)^(٣).
- ۴- السائب بن يزيد بن سعيد الكندي ويعرف بابن أخت النمر، صحابي صغير له أحاديث قليلة، حُجَّ به في حجة الوداع وهو ابن سبع سنين، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة^(٤).
- ۵- يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندي، والد السائب، صحابي شهد الفتح واستقضاه عمر^(٥).

(١) تقريب التهذيب: ٦٨٥ رقم ٧٥٥٧، وينظر: الكاشف: ٢٤٣/٣ رقم ٦٢٥٨.

(٢) تقريب التهذيب: ٥٧٥ رقم ٦٠٨٢، وينظر: الثقات: ٣٩٠/٧، وتهذيب الكمال: ٦٣٠/٢٥، وتهذيب التهذيب: ١٨٢/٥ رقم ٩١٩٧.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل: ٦٥/٥، والثقات: ٣٢/٥، وتهذيب الكمال: ٥٥٥/١٤ رقم ٣٢٨٨، وتقريب التهذيب: ٣٦١ رقم ٣٣٣٨.

(٤) ينظر: الإستيعاب: ٥٧٦/٢ رقم ٩٠٢، والإصابة: ٢٦/٣ رقم ٣٠٧٩.

(٥) ينظر: الإستيعاب: ١٥٧٦/٤ رقم ٢٧٧٣، والإصابة: ٦٥٨/٦ رقم ٩٢٧٠.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث صحيح والله أعلم، رجاله كلهم ثقات، والحديث أخرجه الترمذي بإسناده عن ابن أبي ذئب وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي ذئب^(١)، وقال الشيخ شعيب: إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن السائب وجده، فقد روى لهما البخاري في "الأدب المفرد" وأبو داود والترمذي، وعبد الله ثقة^(٢).

المعنى العام:

إن المزاح إذا اشتمل على ما فيه استهزاء بأحد من المسلمين، أو إلحاق ضرر به ولو كان معنوياً فإنه لا يجوز، والحديث الذي نحن بصدده جاء في ترويع المسلم، ومعناه أن يأخذ الرجل شيئاً من أخيه على وجه الهزل وسبيل المزاح ثم يحبسه عنه ولا يرده، فإن كان جاداً فهو ظاهر بأنه سرقة، وإن كان لعباً فوجه النهي فيه أنه قد يكون سبباً لإدخال الغيظ والأذى على صاحب المتاع. فلا يجوز ولا يحل لمسلم أن يروّع أخاه المسلم ولو هازلاً لما فيه من معنى الإيذاء^(٣).

والحديث قد أشار إلى العصا وليس مقصوراً عليها، وإنما ضرب المثل بالعصا لأنه من الأشياء التافهة التي لا يكون لها كبير أهمية عند صاحبها ليعلم أنّ ما كان فوقه فهو بهذا المعنى أحق وأجدر^(٤).

والحديث يشير أيضاً إلى تحريم هذا الفعل، فلا يحل لأحد أخذ مال أخيه المسلم إلا بطيبة من نفسه وإن قل^(٥). ومما يجدر التنبيه عليه هنا أن بعض الأموال يجوز أن تؤخذ من صاحبها وإن لم يرضَ بذلك، وهذا ما كان من جنس الحقوق الشرعية كالزكاة وكالشفعة وإطعام المضطر ونفقة الغريب المعسر والزوجة، فهذه وكثير من الحقوق المالية التي لا يخرجها المالك برضاه فإنها تؤخذ منه كرهاً ولا إثم على من أخذها منه لهذه الغاية^(٦).

ما يستفاد من الحديث:

- ١- في الحديث تأكيد على أنّ المزاح المشتمل على ما فيه أذى للمسلمين ولو معنوياً فهو يحرم ولا يجوز^(٧).
- ٢- لا يحل أخذ مال المسلم إلا بطيبة نفس صاحبها وهذا العموم مخصوص بحالات محصورة كالزكاة ونحوها فيجب أخذها من صاحبها إذا امتنع عن أدائها ولو كان كرهاً^(٨).

(١) جامع الترمذي: كتاب الفتن باب ما جاء لا يحل لمسلم ان يروّع مسلماً: ٣٥/٤ رقم ٢١٦٠.

(٢) هامش مسند الإمام أحمد: ٤٦٢/٢٩.

(٣) ينظر: عون المعبود: ٢٣٦/١٣، وتحفة الأحوذى: ٣١٦/٦.

(٤) ينظر: تحفة الأحوذى: ٣١٥/٦.

(٥) ينظر: سبل السلام: ٦١/٣.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٦١/٣، ونيل الأوطار: ٦٢/٦.

(٧) ينظر: نيل الأوطار: ٦٢/٦.

(٨) ينظر: سبل السلام: ٦١/٣.



- ٣- الحديث تضمن أهمية المحافظة على الألفة والمحبة بين المسلمين وذلك بقطع مادة التباغض والتحاسد بينهم من خلال أخذ أموال الغير بقصد المزاح.
- ٤- ترويع المسلم لا يجوز بحال من الأحوال^(١).
- ٥- ذكر العصا في الحديث فيه إشارة إلى أن ما كان أكبر منها أهمية فهو أولى بتحريم أخذه من صاحبه.

الحديث الثامن:

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا عَتَابٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ مُبَارَكٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرْ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ إِنَّ أَحَدَ شِقْيَى ثَوْبِي يَسْتَرْخِي إِلَّا أَنْ أْتَعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّكَ لَسْتَ مِنْ مَنِّ يَصْنَعُ ذَلِكَ خِيَلَاءَ»

التخريج:

أخرجه الإمام أحمد: (حديث عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما): ٦٧/٢ رقم ٥٣٥١)، والحديث متفق عليه عن ابن عمر، أخرجه البخاري: (كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم باب لو كنت متخذاً خيلاً: ٨٣١/٢ رقم ٣٦٦٥)، ومسلم: (كتاب اللباس والزينة، باب تحريم جر الثوب خيلاء...: ٥٤٦ رقم ٢٠٨٥)، ومالك: (كتاب اللباس، باب ما جاء في إسبال الرجل ثوبه: ٥٥٧ رقم ١٩٩٨)، والنسائي: (كتاب الزينة، باب إسبال الإزار: ٢٠٨/٨ رقم)، وأبو داود: (كتاب اللباس، باب ما جاء في إسبال الإزار: ٥٦/٤ رقم ٤٠٨٥)، والترمذي: (أبواب اللباس، باب ما جاء في كراهية جر الإزار: ٣٤٤/٣ رقم ١٧٣٠)، وابن ماجه: (كتاب اللباس باب من جر ثوبه من الخيلاء: ١٩٩/٥ رقم ٣٥٧١).

(١) ينظر: عون المعبود: ٢٣٦/١٣.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

تراجم الرجال:

رجاله خمسة:

- ١- عتّاب بن زياد الخراساني أبو عمرو المروزي، صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة (٢١٢هـ)^(١). قلت؛ الأولى والله أعلم أن يقال فيه ثقة، فقد وثقه أبو حاتم^(٢)، وابن سعد^(٣)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٤). ولا يعلم فيه جرح، وقال عنه الإمام أحمد: ليس بن بأس^(٥).
- ٢- عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي مولى بني حنظلة أبو عبد الرحمن، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، من الثامنة، مات سنة (١٨١هـ) وله (٦٣) سنة^(٦).
- ٣- موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي أبو محمد مولى آل الزبير، ثقة فقيه إمام في المغازي، من الخامسة، لم يصح أنّ ابن معين لينه، مات سنة (١٤١هـ) وقيل بعد ذلك^(٧).
- ٤- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي القرشي أبو عمر المدني أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبناً عابداً فاضلاً، كان يشبه بأبيه في الهدى والسمت، من كبار الثالثة، مات آخر سنة (١٠٦هـ) على الصحيح^(٨).
- ٥- عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما): صحابي جليل، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٦).

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث صحيح والله أعلم، رجاله ثقات رجال الصحيحين غير عتاب وهو ثقة، وحتى إن أخذنا بقول الحافظ ابن حجر فيه بأنه صدوق^(٩)، فلا يضر ذلك بصحة إسناد الحديث، فعتاب تابعه محمد بن مقاتل في رواية البخاري^(١٠)، فيرتقي إسناده إلى الصحيح لغيره والله أعلم، والحديث أخرجه مسلم بإسناده في صحيحه^(١١).

(١) تقريب التهذيب: ٤٤٤ رقم ٤٤٢١.

(٢) الجرح والتعديل: ١٣/٧.

(٣) الطبقات الكبرى: ٣٧٧/٧.

(٤) الثقات: ٥٢٢/٨.

(٥) تهذيب الكمال: ٢٩١/١٩ رقم ٣٧٦٥.

(٦) تقريب التهذيب: ٣٧٨ رقم ٣٥٧٠، وينظر: الثقات: ٧/٧، وحلية الأولياء:

١٦٢/٨، وتهذيب الكمال: ٥/١٦، وسير أعلام النبلاء: ٣٣٦/٨.

(٧) تقريب التهذيب: ٦٤٢ رقم ٦٩٩٢، وينظر: التاريخ الكبير: ٢٣٠/٧،

والجرح والتعديل: ١٥٤/٨، والثقات: ٤٠٤/٥، وتهذيب الكمال: ١١٥/٢٩ رقم

٦٢٨٢، وطبقات الحفاظ: ٧٠/١.

(٨) تقريب التهذيب: ٢٧٠ رقم ٢١٧٦، وينظر: الجرح والتعديل: ١٨٤/٤،

وتذكرة الحفاظ: ٨٨/١، وتهذيب الكمال: ١٤٥/١٠ رقم ٢١٤٩، وسير أعلام

النبلاء: ٤٥٧/٤.

(٩) تقريب التهذيب: ٤٤٤ رقم ٤٤٢١.

(١٠) صحيح البخاري: كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - باب لو

كنت متخذاً خليلاً: ٨٣١/٢ رقم ٣٦٦٥.

(١١) صحيح مسلم: كتاب اللباس والزينة - باب تحريم جر الثوب خيلاء...: ٥٤٦

رقم ٢٠٨٥.



غريب الحديث:

خيلاء:

الخيلاء على وزن فُعلاء - بالضم والكسر - الكبر والعجب، يقال: إختال فهو مختال، وفيه خيلاء ومخيلة

أي كبر^(١).

(١) النهاية في غريب الحديث: ٩٣/٢، وينظر: لسان العرب: ٢٢٨/١١.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

المعنى العام:

جاء الحديث بالنهي عن جر الإزار والثوب من الخيلاء، فإن ذلك يستدعي عدم نظر الله تعالى له يوم القيامة، وعدم نظره تعالى لفاعل هذا الأمر يعني عدم رحمته ولطفه به يوم القيامة^(١). ويلاحظ على الحديث تقييد ذلك بالخيلاء، وتعني البطر والكبر والزهو والتبخر وكلها بمعنى واحد^(٢).

وحكم من فعل ذلك لهذه الغاية كما تقدم مستوجب لعدم نظره تعالى له يوم القيامة، ومن هنا حمل بعضهم الأحاديث التي فيها زجرٌ عن ذلك على أنها مقصورة على من فعل ذلك بقصد الخيلاء، والإسبال لغير ذلك لا يحرم وإنما يحمل على الكراهة^(٣). وحكم القميص والعمامة واحد فمن جر شيئاً منها خيلاء لم ينظر الله تعالى إليه^(٤)، وقال بعض أهل العلم إن الإسبال يستلزم جر الثوب، وجر الثوب يستلزم الخيلاء ولو لم يقصده اللابس^(٥).

ومما يجدر بيانه هنا أنّ الحديث أشار إلى أنّ أبا بكر رضي الله عنه كان يتعاهد أحد شقي ثوبه الذي كان يسترخي بسبب نحافة جسمه، ولاسيما إذا تحرك أو مشى، وهذا يعني أنّ أبا بكر رضي الله عنه كان مطبقاً ومنقاداً لأمر الشارع، لكن أحد شقي ثوبه كان يسترخي من غير قصد له، ومع ذلك فقد كان يحاول رفعه مراراً وتكراراً حتى لا يشمل النهي والعقوبة، أضف إلى ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قد يطلع من الناس على ما لم يطلع عليه أحد، وقد عرف أنّ أبا بكر رضي الله عنه ليس ممن يفعل هذا الأمر على وجه الخيلاء، وبناءً على ما تقدم أباح له ذلك، وأما غيره فلا يمكن التحقق من الأمرين الماضيين فيه، فوجب أن يُنقاد للأمر ويُخضع له وألاً يُسلم له دعواه في أنه لا يفعل ذلك خيلاء، ومما يجب التنبيه عليه أيضاً هنا هو بيان الصلة والعلاقة بين هذا الحديث وبين آداب المشي، وذلك يتجلى من خلال فهم المقصود من الحديث فإن جر الثوب لا يكون إلا عن مشي، ومن هنا ارتبط هذا الحديث من خلال هذه الجزئية بالمشي، فكان من أدب الماشي ترك لبس الثوب الذي يؤدي لبسه لجره.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الإجماع قد قام على أن منع الإسبال خاص بالرجال دون النساء^(٦).
- ٢- للرجال حالان: حال استحباب وهو الاقتصار بالإزار على نصف الساق، وحال جواز وهو إلى الكعبين^(٧).
- ٣- إسبال الإزار للخيلاء كبيرة، أما إسبالها لغير ذلك فمن العلماء من حرمها مطلقاً، ومنهم من قال بکراهيتها^(٨).

(١) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ١١٦/٢.

(٢) ينظر: نيل الأوطار: ١١١/٢.

(٣) ينظر: فتح الباري: ٢٦٣/١٠، شرح سنن ابن ماجه: ٢٥٥/١.

(٤) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ١١٦/٢.

(٥) ينظر: فتح الباري: ٢٦٤/١٠.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٩/١٠.

(٧) ينظر: فتح الباري: ٢٥٩/١٠.

(٨) ينظر: كتاب الكبائر: ٢٦٣/١٠، شرح سنن ابن ماجه: ٢٥٥/١.



- ٤- في الحديث بيان فضيلة للإمام أبي بكر رضي الله عنه.
٥- يدخل في النهي سائر ما يلبس سواء كان سروالاً أو قميصاً أو نحوهما^(١).
٦- كره العلماء كل ما زاد على العادة كإرسال العذبة^(٢) زائداً على ما جرت به العادة، أو تطويل أكمام القميص زيادة على المعتاد^(٣).

الحديث التاسع:

قال يحيى بن كثير: وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا يَمْشِيَنَّ أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ لِيُنْعِلَهُمَا جَمِيعًا أَوْ لِيُخَفِّهُمَا جَمِيعًا».

التخريج:

أخرجه مالك: (كتاب الجامع (اللباس)، باب ما جاء في الإنتعال: ٥٥٨ رقم ١٧٠١)، والحديث متفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري: (كتاب اللباس، باب لا يمشي في نعل واحدة: ١٣٣٢/٣ رقم ٥٨٥٦)، ومسلم: (كتاب اللباس والزينة، باب استحباب لبس النعل في اليمنى أولاً...: ٥٤٩ رقم ٢٠٩٧)، والنسائي: (كتاب الزينة، باب النهي عن المشي في نعل واحدة: ٢١٧/٨-٢١٨ رقم ٥٣٦٩)، وأبو داود: (كتاب اللباس، باب في الإنتعال: ٦٩/٤ رقم ٤١٣٦)، والترمذي: (أبواب اللباس، باب ما جاء في كراهية المشي في نعل واحدة: ٣٧٤/٣ رقم ١٧٧٤)، وأحمد: (حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: ٤٢/٣ رقم ١١٣٩٨)، وابن ماجه: (كتاب اللباس، باب المشي في النعل الواحد: ٢٢٥/٥ رقم ٣٦١٧).

تراجم الرجال:

رجاله ثلاثة:

- ١- أبو الزناد: عبدالله بن ذكوان القرشي أبو عبدالرحمن المدني، ثقة فقيه من الخامسة، مات سنة (١٣٠هـ) وقيل بعدها^(١).

(١) ينظر: المحلي: ٧٣/٤.

(٢) (العذبة) طرف الشيء يقال عذبة السوط وعذبة اللسان وعذبة العمامة.
المعجم الوسيط: ٥٨٩/٢.

(٣) ينظر: سبل السلام: ١٥٩/٤.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

٢- الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز أبو داود المدني مولى ربيعة بن الحارث، ثقة ثبت عالم، من الثالثة، مات سنة (١١٧هـ)^(٢).

٣- أبو هريرة رضي الله عنه: صحابي جليل، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).
الحكم على الحديث:

إسناد الحديث صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين، والحديث مخرج في الصحيحين من طريق الإمام مالك بالإسناد نفسه^(٣).

غريب الحديث:

ليحفهما:

أي ليمش حافي الرجلين أو منتعلهما لأنه قد يشق عليه المشي بنعل واحدة، والحفا: المشي بغير خف ولا نعل^(٤).

المعنى العام:

في الحديث نهى واضح وصريح عن المشي في نعل واحدة، فالنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المشي في النعل الواحدة وأمر أن يلبسها معاً أو يخلعها معاً، والحكمة في هذا النهي أن النعل شرعت لوقاية الرجل عما يكون في الأرض من شوك ونحوه، فإذا انفردت إحدى الرجلين احتاج الماشي أن يتوقى لإحدى رجليه ما لا يتوقى للأخرى، فيخرج بذلك عن سجية مشيه، ولا يأمن مع ذلك من العثار، وقيل لأنه لم يعدل بين جوارحه، وربما نسب فاعل ذلك إلى اختلال الرأي أو ضعفه^(٥).

(١) تقريب التهذيب: ٣٥٨ رقم ٣٣٠٢، وينظر: الجرح والتعديل: ٤٩/٥، وتهذيب الكمال: ٤٧٦/١٤ رقم ٣٢٥٣، وسير أعلام النبلاء: ٤٤٥/٥، وطبقات الحفاظ: ٦١/١.

(٢) تقريب التهذيب: ٤١٣ رقم ٤٠٣٣، وينظر: التاريخ الكبير: ٣٦٠/٥، والجرح والتعديل: ٢٩٧/٥، والثقات: ١٠٧/٥، وتهذيب الكمال: ٤٦٧/١٧ رقم ٣٩٨٣، وسير أعلام النبلاء: ٦٩/٥.

(٣) صحيح البخاري: كتاب اللباس- باب لا يمشي في نعل واحدة: ١٣٣٢/٣ رقم ٥٨٥٦، وصحيح مسلم: كتاب اللباس والزينة- باب استحباب لبس النعل في اليمنى أولاً: ٥٤٩ رقم ٢٠٩٧.

(٤) ينظر: النهاية في غريب الحديث: ٤٠١/١، ولسان العرب: ١٨٦/١٤-١٨٧.

(٥) فتح الباري: ٣٠٩/١٠، وينظر: سبل السلام: ١٥٧/٤، وشرح النووي على صحيح مسلم: ٧٥/١٤.



وقيل إنَّ العلة في ذلك أنها مشية للشيطان، وقيل لأنها خارجة عن الاعتدال، وذهب بعضهم إلى أنَّ الكراهة إنما تأتي بسبب الشهرة في هذا الفعل، فتمتد الأبصار لمن ترى ذلك منه، وقد ورد النهي عن الشهرة في اللباس، فكل شيء صير صاحبه شهرة فحقه أن يجتنب^(١).

ومما ينبغي ملاحظته في الحديث أن قوله صلى الله عليه وسلم (لينعلهما جميعاً أو ليحفظهما جميعاً) لا مفهوم له حتى يدل على الأذن في هذه الصورة، وإنما هو تصوير خرج مخرج الغالب، ويحتمل أن يكون من باب مفهوم الموافقة وهو التنبه بالأدنى على الأعلى، لأنه إذا منع مع الاحتياج فمع عدم الاحتياج أولى^(٢).

وإيضاح ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث يأمر بخلع النعلين معاً فتوهم بعضهم أن ذلك دال على الجواز وليس الأمر كذلك وإنما المقصود أنه يخلعهما ولا يمشي في الأخرى وحدها حتى يصلحها وينعلها^(٣).

ما يستفاد من الحديث:

- ١- ظاهر النهي عن المشي في نعل واحدة هو التحريم، وحمله الجمهور على الكراهة^(٤).
- ٢- أدخل بعضهم في النهي إخراج اليد الواحدة من الكم دون الأخرى، والإرتداء على أحد المنكبين دون الآخر^(٥).
- ٣- في الحديث حث على التكريم والزينة والنظافة^(٦).

(١) فتح الباري: ٣١٠/١٠، وينظر: حاشية السندي: ٢١٨/٨.

(٢) ينظر: فتح الباري: ٣١٠/١٠.

(٣) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ٧٤/١٤.

(٤) ينظر: سبل السلام: ١٥٧/٤، فيض القدير: ٣٤٩/٦.

(٥) ينظر: سبل السلام: ١٥٧/٤، وتحفة الأحوزي: ٣٨٤/٥.

(٦) شرح النووي على صحيح مسلم: ٧٤/١٤.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

الحديث العاشر:

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَوَايَةً وَقَالَ
مَرَّةً يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿لَا تَتْرَكُوا النَّارَ فِي بُيُوتِكُمْ حِينَ تَنَامُونَ﴾

التخريج:

أخرجه أبو داود: (كتاب الأدب، باب في إطفاء النار بالليل: ٣٦٣/٤ رقم ٥٢٤٦)، والحديث متفق عليه عن ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه البخاري: (كتاب الاستئذان، باب لا تترك النار في البيت عند النوم: ١٤١٢/٣ رقم ٦٢٩٣)، ومسلم: (كتاب الأشربة، باب الأمر بتغطية النار و إيكاء السقاء...: ٥٢٧ رقم ٢٠١٥)، والترمذي: (أبواب الأطعمة، باب ما جاء في تخمير الإناء...: ٤٠٢/٣ رقم ١٨١٣)، وأحمد: (حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما): ٧/٢ رقم ٤٥١٥)، وابن ماجه: (كتاب الأدب، باب إطفاء النار عند المبيت: ٣١٨/٥ رقم ٣٧٦٩).

تراجم الرجال:

رجاله خمسة:

- ١- أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي نزيل بغداد أبو عبد الله أحد الأئمة ثقة حافظ فقيه حجة وهو رأس الطبقة العاشرة مات سنة إحدى وأربعين وله سبع وسبعون سنة^(١).
- ٢- سفيان بن عيينة بن أبي عمران: ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، ربما دلس لكن عن الثقات من رؤوس الثامنة مات سنة (١٩٨ هـ) وله (٩١) سنة^(٢).
- ٣- محمد بن شهاب الزهري: أحد الأئمة الأعلام، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٥).
- ٤- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي القرشي أبو عمر المدني أحد الفقهاء السبعة، وكان ثباتاً عابداً فاضلاً، كان يشبه بأبيه في الهدى والسمت، من كبار الثالثة، مات آخر سنة (١٠٦ هـ) على الصحيح^(٣).
- ٥- عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما): صحابي جليل، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٣).

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، وهو مخرج في الصحيحين^(٤) من طريق سفيان بن عيينة، بالإسناد نفسه.

(١) تقريب التهذيب: ٨٤ رقم ٩٤.

(٢) تقريب التهذيب: ٢٩١ رقم ٢٤٥١، وينظر: الكاشف: ٣٣٢/١ رقم ٢٠١٩.

(٣) تقريب التهذيب: ٢٧٠ رقم ٢١٧٦، وينظر: الجرح والتعديل: ١٨٤/٤، وتذكرة الحفاظ: ٨٨/١، وتهذيب الكمال: ١٤٥/١٠ رقم ٢١٤٩، وسير أعلام النبلاء: ٤٥٧/٤.

(٤) صحيح البخاري: كتاب الاستئذان- باب لا تترك النار في البيت عند النوم: ١٤١٢/٣ رقم ٦٢٩٣، وصحيح مسلم: كتاب الأشربة- باب الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء... ٥٢٧ رقم ٢٠١٥.



المعنى العام:

يؤخذ من هذا الحديث جملة من الآداب التي فيها مصلحة للعبد في الدنيا والآخرة، والالتزام بهذه الآداب سيكفل للعبد دفع الأذى الذي يمكن أن ينجم نتيجة إغفال هذا الأمر، فالحديث ينبه ويؤكد على أهمية عدم ترك النار غير مطفأة حين النوم، لأنَّ من طبيعة النار أنَّها تنتشر بسرعة، فخاف من هذا الأمر ولا سيما إذا وجد في البيت حيوانات أو هوام قد تعبت بها^(١).

وتخصيص ذلك الإطفاء بالليل دون النهار لأنَّ النهار في الغالب هو محل التيقظ بخلاف الليل^(٢)، وقد جاء في أحاديث أخر بيان العلة وراء هذا النهي، إذ أشارت إلى أنَّ الفويسقة وهي الفأرة قد تضرم على أهل البيت بيتهم^(٣)، وسبب الإشارة إلى الفويسقة هو أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ يوماً وقد أخذت الفويسقة فتيلة لتحرق بها البيت، والفويسقة الفأرة سماها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسقة في هذا الحديث وغيره^(٤).

ويمكن أن يدخل تحت هذا النهي كل ما تحققت فيه العلة، فالنهي في الحديث عام يدخل في نار السراج وغيره وأما القناديل المعلقة فإن خيف بسببها حريق فهي أيضاً تدخل تحت هذا النهي، وإن حصل الأمن منها كما هو الغالب فلا بأس بانتفاء العلة^(٥).

والناظر لما تقدم من كلام الشراح يلحظ كيفية تطور حمل النهي من النار المستعملة لحاجات البيت كالطبخ والتدفئة إلى استعمالها للإنارة في القناديل المعلقة، والتي يقل خطر وجودها في البيت عن خطر نار غيرها، وهذا التطور في استعمال النار وما يمكن أن يقوم مقامها في البيوت في الوقت الحاضر من الأجهزة الكهربائية المختلفة سواء ما يستعمل منها في الإنارة أو في الأمور الأخرى قد يدخل فيه التحذير النبوي للاشتراك في العلة، وعليه فأرى التنبيه لإطفاء ما انتفت الحاجة إليه منها وخاصة في الليل لما ثبت من وقوع حوادث مختلفة بسببها راح ضحيتها أنفس وتلفت أموال، نسأل الله السلامة والعافية، وللتقليل في هدر الطاقة.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- الإلتزام بمحتوى الحديث يضمن لنا المصلحة في الدنيا والآخرة، أما الدنيا فيكمن في دفع الأذى، وأما الآخرة فتكمن في الامتثال والإنقياد لأوامر الشرع^(٦).
- ٢- في الحديث نهى صريح عن ترك النار غير مطفأة حتى النوم.
- ٣- إشارة الحديث إلى ((النوم)) لأنه مظنة الغفلة وعدم التيقظ.
- ٤- يمكن أن يندرج تحت النهي كل ما تحققت فيه العلة وخشي من المحذور نفسه.

(١) ينظر: فيض القدير: ٣٨٨/٦.

(٢) ينظر: فتح الباري: ٣٥٦/٦.

(٣) ينظر: التمهيد: ١٧٥/١٢، وشرح النووي على صحيح مسلم: ١٣٥/١٣.

(٤) ينظر: التمهيد: ١٧٥/١٢.

(٥) ينظر: فتح الباري: ٣٥٦/٦، وعون المعبود: ١٠٨/١٤.

(٦) ينظر: فتح الباري: ٣٥٦/٦.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث



الحديث الحادي عشر والثاني عشر:

قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿نَهَى عَنْ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ وَالِإِحْتِبَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ وَأَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى وَهُوَ مُسْتَلْقٍ عَلَى ظَهْرِهِ﴾.

التخريج:

أخرجه الترمذي: (أبواب الأدب، باب ما جاء في الكراهية في ذلك: ٤/٤٧٥ رقم ٢٧٦٧)، وأخرجه مسلم: (كتاب اللباس والزينة، باب في منع الإشتفاء على الظهر ووضع إحدى الرجلين على الأخرى: ٥٤٩ رقم ٢٠٩٩)، وأبو داود: (كتاب الأدب، باب في الرجل يضع إحدى رجليه على الأخرى: ٤/٢٦٧ رقم ٤٨٦٦)، وأحمد: (حديث جابر بن عبد الله (رضي الله عنه): ٣/٣٦٢ رقم ١٤٩٦٠).

تراجم الرجال:

رجاله أربعة:

- ١- قتيبة بن سعيد: ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).
- ٢- الليث بن سعد بن عبد الرحمن أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، من السابعة، مات سنة (١٧٥هـ)^(١).
- ٣- أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاها مكي، صدوق إلا أنه يدلس من الرابعة، مات سنة (١٢٦هـ)^(٢).
- ٤- جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري ثم السلمى أبو عبد الله، صحابي ابن صحابي شهد العقبة الثانية مع أبيه وهو صغير، من المكثرين الحفاظ للسنن، مات سنة (٩٤هـ)^(٣).

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث صحيح، رجاله ثقات غير أبي الزبير قال عنه الحافظ ابن حجر: صدوق إلا أنه يدلس^(٤)، وقد صرح بالسماع في رواية الإمام مسلم فانتفت شبهة تدليسه، وقد أخرجه مسلم في صحيحه بالإسناد نفسه^(١)، وقال عنه الترمذي: هذا حديث حسن صحيح^(٢).

(١) تقريب التهذيب: ٥٤٢ رقم ٥٦٨٤، وينظر: التاريخ الكبير: ٢٤٦/٧، والجرح والتعديل: ١٧٩/٧، والثقات: ٣٦٠/٧، وتذكرة الحفاظ: ٢٢٤/١، وتهذيب الكمال: ٢٥٥/٢٤ رقم ٥٠١٦.

(٢) تقريب التهذيب: ٥٩٠ رقم ٦٢٩١، وينظر: الطبقات الكبرى: ٤٨١/٥، والتاريخ الكبير: ٢٢١/١، والثقات: ٣٥١/٥، وتذكرة الحفاظ: ١٢٦/١، وتهذيب الكمال: ٤٠٢/٢٦ رقم ٥٦٠٢.

(٣) ينظر: الإستيعاب: ٢١٩/١ رقم ٢٨٦، والإصابة: ٤٣٤/١ رقم ١٠٢٧.

(٤) تقريب التهذيب: ٥٩٠ رقم ٥٦٨٤.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْرُومِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَمِّهِ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى ﴿

التخريج

أخرجه الترمذي: (أبواب الأدب، باب ما جاء في وضع إحدى الرجلين على الأخرى مستلقياً: ٤/٤٧٤ رقم ٢٧٦٥)، والحديث متفق عليه عن عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه، أخرجه البخاري: (كتاب اللباس، باب الإستلقاء ووضع الرجل على الأخرى: ٣/١٣٤٩ رقم ٥٩٦٩)، ومسلم: (كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن اشتغال الصماء...: ٥٥٠ رقم ٢١٠٠)، ومالك: (كتاب قصر الصلاة في السفر، باب جامع الصلاة: ١١٢ رقم ٤١٨)، والنسائي: (كتاب المساجد، باب الإستلقاء في المسجد: ٢/٤٩ رقم ٧٢١)، وأبو داود: (كتاب الأدب، باب في الرجل يضع إحدى رجليه على الأخرى: ٤/٢٦٧ رقم ٤٨٦٦)، وأحمد: (حديث عبدالله بن زيد بن عاصم المازني رضي الله عنه: ٤/٣٩ رقم ١٦٥٥٨).

تراجم الرجال:

رجاله خمسة:

- ١- سعيد بن عبد الرحمن بن حسان ويقال لجدته: أبو سعيد، أبو عبيد الله المخرومي، ثقة، من صغار العاشرة، مات سنة (٢٤٩هـ)^(٣)
- ٢- سفيان بن عيينة: ثقة حافظ، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠).
- ٣- الزهري: أحد الأئمة الأعلام، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٥).
- ٤- عباد بن تميم بن غزية الأنصاري المازني المدني، ثقة من الثالثة^(٤).
- ٥- عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري المازني أبو محمد صحابي شهير، يقال: إنه هو الذي قتل مسيلمة الكذاب واستشهد بالحررة سنة (٦٣هـ)^(٥).

(١) صحيح مسلم: كتاب اللباس والزينة- باب في منع الإستلقاء على الظهر: ٥٤٩ رقم ٢٠٩٩.

(٢) جامع الترمذي: أبواب الأدب- باب ما جاء في وضع إحدى الرجلين على الأخرى مستلقياً: ٤/٤٧٥ رقم ٢٧٦٥.

(٣) تقريب التهذيب: ٢٨٣ رقم ٢٣٤٨، وينظر: تهذيب الكمال: ١٠/٥٢٦ رقم ٢٣١٠ والكاشف: ١/٣١٨ رقم ١٩٣٤.

(٤) تقريب التهذيب: ٣٤٥ رقم ٣١٢٣، وينظر: التاريخ الكبير: ٦/٣٥، والجرح والتعديل: ٦/٧٧، والثقات: ٥/١٤١، وتهذيب الكمال: ١٤/١٠٨ رقم ٣٠٧٥.

(٥) ينظر: الإستيعاب: ٣/٩١٣، والإصابة: ٤/٧٢ رقم ٤٦٧٩.



الحكم على الحديث:

إسناد الحديث صحيح والله أعلم رجاله ثقات رجاله الشيخين غير سعيد بن عبد الرحمن وهو ثقة، والحديث مخرج في الصحيحين^(١) من طرق عن الزهري بالإسناد نفسه.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح^(٢)

المعنى العام للحديثين:

في هذين الحديثين نهي واضح وصريح عن لبستين هما اشتمال الصماء والإحتباء، واشتمال الصماء هو أن يشتمل بالثوب حتى يجلب به جسده لا يرفع فيه جانباً، فلا يبقى ما يخرج منه يده، وسميت صماء لأنه سد المنافذ كلها كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق ولا صدع^(٣). وأما الفقهاء فيرون أن تفسير اشتمال الصماء معناه أن يشتمل بثوب ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على أحد منكبيه، ومن هنا قال العلماء إنَّه على التفسير الأول يكره الإشتمال المذكور لئلا تعرض له حاجة من دفع بعض الهوام ونحوها فيعسر عليه أو يتعذر فيلحقه الضرر، وعلى التفسير الثاني وهو تفسير الفقهاء فإن الإشتمال المذكور يحرم إن انكشف به بعض العورة، وإلا فيكره، وأما الإحتباء فهو أن يجلس الإنسان على إلبته وينصب ساقيه ويحتوى عليها بثوب أو نحوه أو بيده وهذه القعدة يقال لها الحبوقة^(٤).

أما بالنسبة للإستلقاء على الظهر ووضع إحدى الرجلين على الأخرى فقد ورد فيها نهي وإباحة، ويمكن التوفيق بينهما أن النهي ورد على حالة تظهر فيها العورة أو شيء منها، وأما فعله صلى الله عليه وسلم لذلك فكان على وجه لا يظهر منها شيء وهذا لا بأس به ولا كراهة فيه^(٥).

ومنهم من جمع بين الرويتين بالقول: إن وضع إحدى الرجلين على الأخرى يكون على نوعين، أولهما: أن تكون رجلاه ممدودتين إحداهما فوق الأخرى ولا بأس بهذا فإنه لا ينكشف من العورة بهذه الهيئة، ثانيهما: وأن يكون ناصباً ساق إحدى الرجلين ويضع الرجل الأخرى على الركبة المنصوية، وعلى هذا فإن لم تنكشف العورة بأن يكون عليه سراويل أو يكون إزاره أطويل جاز، وإلا فلا^(٦).

(١) صحيح البخاري: كتاب اللباس باب الإستلقاء ووضع الرجل على الأخرى ١٣٤٩/٣ رقم ٥٩٦٩، وصحيح مسلم: كتاب اللباس والزينة- باب النهي عن اشتمال الصماء: ٥٠٥ رقم ٢١٠٠.

(٢) جامع الترمذي: كتاب الأدب- باب ما جاء في وضع إحدى الرجلين على الأخرى مستلقياً: ٤٧٤/٤ رقم ٢٧٦٥.

(٣) ينظر شرح النووي على صحيح مسلم: ٧٧/١٤، شعب الإيمان: ١٥٣/٦، الأدب المفرد: ٤٠١/١.

(٤) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ٧٦/١٤.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٧٨/١٤ وعون المعبود: ١٤٦/١٣.

(٦) ينظر: تحفة الأحوذى: ٤٢/٨.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

وذهب بعضهم إلى أنّ النهي الوارد عن ذلك منسوخ^(١)، والراجح والله أعلم أن النهي الوارد هو في حق من تظهر عورته أثناء وضع إحدى الرجلين على الأخرى.

ما يستفاد من الحديثين:

- ١- النهي عن لبستين هما: اشتغال الصماء والإحتباء.
- ٢- ورد في الإستلقاء على الظهر ورفع إحدى الرجلين ووضعها على الأخرى نهي وإباحة.
- ٣- حُملَ النهي الوارد في الأحاديث فيما لو أدى هذا الفعل إلى انكشاف العورة وحُملَ فعله صلى الله عليه وسلم الدال على الإباحة على وجه لا تظهر معه العورة^(٢).
- ٤- فيه جواز الإستلقاء في المسجد.
- ٥- ذهب بعضهم إلى أنّ النهي الوارد في الحديث منسوخ بفعله صلى الله عليه وسلم^(٣).

الحديث الثالث عشر:

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿ إِذَا أَوَى أَحَدُكُمْ إِلَى فِرَاشِهِ فَلْيَنْفُضْ فِرَاشَهُ بِدَاخِلَةِ إِزَارِهِ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا خَلْفَهُ عَلَيْهِ.. ﴾

التخريج:

أخرجه أبو داود: (كتاب الأدب، باب ما يقال عند النوم: ٣١١/٤ رقم ٥٠٥٠)، والحديث متفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري: (كتاب التوحيد، باب (بدون باب): ١٤١٧/٣ رقم ٦٣٢٠)، ومسلم: (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والإستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع: ٦٨٨ رقم ٢٧١٤)، والدارمي: (كتاب الإستئذان، باب الدعاء عند النوم: ١٧٥٧/٣ رقم ٢٧٢٦)، والترمذي (أبواب الدعوات، باب منه: ٤٠٦/٥ رقم ٣٤٠١)، وأحمد: (حديث أبي هريرة رضي الله عنه: ٢٩٦/٢ رقم ٧٩٢٥) وابن ماجه: (كتاب الدعاء، باب ما يدعو به إذا أوى إلى فراشه: ٣٨٧/٥ رقم ٣٨٧٤).

تراجم الرجال:

رجاله سنة:

- ١- أحمد بن عبد الله بن يونس التميمي اليربوعي الكوفي أبو عبد الله، ثقة حافظ، من كبار العاشرة، مات سنة (٢٢٧هـ) وهو ابن (٩٤) سنة^(١).

(١) ينظر: المصدر السابق: ٤١/٨، وشرح الزرقاني: ٤٩٩/١، والتمهيد لابن عبد البر: ٢٠٤/٩.

(٢) تحفة الأحوذى: ٤٢/٨.

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ٢٠٤/٩.



- ٢- زهير بن معاوية بن حديج أبو خيثمة الجعفي الكوفي نزيل الجزيرة، ثقة ثبت، إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة، من السابعة، مات سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين ومائة وكان مولده سنة (١٠٠هـ)^(٢).
- ٣- عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم العدوي العمري أبو عثمان، ثقة ثبت، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، من الخامسة، مات سنة بضع وأربعين ومائة^(٣).
- ٤- سعيد بن أبي سعيد بن كيسان المقبري، أبو سعد المدني، ثقة من الثالثة، تغير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة وأم سلمة (رضي الله عنها) مرسله، مات في حدود العشرين ومائة، وقيل قبلها وقيل بعدها^(٤).
- ٥- أبو سعيد المقبري: كيسان المدني مولى أم شريك ويقال: هو الذي يقال له صاحب العباء، ثقة ثبت، من الثانية، مات سنة (١٠٠هـ)^(٥).
- ٦- أبو هريرة رضي الله عنه: صحابي جليل، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١).

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، وقد أخرجه البخاري بالإسناد نفسه^(٦)، ومسلم عن إسحاق بن موسى عن أنس بن عياض عن عبيد الله بن عمر بالإسناد نفسه^(٧).

غريب الحديث:

داخله إزاره:

هي حاشيته وطره الداخلي الذي يلي جسده، وهو يلي الجانب الأيمن من الرجل^(٨).

المعنى العام:

- (١) تقريب التهذيب: ١٠٤ رقم ٦٣، وينظر: التاريخ الكبير: ٥/٥، والجرح والتعديل: ٥٧/١، والثقات: ٩/٨، وتهذيب الكمال: ٣٧٥/١ رقم ٦٤، وطبقات الحفاظ: ١٧٧.
- (٢) تقريب التهذيب: ٢٦٠ رقم ٢٠٥١، والتاريخ الكبير: ٤٢٧/٣ رقم ١٤١٩، والجرح والتعديل: ٥٨٨/٣، وتذكرة الحفاظ: ٢٣٣/١، وتهذيب الكمال: ٤٢٠/٩ رقم ٢٠١٩.
- (٣) تقريب التهذيب: ٤٣٧ رقم ٤٣٢٤، وينظر: التاريخ الكبير: ٣٩٥/٥، وتذكرة الحفاظ: ١٦٠/١، وتهذيب الكمال: ١٢٤/١٩ رقم ٣٦٦٨، وسير أعلام النبلاء: ٣٠٤/٦، وطبقات الحفاظ: ٧٧.
- (٤) تقريب التهذيب: ٢٨٢ رقم ٢٣٢١، وينظر: تهذيب الكمال: ٤٦٦/١٠، وسير أعلام النبلاء: ٢١٦/٥.
- (٥) تقريب التهذيب: ٥٤٠ رقم ٥٦٧٦، وينظر: التاريخ الكبير: ٢٣٤/٧، والجرح والتعديل: ١٦٦/٧، ومعرفة الثقات: ٤٠٤/٢، والثقات: ٣٤٠/٥، وتهذيب الكمال: ٢٤٠/٢٤ رقم ٥٠٠٨.
- (٦) صحيح البخاري: كتاب الدعوات- بدون باب: ٤١٧/٣ رقم ٦٣٢٠.
- (٧) صحيح مسلم: كتاب الذكر والدعاء- باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع: ٦٨٨ رقم ٢٧١٤.
- (٨) ينظر: غريب الحديث لابن سلام: ١١٣/٢، والنهاية في غريب الحديث: ١٠٧/٢.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

ينبه الحديث إلى ضرورة أن ينفض المرء فراشه إذا تركه ثم رجع إليه، والأمر بذلك كما في الحديث جاء بداخلة الإزار، وهي مما تلي الجسد، خشية أن تكون إحدى الهوام ونحوها من المؤذيات قد دخلت إليه^(١). وسبب تخصيص داخلة الإزار دون خارجته هو أنّ المؤتزر يأخذ طرفي إزاره بيمينه وشماله، ويلصق ما بشماله وهو الطرف الداخلي على جسده، ويضع ما بيمينه فوق الأخرى، فمتى عالجه أمر أو خشي سقوط إزاره أمسكه بشماله، ودفع عن نفسه بيمينه، فإذا صار إلى فراشه فحل إزاره فإنما يحل بيمينه خارجة الإزار وتبقى الداخلة معلقة وبها يقع النفض لأنها غير مشغولة باليد^(٢).

قال القاري: قيل النفض بإزاره لأن الغالب في العرب أنه لم يكن لهم ثوب غير ما هو عليهم من إزار ورداء وقيد بداخل الإزار ليبقى الخارج نظيفاً ولأن هذا أيسر ولكشف العورة أقل وأستر وإنما قال هذا لأن رسم العرب ترك الفراش في موضعه ليلاً ونهاراً ولذا علله وقال فإنه أي الشأن والمريد للنوم لا يدري ما خلفه بالفتحات والتخفيف عليه أي على الفراش^(٣).

ومنهم من ذهب إلى أنّ سبب اختصاص داخلة الإزار بالنفذ هو بسبب خاصية طبية تمنع من قرب بعض الحيوانات ويؤيده ما وقع في بعض الأحاديث الإشارة لينفض بها ثلاث فحذا بها حذو الرقى في التكرير^(٤). ومهما يكن فالحديث جاء منبهاً إلى ضرورة أن يتقي المرء ما قد يدخل إلى فراشه من الهوام كحبة أو عقرب أو غيرها، فيحصل بذلك الضرر، والشريعة نهت أن يلحق الإنسان بنفسه ضرراً أو يلحقه بالآخرين.

ما يستفاد من الحديث:

- ١- نبه الحديث إلى نفض الإزار والفراش حين تركه ثم الرجوع إليه.
- ٢- علة النهي المذكورة في الحديث وهي عدم معرفته بما قد يدخل إلى فراشه حين تركه.
- ٣- اختصاص داخلة الإزار بالنفذ لأنها تبقى معلقة وبها يقع النفض، ومنهم من ذهب إلى أنّ الإختصاص هو بسبب خاصية طبية تمنع الهوام من الدخول إلى الفراش^(٥).

(١) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ٣٧/١٧، وينظر عون المعبود: ٢٦٦/١٣.

(٢) ينظر فتح الباري: ١٢٦/١١، تحفة الأحوذى: ٢٤٤/٩، عون المعبود: ٢٦٦/١٣.

(٣) مرقاة المفاتيح: ١٦٥٣/٤، وتحفة الأحوذى: ٢٤٤/٩.

(٤) ينظر: فتح الباري: ١٢٦/١١.

(٥) ينظر: فتح الباري: ١٢٦/١١.



الحديث الرابع عشر:

قال الإمام أبو داود: حدثنا أبو الوليد الطيالسي حدثنا شعبة عن منصور عن عبد الله بن يسار عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ﴿لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ فُلَانٍ وَلَكِنْ قُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَاءَ فُلَانٍ﴾

التخريج:

أخرجه أبو داود: (كتاب الأدب، باب لا يقال خبثت نفسي: ٢٩٥/٤ رقم ٤٩٨٠)، وأخرجه الدارمي: (كتاب الإستئذان، باب في النهي عن أن يقول ما شاء الله وشاء فلان: ١٧٦٩/٣ رقم ٢٧٤١)، وأحمد: (حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: ٣٩٤/٥ رقم ٢٣٧٢٨).

سبب ورود الحديث:

ما أخرجه الدارمي عن الطفيل أخي عائشة (رضي الله عنها) قال: (قال رجل من المشركين لرجل من المسلمين: نعم القوم أنتم لولا أنكم تقولون ما شاء الله وشاء محمد، فسمع النبي صلى الله عليه وسلم فقال: لا تقولوا ما شاء وشاء محمد، ولكن قولوا ما شاء الله ثم شاء محمد)^(١).

تراجم الرجال:

رجاله خمسة:

- ١- أبو الوليد الطيالسي: هشام بن عبد الملك، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٧).
- ٢- شعبة بن الحجاج: ثقة حافظ متقن، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٢).
- ٣- منصور من المعتمر: ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٤).
- ٤- عبد الله بن يسار الجهني الكوفي، ثقة، من كبار الثالثة^(٢).
- ٥- حذيفة بن اليمان حليف الأنصار، صحابي ابن صحابي، مات في أول خلافة علي سنة (٣٦هـ)^(٣).

الحكم على الحديث:

الحديث رجاله كلهم ثقات فيكون صحيح الإسناد والله أعلم. وصححه ابن حبان بإسناده عن جابر بن سمرة^(٤).

قال الشيخ شعيب: حديث صحيح، وهذا إسناد رجاله ثقات لكنه منقطع، عبد الله بن يسار -وهو الجهني- قال ابن معين: لا أعلمه لقي حذيفة^(٥).

(١) سنن الدارمي: كتاب الإستئذان- باب في النهي عن أن يقول ما شاء الله وشاء فلان، ١٧٦٩/٣ رقم ٢٧٤١.

(٢) تقريب التهذيب: ٣٨٩ رقم ٣٧١٧، وينظر: الثقات: ٥١/٥، وتهذيب التهذيب: ٢٨٨/٣ رقم ٤٣١٣.

(٣) ينظر: الإستيعاب: ٣٣٤/١، والإصابة: ٤٤/٢ رقم ١٦٤٩.

(٤) صحيح ابن حبان: ٢٣/١٣ رقم ٥٧٢٥.

(٥) مسند أحمد بتحقيق الشيخ شعيب: ٣٨/٣٠٠.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

المعنى العام:

كره النبي صلى الله عليه وسلم العطف بالواو على الله سبحانه وتعالى في مثل الجملة الواردة في الحديث: ما شاء الله وشاء فلان، ونحوها من الجمل كقولهم: على الله وعليك، و: ما يعرف غير الله وأنت، و: توكلت على الله وعليك، ونحوها، لما فيها من معنى الجمع والتشريك بين العبد وخالقه، وأمر باستبدالها بحرف العطف (ثم) ومعناه النسق بشرط التراخي، والذي يفيد هاهنا ما أراده النبي صلى الله عليه وسلم من تعظيم وتقدير وتنزيه لله سبحانه وتعليم العباد الأدب مع الله جل وعلا ومراعاة ذلك في كل لفظ وقول، ذاك أنّ مشيئة العبد لا وجود لها إلا من بعد أن يشاء الله، قال تعالى: وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين^(١) (٢).

(١) سورة التكوير: الآية ٢٩.

(٢) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ١٥٩/٦، ونيل الأوطار: ٣٢٦/٣، وعون المعبود: ٢٢٢/١٣.



ما يستفاد من الحديث:

- ١- أشار الحديث إلى خطورة ما يلفظه اللسان، وضرورة الحذر والدقة فيما يتعلق بذات الله تعالى، وصفاته الحسنی.
- ٢- في الحديث تربية وتهذيب من حيث التعامل مع الله عز وجل والتأدب معه بما يليق به سبحانه.
- ٣- في الحديث ما يمكن استنباطه من أهمية دراسة اللغة العربية وفهم علومها التي جاءت وعاء لكلام الله عز وجل، كي يتسنى للعبد اختيار ما يليق بذات الله سبحانه وما يليق بذات الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام.
- ٤- يعلمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الأمر كله بيد الله فهو الشائئ المرید، والخير كل الخير فيما أراد الله وشاء.

الحديث الخامس عشر والسادس عشر:

الحديث الخامس عشر:

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَتِيكٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ بِالْحَدِيثِ تَمَّ التَّقَاتُ فَهِيَ أَمَانَةٌ﴾

التخريج:

أخرجه أبو داود: (كتاب الأدب، باب في نقل الحديث: ٢٦٧/٤ رقم ٤٨٦٨)، وأخرجه الترمذي: (أبواب البر والصلة، باب ما جاء في أن المجالس أمانة: ٥٠٩/٣ رقم ١٩٥٩)، وأحمد: (حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه: ٣٧٩/٣ رقم ١٥١٢٨)



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

تراجم الرجال:

رجاله سنة:

- ٣- أبو بكر بن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الواسطي الكوفي، ثقة حافظ صاحب تصانيف، من العاشرة، مات سنة (٢٣٥هـ)^(١).
- ٤- يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي أبو زكريا مولى آل أبي معيط، ثقة حافظ فاضل، من كبار التاسعة، مات سنة (٢٠٣هـ)^(٢).
- ١- ٣- محمد بن عبد الرحمن: ابن أبي ذئب القرشي العامري أبو الحارث، ثقة فقيه فاضل، من السابعة، مات سنة (١٥٨هـ)^(٣).
- ٥- عبد الرحمن بن عطاء القرشي مولاهم أبو محمد الذارع المدني، ويقال له ابن أبي ليبية، قال ابن حبان: مصري أصله من أهل المدينة يعتبر حديثه إذا روى عن غير عبد الكريم أبي أمية، وقال أبو حاتم: شيخ يحول من كتاب الضعفاء، وقال النسائي: ثقة، وقال البخاري: فيه نظر، وقال ابن عبد البر: ليس عندهم بذاك، والنتيجة ما قاله الحافظ ابن حجر: صدوق فيه لين، من السادسة، مات سنة (١٤٣هـ)^(٤).
- ٦- عبد الملك بن جابر بن عتيك الأنصاري المدني، ثقة، من الرابعة^(٥).
- ٧- جابر بن عبد الله رضي الله عنه، صحابي جليل، تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث حسن والله أعلم، قال الترمذي بعد أن أخرجه:

هذا حديث حسن، وإنما نعرفه من حديث ابن أبي ذئب^(٦)، قال المنذري: (في إسناده عبد الرحمن بن عطاء، قال البخاري: عنده مناكير، وقال أبو حاتم الرازي: شيخ، قيل له أدخله البخاري في الضعفاء، قال: يحول

(١) تقريب التهذيب: ٣٧٩ رقم ٣٥٧٥، وينظر: الجرح والتعديل: ١٦٠/٥، وتهذيب الكمال: ٣٤/١٦ رقم ٣٥٢٦، وتهذيب التهذيب: ٢٣٩/٣ رقم ٤١٤٥.

(٢) تقريب التهذيب: ٦٨١ رقم ٧٤٩٦، وينظر: الجرح والتعديل: ١٢٨/٩، والثقات: ٢٥٢/٩، وتهذيب التهذيب: ١١٠/٦ رقم ٨٧٦٩.

(٣) تقريب التهذيب: ٥٧٥ رقم ٦٠٨٢، وينظر: الثقات: ٣٩٠/٧، وتهذيب الكمال: ٦٣٠/٢٥، وتهذيب التهذيب: ١٨٢/٥ رقم ٩١٩٧.

(٤) ينظر: الضعفاء الصغير للإمام البخاري، حققه محمود إبراهيم زايد (ط١)، دار الوعي- حلب (١٣٩٦هـ): ٧٠/١ رقم ٢٠٦، وتهذيب الكمال: ٢٨٥/١٧، وميزان الاعتدال: ٤٤٦/٢ رقم ٥٣٢١، والمغني في الضعفاء: ٦٠٧/١ رقم ٣٦٠٢، وتهذيب التهذيب: ٣٧٥/٣ رقم ٤٦١٤، وتقريب التهذيب: ٤٠٧ رقم ٣٩٥٣.

(٥) تقريب التهذيب: ٤٢٤ رقم ٤١٦٩، وينظر: الثقات: ١٢٠/٥، وتهذيب التهذيب: ٤٦٨/٣ رقم ٤٨٧٩.

(٦) جامع الترمذي: كتاب البر والصلة- باب ما جاء في ان المجالس أمانة ٥٠٩/٣ رقم ١٩٥٩.



من ههنا، وقال الموصلي عبد الرحمن بن عطاء عن عبد الملك بن جابر لا يصح^(١)، قلت: لا يصح لخفة ضبط عبد الرحمن بن عطاء عن ضبط رجال الصحيح فيكون حسناً. والحديث له شاهدان عند أحمد عن أبي الدرداء^(٢)، وعند أبي يعلى عن أنس^(٣)، لكنها شاهدين ضعيفان، والله أعلم.

قال السخاوي: وأيضاً فابن عطاء قد اختلف فيه، فوثقه جماعة، ولينه آخرون، وقال البخاري: فيه نظر، فإما أن يكون الترمذي اعتمد توثيقه، أو حسنه لشاهده الذي أخرجه أبو يعلى في مسنده بسند ضعيف أيضاً من حديث مالك بن دينار عن أنس به مرفوعاً^(٤).

الحديث السادس عشر:

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ ابْنِ أَخِي جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمَجَالِسُ بِالْأَمَانَةِ إِلَّا ثَلَاثَةً مَجَالِسَ سَفَكِ دَمٍ حَرَامٍ أَوْ فَرْجٍ حَرَامٍ أَوْ افْتِطَاعِ مَالٍ بِغَيْرِ حَقٍّ»

التخريج:

أخرجه أبو داود: (كتاب الأدب، باب في نقل الكلام: ٢٦٨/٤ رقم ٤٨٦٩)، وأخرجه أحمد: (حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه: ٣٤٢/٣ رقم ١٤٧٤٩).

تراجم الرجال:

رجاله خمسة:

١- أحمد بن صالح المصري أبو جعفر ابن الطبري، ثقة حافظ، تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة، وجزم ابن حبان أنه إنما تكلم في أحمد بن صالح الشمومي فظن الناس أنه عنى ابن الطبري، من العاشرة مات سنة (٢٤٨هـ) وله (٧٨) سنة^(٥).

٢- عبد الله بن نافع الصائغ المخزومي مولاهم أبو محمد المدني، ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين، من كبار العاشرة، مات سنة (٢٠٦هـ) وقيل بعدها^(١).

(١) عون المعبود: ١٣/١٤٨.

(٢) مسند أحمد: ٦/٤٤٥ رقم ٢٨٠٥٩.

(٣) مسند أبي يعلى: ٧/١٧٩ رقم ٤١٥٨.

(٤) المقاصد الحسنة: ١/٨٤.

(٥) ينظر: الجرح والتعديل: ٢/٥٦، والثقات: ٨/٢٥، وتهذيب التهذيب: ١/٩٤ رقم ٦٨، وتقريب التهذيب: ١٠٣ رقم ٤٨.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

٣- ابن أبي ذئب: ثقة فقيه فاضل، تقدمت ترجمته في الحديث السابق.

٤- ابن أخ جابر: مجهول.

٥- جابر بن عبد الله: صحابي جليل، تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف والله أعلم، لجهالة ابن أخي جابر، قال المنذري: (ابن أخي جابر مجهول، وفي إسناده عبد الله بن نافع الصائغ مولى بني مخزوم.. فيه مقال)^(١). قلت: عبد الله بن نافع المذكور، المقال فيه من جهة حفظه، أما ما حدث به من كتبه فهو فيه ثقة، قال عنه أبو حاتم. ليس بالحافظ هو لين في حفظه، وكتابه أصح^(٢)، وقال ابن حبان: صحيح الكتاب^(٣)، وهو هنا لم يحدث من حفظه بل من كتابه فإنه قال: أخبرنا وهو لفظ الأداء لمن تحمل قراءة على الشيخ، فالضعف الذي في الحديث هو بسبب جهالة ابن أخي جابر والله أعلم.

المعنى العام للحديثين:

دل الحديث الأول من خلال ألفاظه الموجزة على أهم آداب العشرة وحسن الصحبة، فكتم السرّ هو من أهم وسائل حفظ الودّ، وإفشاؤه فيه خيانة ونميمة، فالخيانة إن كان مؤتمناً، والنميمة إن كان مستخيراً^(٤). وقائل السرّ إما أن يلقي حديثاً لغيره فيستكتم ذلك لفظاً، بأن يطلب من أخيه كتماناً، فيقول أكنتم ما أقول لك، وإما أن يتحرى القائل حال انفراده فيما يورده من خفض صوته أو إخفائه عن مجالسه وهو المراد من الحديث^(٥). فالرجل إذا أفضى لصاحبه وأخيه بشيء ثم تلفت يميناً وشمالاً خوفاً من سماع غيره له فإنما دل ذلك على أنه سرّ يجب بمجالسه أن يكتمه، وعلى هذا يجب أن يُعرف أن المجالس إنما تحسُن وتشرّف بأمانة حاضريها على ما يقع فيها من قول وفعل بالحق فعلى صاحب المجلس أن يكون أميناً على ما يسمعه أو يراه^(٦). ويشترط في هذه المجالس وكما في الحديث أن تكون بالحق فلا يقع فيها ما يغضب الإله أو يضر بالمسلمين ولهذا استثنى فيها ما جاء في الحديث الثاني من سفك الدم المعصوم، أو الإعتداء على الفروج، أو سرقة أموال الغير؛ فهذه الأمور ونظائرها يجب إذاعتها ليقصص من فاعليها، ولا يحسن كتمانها وإن كانت أسراراً،

(١) تقريب التهذيب: ٣٨٥ رقم ٣٦٥٩، وينظر: الجرح والتعديل: ١٨٣/٥،

والثقات: ٣٤٨/٨، وميزان الاعتدال: ٣٩٥/٢ رقم ٥٠٣٠، وتهذيب التهذيب:

٢٦٨/٣ رقم ٤٢٤٣.

(٢) عون المعبود: ١٤٩/١٣.

(٣) الجرح والتعديل: ١٨٣/٥.

(٤) الثقات: ٣٤٨/٨.

(٥) ينظر: فيض القدير: ٣٢٩/١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٩/١.

(٧) ينظر: تحفة الأحوذى: ٧٩/٦.



وحتى إن كره ذلك صاحب السر، ومن هنا ذكر العلماء أنه من قال في مجلس أريد قتل فلان أو الزنا بفلانة أو أخذ مال فلان فلا يجوز للمستمع كتمه بل يجب إفشائه دفعاً للمفسدة^(١).

فسفك الدم الحرام هو إراقته من مسلم بغير حق، وفرج حرام أي وطئه على وجه الزنا، واقتطاع مال أي ومجلس يقتطع فيه مال لمسلم أو ذمي بغير حق شرعي يبيحه^(٢)، هذه المجالس الثلاثة مستثناة من عموم الحديث الأول فإنه يجب إذاعتها ونشرها وكما تقدم ذلك آنفاً.

ما يستفاد من الحديثين:

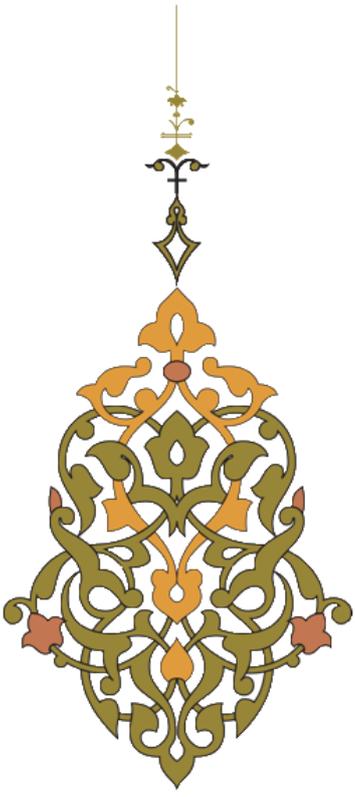
- ١- في الحديث تأكيد على كتم الأسرار ووجوب حفظها وعدم نشرها وإذاعتها.
- ٢- التفات الرجل في حديثه إعلام بأنه يخاف أن يسمع حديثه أحد، فكان قائماً مقام أكرم هذا عني أي خذه عني وأكتمه وهو عندك أمانة^(٣).
- ٣- المجالس إنما تكون بالأمانة متى ما لم يحصل فيها ما يحرم من قول أو فعل^(٤).

(١) ينظر: عون المعبود: ١٤٩/١٣، وفيض القدير: ٢٦٢/٦.

(٢) ينظر: فيض القدير: ٢٦٢/٦.

(٣) ينظر: تحفة الأحوزي: ٧٩/٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه.



المصادر والمراجع



المصادر والمراجع

- القرآن الكريم:

١. إبراز المعاني من حرز الأمان: لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت: ٦٦٥هـ)، دار الكتب العلمية.
٢. اختصار علوم الحديث: لعماد الدين إسماعيل بن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، تعليق وشرح صلاح محمد عويضة، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٣. الأدب المفرد: للإمام البخاري، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، (ط: ٣، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
٤. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، حققه علي محمد الجاوي، ط: ١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ.
٥. الإصابة في تمييز الصحابة: للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، حققه علي محمد الجاوي، ط: ١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٦. إهداء الديباجة بشرح سنن ابن ماجه: لصفاء الضوي أحمد العدوي، ط: ١، مكتبة دار اليقين، البحرين، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٧. البلاغة العربية: لعبد الرحمن بن حسن حَبَنَكَة الميداني الدمشقي (المتوفى: ١٤٢٥هـ)، الناشر: دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٨. التاريخ الكبير: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، حققه السيد هاشم الندوي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض. (د. ت).
٩. تحفة الأحوذني شرح سنن الترمذي: لمحمد بن عبدالرحمن المباركفوري (ت: ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت. (د. ت).
١٠. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، حققه عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١١. تذكرة الحفاظ: لمحمد طاهر بن القيسراني (ت: ٥٠٧هـ) حققه حمدي عبد المجيد السلفي، ط: ١، دار الصمعي - الرياض ١٤١٥هـ.
١٢. تقريب التهذيب: للحافظ ابن حجر العسقلاني، حققه محمد عوامة، ط: ١، دار أبي حزم، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٣. التلخيص: للإمام الذهبي، مطبوع بهامش المستدرک للحاكم، حققه مصطفى عبد القادر عطا، ط: ٢، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

١٤. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ليوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (ت ٤٦٣هـ)، حققه مصطفى العلوي ومحمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب ١٣٨٧هـ.
١٥. تنوير الحوالك على موطأ مالك: للسيوطي، المكتبة التجارية، مصر، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
١٦. تهذيب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، حققه الشيخ خليل مأمون شيحا وعمر السلامي وعلي بن مسعود، ط: ١، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
١٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ)، حققه د. بشار عواد معروف، ط: ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
١٨. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل المعروف بالأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، علق عليه ووضع حواشيه أبو عبدالرحمن صلاح بن محمد عويضة، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
١٩. تيسير مصطلح الحديث: للدكتور محمود الطحان، ط: ٨، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٢٠. الثقات: لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي (ت ٣٥٤هـ)، حققه السيد شرف الدين أحمد، ط: ١، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٢١. الجامع الكبير: للإمام محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، حققه د. بشار عواد معروف، ط: ٢، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.
٢٢. الجرح والتعديل: لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، ط: ١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند، ١٣٧١هـ.
٢٣. حاشية السني على سنن النسائي: لنور الدين بن عبدالهادي السني (ت ١١٣٨هـ)، حققه عبدالفتاح أبوغدة، ط: ٢، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢٤. حجة الله البالغة: للشاه ولي الله الدهلوي (ت: ١١٧٦هـ) المحقق: السيد سابق، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط: ١، سنة الطبع: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٢٥. الديباج: للسيوطي، حققه أبو إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان، السعودية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٢٦. الرسالة المستطرفة: لمحمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥هـ)، حققه محمد المنتصر محمد الكفاني، ط: ٤، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٦هـ.
٢٧. سبيل السلام: للأمير الصنعاني، حققه محمد عبدالعزيز الخولي، ط: ٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٩هـ.
٢٨. سنن الدارمي: للإمام أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، حققه حسين سليم أسد الداراني، ط: ١، دار المفتي للنشر والتوزيع، السعودية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠هـ.



٢٩. سنن أبي داود: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، راجع النسخ وضبط الأحاديث محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت. (د. ت.).
٣٠. السنن الكبرى: للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، حققه محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٣١. سنن ابن ماجه: للإمام أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)، حققه د. بشار عواد معروف، ط: ١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٣٢. السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ومكانتها من حيث الاحتجاج والعمل: نور بنت حسن قاروت، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
٣٣. سنن النسائي: للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٦م.
٣٤. سير أعلام النبلاء: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، حققه شعيب الأرنؤوط ومحمد العرقسوسي، ط: ٩، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٣هـ.
٣٥. شجرة المعارف والأحوال وصالح الأعمال والأقوال: للعز بن عبدالسلام (ت ٦٦٠هـ)، حققه أياد خالد الطباع، ط: ٣، دار الفكر، دمشق، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٣٦. شرح الزرقاني على موطأ مالك: لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت ١١٢٢هـ)، ط: ١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١١هـ.
٣٧. شرح ابن القيم على سنن أبي داود: لمحمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، ط: ٢، دار الكتب العلمية- بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٣٨. شرح صحيح مسلم: للإمام النووي، ط: ٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ.
٣٩. شعب الإيمان: لأحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، حققه محمد سعيد بسيوني، ط: ١، دار الكتب العلمية- بيروت ١٤١٠هـ.
٤٠. صحيح البخاري: للإمام البخاري، اعتنى به محمد محمد تامر، ط: ١، دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠٠٤م.
٤١. صحيح ابن حبان: لمحمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) حققه شعيب الأرنؤوط ط: ٢، مؤسسة الرسالة- بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٤٢. صحيح مسلم: للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٤٣. الضعفاء الصغير: للإمام البخاري، حققه محمود إبراهيم زايد، ط: ١، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

٤٤. طبقات الحفاظ: للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.
٤٥. الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (ت ٢٣٠هـ)، حققه د. محمد عمر، ط: ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠١م.
٤٦. علوم الحديث: لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، حققه نور الدين عتر، ط: ٣، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٤٧. عون المعبود شرح سنن أبي داود: لمحمد شمس الحق العظيم آبادي، ط: ٢، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٤٨. غريب الحديث: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٤٤هـ)، حققه د. محمد عبدالمعيد خان، ط: ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٦هـ.
٤٩. الفائق في غريب الحديث: للزمخشري، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٥٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني، حققه محمد فؤاد عبدالباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
٥١. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: لعبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، حققه الأستاذ ربيع محمود، ط: ١، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٥٢. فتح المغيث: لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت. (د. ت).
٥٣. الفتوحات الربانية في شرح الأذكار النواوية: لابن علان، طبعة المكتبة الإسلامية.
٥٤. فقه الإسلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام: لعبدالقادر شيبه الحمد، مطابع أضواء البيان، الرياض. (د. ت).
٥٥. الفقه الواضح من الكتاب والسنة: للدكتور محمد بكر إسماعيل (ط ٢) - دار المنار - القاهرة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٥٦. فيض القدير شرح الجامع الصغير: لعبدالرؤف المناوي، ط: ١، المكتبة التجارية - مصر، ١٣٥٦هـ.
٥٧. القاموس المحيط: لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٥٨. القطع والائتناف: لأحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ)، حققه: د. أحمد خطاب العمر، ط ١، مطبعة العالين، بغداد.
٥٩. الكاشف: للذهبي، قام بتوثيقه ومقابلته صدقي جميل العطار، ط: ١، دار الفكر، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٦٠. كتاب الكبائر: للإمام الذهبي، دار الريان - بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٦١. الكنى والأسماء: للإمام مسلم، حققه عبدالرحيم محمد القشقري، ط: ١، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ.



٦٢. لسان العرب: لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر بيروت. (د.ت).
٦٣. اللمع في أسباب الحديث: للحافظ السيوطي حقه غياث عبد اللطيف دحوح، ط: ١، دار المعرفة-بيروت ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٦٤. مجمع الزوائد: لعلي ابن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت ١٤٠٧هـ.
٦٥. محاضرات في الجرح والتعديل: للدكتور قاسم محمد أحمد الخزرجي، ط: ١، دار شمس الأندلس-بغداد ٢٠١٦.
٦٦. المحلى: لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، دار الآفاق الجديدة-بيروت، (د.ت).
٦٧. المستدرک علی الصحیحین: لمحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) حقه مصطفى عبد القادر عطا، ط ١، دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٦٨. المسند: للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، ط: ١، بيت الأفكار الدولية، لبنان، ٢٠٠٤م.
٦٩. المسند: للإمام أحمد بن حنبل، حقه الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط: ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
٧٠. مسند أبي يعلى: لأحمد بن علي أبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، حقه حسين سليم أسد، ط: ١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٧١. مسند الحارث: للحارث بن أبي أسامة (ت ٢٨٢هـ)، حقه د. حسين أحمد صالح الباكري، ط: ١، مركز خدمة السنة والسير، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٧٢. مشاهير علماء الأمصار: لابن حبان البستي، حقه م. فلايشهر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٩م.
٧٣. المعجم الكبير: للطبراني، حقه حمدي عبدالمجيد السلفي، ط: ٢، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.
٧٤. معجم مقاييس اللغة: لابن فارس، حقه عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٧٥. معرفة الثقات: لأحمد بن عبد الله العجلي (ت ٢٦١هـ) حقه عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط: ١، مكتبة الدار- المدينة المنورة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٧٦. المغني: لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، ط: ١، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٧٧. المغني في الضعفاء: للذهبي، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٧٨. المكتفى في الوقف والابتداء: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، حقه جايد زيدان مخلف، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.



المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الدراسة التحليلية للحديث

٧٩. منار الهدى في بيان الوقف والابتداء: لأحمد بن محمد الأشموني (المتوفى في القرن الثاني عشر الهجري)، دار المصحف.
٨٠. منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور نور الدين عتر، ط: ١، دار الفكر، دمشق. (د. ت) .
٨١. الموطأ: للإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت: ١٧٩هـ)، ضبط وتوثيق وتخريج صدقي جميل العطار، ط: ٣، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٨٢. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للذهبي حققه صفي جميل العطار، ط: ١، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٨٣. النشر في القراءات العشر: لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (ت: ١٣٨٠هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].
٨٤. النكت على كتاب ابن الصلاح: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.



٨٥. النهاية في غريب الحديث: لابن الأثير الجزري، حققه طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩ هـ.
٨٦. نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار: لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ)، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣ م.